مقدمة التحقيق

وتشتمل على:

أ- ترجمة الحافظ القسطلاني.

ب- التعريف بكتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات».

ج- منهج التحقيق.

د- وصف النسخ المخطوطة.

أ: ترجمة الإمام القسطلَّاني

تمهيد

يُعَدُّ الإمام القسطلاني أحد العلماء الموسوعيين الذين زخر بهم القرن التاسع، وأوائل القرن العاشر الهجريين، والذين كان لهم شأن في إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلفات قيِّمة لا يزال أثرها باقياً حتى يومنا هذا، وذلك في شتَّى العلوم ومختلف الفنون.

وقد تناول حياةَ الإمام القسطلاني بالترجمة جماعةٌ من معاصريه، وممن جاؤوا بعده، فمن أقدم من ترجم له: شيخه الحافظ السخاوي (٩٠٢هـ)، فقد عقد له ترجمة حافلة في كتابه «الضوء اللامع»[١] استوفى فيها جملةً من سيرته الذاتية والعلمية، وجلَّى كثيراً من جوانب حياته، حتى غدت هذه الترجمة مرجعاً أساساً لجُلِّ مَنْ جاء بعد السخاوي، وذلك على الرغم من وفاة الحافظ السخاوي قبل القسطلاني بأكثر من عشرين سنة.

ولم تغفل كتب الحوادث -وبخاصة التي تناولت تاريخ مصر والشام- الإشارة إلى وفاة هذا الإمام ضمن سردها لأهم وقائع السنين والشهور، فأرَّخه ابن إياس[٢]، وابن طولون[٣]، وذكر ابن إياس معلومات مفيدة

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣-١٠٤.

(٢) بدائع الزهور ٥/ ١٥٧.

(٣) مفاكهة الخلان ٢/ ٦١.

وجامعة عن القسطلاني رغم إيجازها الواضح.

ثم اختصر الشَمَّاع الحلبي، زين الدين عمر بن أحمد (ت ٩٣٦هـ) ترجمة القسطلاني، في كتابه: «القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي»[١].

وجاء العيدروس، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله الحضرمي اليمني (ت ١٠٣٨هـ) فلخَّص -أيضاً- ترجمة القسطلاني، وزاد عليها بعض الأخبار التي تشير إلى إمامة القسطلاني، وعلوِّ كعبه في فنون شتَّى، وَوَصَف بعض مؤلفاته، وأورد شيئاً مما وقع للقسطلاني مع بعض معاصريه، وعرض جملة من مؤلفات القسطلاني زيادة على ما ذكره السخاوي؛ وذلك لتقدُّم وفاة السخاوي كثيراً عن القسطلاني، فاستدرك العيدروس ما فات السخاويَّ ممَّا ألَّفه القسطلاني[٢]. ثم تأتي ترجمة نجم الدين الغَزِّي (ت ١٠٦١هـ)[٣] مستوعبةً لما عند السخاوي، مع زيادة بعض المعلومات المتعلقة بصفات القسطلاني الخِلْقية والخُلُقية، وقد أفاد الغزِّيُّ من تاريخ العلائي[٤] في تحرير بعض المعلومات المتعلقة به.

ونثر الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ) مؤلفات القسطلاني، مع ذكر

---

(١) ١/ ١٩٦-١٩٨.

(٢) النور السافر ١٦٤-١٦٦.

(٣) في الكواكب السائرة: ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٤) وهو تاريخ مصر لمحمد بن عبد الله، بدر الدين، المصري، الحنفي (ت ٩٤٢هـ) وهو تاريخ لمصر في الفترة من (٩١٧-٩٣٤هـ)، ولم يتيسر لنا الوقوف عليه. انظر: الكواكب السائرة ٢/ ٧٠، هدية العارفين ٢/ ٢٣٧، معجم المؤلفين ٣/ ٤٦٠.

معلومات وفوائد عنها في عدة مواضع من كتابه «كشف الظنون»[١]. ثم ترجم للقسطلاني بعد هؤلاء المذكورين جماعةٌ، ولم نلمح لديهم أيّة إضافات ذات شأن إلى من تقدَّم ذِكْرُهم، وإنَّما جلُّ اعتمادهم على مَنْ سبقهم، مع بعض التحليلات والتعليقات لبعضهم[٢].

ولم نقف حتى وقت كتابة هذه الدراسة على ترجمة مستفيضة للإمام القسطلاني نشرها أحدُ الباحثين المعاصرين.

عصر المؤلف

لا شك أنَّ هناك تأثيراً متبادلاً بين المرء وعصره، ولا سيما لدى أولئك الأعلام الذين يتسنَّمون مكانةً بارزةً في مجتمعاتهم، كالعلماء والمصلحين وأمثالهم؛ لذا كان من المفيد أن نلقي نظرة على العصر الذي عاش فيه الإمام القسطلاني، لندرك مدى تأثير ذلك في جوانب حياته المختلفة -العلمية منها وغير العلمية- كيف لا؟ وقد ذكروا أن للظروف السياسية التي مرَّت بها البلاد -مصر- تأثيراً مباشراً في مرض الإمام القسطلاني

(١) انظر: ٦٩، ١٦٦، ٣٦٦، ٥٥٢، ٥٥٨، ٦٤٧، ٩١٩، ٩٦٠، ١٠٩٠، ١٢٣٢، ١٢٣٥، ١٥١٩، ١٥٣٤، ١٥٥١، ١٥٦٨، ١٦٦٢، ١٦٨٨، ١٧٩٩، ١٨٤٧، ١٨٩٦، ١٩٣٨، ١٩٦٥..

(٢) من هذه المصادر: شذرات الذهب ٨/ ١٢١-١٢٣، البدر الطالع ١/ ١٠٢-١٠٣، إيضاح المكنون ٢/ ٦٨٤، فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٧-٩٧٠، الأعلام ١/ ٢٣٢، معجم المؤلفين ١/ ٢٥٤، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير... ١/ ٣٦٩، إتحاف القاري ٨٦.

ووفاته، كما سيأتي ذكر ذلك إن شاء الله.

أولا: الحالة السياسية:

عاش الإمام القسطلاني في مصر في ظل حكم دولة «المماليك الجركسية»[١] وهي الدولة الثانية من دول المماليك[٢] التي امتدت فترة حكمها ما بين عامي (٧٨٤-٩٢٣هـ) فكان عام وفاة القسطلاني هو نهاية حكم هذه الدولة.

وأصل هؤلاء المماليك رقيقٌ اشتراهم خلفاء بني العباس والملوك الفاطميون والأيوبيون وغيرهم، وجاء الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة (٦٣٦هـ) فاستكثر منهم لتثبيت ملكه، والاعتمادِ عليهم في الحروب التي خاضها، ثم عظم نفوذهم حتى سيطروا على مقاليد الأمور بعد وفاة نجم الدين أيوب، ومن ثَمَّ انتقل إليهم حكم البلاد المصرية على يد أول سلاطينهم عز الدين أَيْبَك سنة (٦٤٨هـ) في ظل ضعف الدولة الأيوبية، واضمحلال نفوذها، واشتداد الصراع بين ملوكها[٣].

---

(١) ويقال: الشركسية، وهم سكان إقليم القوقاز من البطون التركية، وعرفت دولتهم أيضاً بـ«المماليك البرجيَّة» لأن السلطان قلاوون أسكنهم بجواره في أبراج القلعة بالقاهرة. انظر: الخطط المقريزية ٣/ ٣٩١، عصر سلاطين المماليك ١/ ٤١-٤٢، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ٢٧٢.

(٢) وقد عرفت دولة المماليك الأولى بـ«دولة المماليك البحرية»، وامتد حكمها ما بين عامي (٦٤٨-٧٨٤هـ)، انظر: عصر سلاطين المماليك ١/ ٢٢.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٧/ ٣٠٨، عصر سلاطين المماليك ١/ ١٢-٢٢.

وصار هؤلاء المماليك يعتقدون أنَّ حكم مصر والشام حقٌّ لهم، وذلك لِما تحمَّلوه من أعباء الدِّفاع عن البلاد ضد الأخطار الخارجية؛ إذ كانت هزيمة الفرنج في «المنصورة» و«دمياط» على أيديهم سنة (٦٤٧هـ).

وكان أهم ما تميَّز به حكم المماليك: كثرة الثورات والفتن والمؤامرات الداخلية فيما بينهم؛ بسبب الصراع على السلطة، فقد كان كلُّ واحد من الأمراء يرى أنَّه أحقُّ بالسلطة من غيره، وقد يقوم أحدهم بقتل السلطان الحاكم، أو خلعه، ثم يجلس مكانه، حتى إنَّ أحدهم لم يستغرق حكمه إلا أياماً معدودات، فكانت مدة حكم الملك المنصور مثلاً ثلاثة وأربعين يوماً، ثم خُلِعَ.

قال ابن إياس: «فكانت كَسِنةٍ من النوم أو يوم أو بعض يوم»[1].

ولنا أن نتصور أنَّ القَسْطلَّاني قد عاصر في مدة حياته سبعة عشر سلطاناً من سلاطين الجراكسة، من: الظاهر جقمق الذي تولَّى السلطنة سنة (٨٤٢هـ)، وحتى طومان باي (٩٢٣هـ) عندما انتهى حكمهم بدخول العثمانيين مِصْر.

ويذكر ابن إياس شيئاً من هذه الصراعات بين هؤلاء الأمراء، فيقول: «وفي المحرم (٩٠٣هـ) تخوَّف السلطان على نفسه من الأمراء، فأحضر لهم المصحف العثماني، وحَلَّف عليه الأمراء بأنهم لا يخونونه قطُّ، ولا يغدرون به، ولا يركبون عليه، وكان هذا رابع يمينٍ حَلَّفه السلطانُ للأمراء

(١) بدائع الزهور ٢/ ٣٠٥.

على المصحف، وكلُّ أيمانهم كانت كاذبة»[١].

الخلافة الإسلامية:

حرص المماليك على إحياء منصب الخلافة الإسلامية في سنة (٦٥٩هـ) على يد السلطان الظاهر بيبرس، وذلك بعد سقوطها في بغداد، وجعلوا ذلك في سلالة العباسيين؛ حرصاً منهم على إضفاء الشرعيَّة على ملكهم، وليجمعوا قلوب عامة المسلمين حولهم[٢].

إلا أنَّ هذا المنصب كان مجرد اسم فقط، فحظُّ الخليفة من ذلك أن يُدْعى له على المنابر، وتُنْقش العملة باسمه، ويُلَقَّب بأمير المؤمنين، أما تدبير شؤون الحكم فقد كان منوطاً بسلاطين المماليك. ويعبِّر القسطلَّاني عن ذلك بقوله: «ومن ثمَّ لما استخفَّ الخلفاءُ بأمر الدِّين ضَعُفَ أمرهم، وتلاشت أحوالهم، حتى لم يبق لهم من الخلافة سوى اسمها المجرد...»، ثم نقل عن العيني قوله: «... لم يكن في المغرب خليفة، وليس في مصر إلا الاسم، وليس له حَلٌّ ولا ربطٌ»[٣]، بل لقد وصل الأمر بالملك الظاهر خشقدم «أنه ضَيَّق على الخليفة المستنجد بالله يوسف، وأمره أن يسكن بالقلعة... ومنعه من أن ينزل إلى المدينة، بحيث إن أخته الست مريم توفيت، فلم ينزل يُصلِّي عليها، واستمر بالقلعة إلى أن مات بها»[٤].

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٣٧٦، وانظر أيضاً: ٤/ ٩٨.

(٢) عصر سلاطين المماليك ٢/ ٩-٢١.

(٣) إرشاد الساري ٨/ ١١.

(٤) بدائع الزهور ٢/ ٤٥٧.

وربما تحسَّن حالُ الخليفة في أواخر حياة القسطلَّاني، ففي سنة (٩٢٣هـ) -عام وفاته- «صار الخليفةُ المتوكِّل صاحب الحلِّ والعقد والأمر والنهي في الديار المصريَّة... وصار هو مقام سلطان مصر في نفاذِ الكلمة، وإظهار العظمة في تلك الأيام»[١].

ولم يسلم العلماءُ والقضاةُ من أذى السلاطين في ذلك الوقت، فكثيراً ما كان يتغيَّرُ خاطر السلطان على أحد العلماء، فيعزله، أو ينفيه، وربما ضربه ونكَّل به[٢]، وقد استهلت سنة ولادة القسطلاني (٨٥١هـ) بصرف الحافظ ابن حجر عن القضاء[٣]، وفي سنة (٨٥٢هـ) أمر السلطان بسجن قاضي القضاة ولي الدين السَّفطي[٤].

وبالجملة فقد كان النَّاس يعانون من ظلم السلاطين وسوء معاملتهم، حتَّى قال ابنُ إياسٍ عن السلطان قانصوه الغوري آخر ملوك الجراكسة: «ولولا ظلمُه وكثرة مصادراته للرعيَّة، وحبه لجمع الأموال، لكان من خيار ملوك الجراكسة»[٥].

ولم يسلم السلاطين والأمراء أنفسهم في كثير من الأحيان من ثورات المماليك، والتضييق عليهم، وإثارة القلاقل ضدهم[٦]، كما بُلِيت مصرُ في

(١) المصدر السابق ٥/ ١٥٧-١٥٨.

(٢) انظر: بدائع الزهور ٢/ ٢٧٥، ٢٩٨، و٣/ ٤٧١.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٥٧.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٦٦.

(٥) بدائع الزهور ٥/ ٨٨.

(٦) انظر أمثلة لذلك في: بدائع الزهور ٢/ ٢٧٩، ٣/ ١٩٥، ٢٨٠، ٣٦٣.

تلك الفترة بالحروب ضد التتار والفرنجة، وقد أبلى فيها المماليك بلاءً حسناً[١].

ولم تسلم البلاد -مع كل ذلك- من ثورات الأعراب وفتنهم في أنحاء البلاد، وتكرَّر منهم السَّلْب والنَّهب والفتن، حتى شغلوا السلاطين والأمراء بتجريد الجيوش لقمعهم وتأديبهم[٢].

مما تقدَّم يتبيَّن لنا طرفٌ من الاضطراب وفَقْد الاستقرار السياسي والفتن والقلاقل في مصر في عصر المؤلف.

ثانياً: الحالة الاجتماعية:

لم تكن الحالة الاجتماعية بأحسن من الحالة السياسية في عصر القسطلاني رحمه الله، فقد ساد النظامُ الطبقي الذي توزَّعَ عليه أفراد الشعب، وقد تربَّع على قمة هذا النظام المماليكُ الذين ينعمون بكل المزايا والحقوق، والنفوذ، والوظائف دون باقي طبقات الشعب الذي عانى كثيراً من الحرمان، وضياع حقوقه[٣].

كما انتشر الفقر والأمراض والأوبئة، وضَعُف الأمن، وعَمَّت الفوضى، وارتفعت الأسعار، وزاد طغيانُ المماليك وظلمهم لعامَّة الناس، وسلب أموالهم ومواشيهم، وفُرِضت الضرائب الباهظة عليهم.

ويرى ابن إياس أنَّ كثيراً من ذلك حَدَث بسبب شيوع المعاصي والظلم،

(١) عصر سلاطين المماليك ٢/ ٢٤٧-٢٦٠.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٠٤-٣١٦.

(٣) عصر سلاطين المماليك ٢/ ٢٦٧.

فيقول عن الطاعون الثالث الذي وقع بمصر سنة (٨٩٧هـ): «...وكان كثر الزنى واللواط، وشرب الخمر، وأكل الرِّبا، وجور المماليك في حقِّ الناس»[١].

ويقول في سبب الحريق الذي استمر بالقاهرة أسبوعاً عام (٨٦٢هـ): «وكان قد كثر الفِسْقُ والفسادُ ببولاق جدّاً، حتَّى خرج الناسُ في ذلك عن الحدِّ...، وكان هذا انتقاماً من الله تعالى لأهل مصر»[٢].

ثالثاً: الحالة الدينية:

بالرغم من الصورة المظلمة سياسيّاً واجتماعيّاً في عهد القسطلاني؛ إلا أنه قد برزت بعضُ الصور المشرقة في الجانب الديني؛ إذ تم تجديد أمر الخلافة الإسلامية التي زالت من بغداد وإحياؤها، وجَعْلُ القاهرة مركزاً لها، وإن كان ذلك مقتصراً على الشكل دون مضمون حقيقي كما سبق ذكر ذلك.

كما وُجِدَ في عهد المماليك اهتمام بعض السلاطين بعمارة المساجد والجوامع وترميمها وتجديدها[٣]، ورصد الأوقاف الكثيرة على وجوهِ البِرِّ، ومحاربة بعض مظاهر البدع والخرافات، وإقامة الحدود، والوقوف في وجه المفسدين[٤]؛ فقد أمر السلطان في عام (٨٥١هـ) بإبطال مولد سيدي

---

(١) بدائع الزهور ٣/ ٢٨٧، وانظر: عصر سلاطين المماليك ٢/ ٢٦٧-٢٩٣.

(٢) بدائع الزهور ٣/ ٢٨٧.

(٣) انظر على سبيل المثال: أخبار عمارة الجامع الأزهر عام (٨٨١هـ)، والمسجد النبوي عام (٨٨٦هـ) في بدائع الزهور ٣/ ١٢٤، ١٨٨، ٢/ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٤) عصر سلاطين المماليك ٢/ ٢٦٣-٢٦٨.

أحمد البدوي لما يقعُ فيهِ من المفاسد[١]، وفي عام (٩١٠هـ) نُودي من قِبل السلطان بألَّا تنوح نائحةٌ على ميت، وأن تكسر جرار الخمر التي في بيوت النَّصارى، وأن تُحرق أماكن الحشيشِ[٢].

وفي رجب عام (٩١٥هـ) نادى السلطان بألَّا يتجاهر النَّاس بالمعاصي، ولا يُمشى بسلاحٍ بعد المغرب، ويواظب الناس على الصلوات الخمس في الجوامع[٣].

وقد كان من سلاطين المماليك من له تهجُّدٌ وعبادةٌ وبكاءٌ من خشيةِ اللهِ، ومطالعةٌ في كتب العلم، كالملك الأشرف الظاهري (٩٠١هـ)[٤].

ومع ذلك فقد وُجدت بعض مظاهر الانحراف الديني والعقدي، كبدعة الموالد، وصَرْفِ النفقات الطائلة عليها[٥]، واستعانة بعض السلاطين بالمُنَجِّمين[٦]، وشيوع العقائد المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة.

رابعاً: الحالة العلمية:

بعد سقوط بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية على يد التتار، وإحياء الخلافة الإسلامية في مصر، انتقل النشاط العلمي إلى مصر، فتبوأت

(١) بدائع الزهور ٢/ ٢٥٨.

(٢) بدائع الزهور ٤/ ٧٦.

(٣) المصدر السابق ٤/ ١٦١.

(٤) شذرات الذهب ٨/ ٨.

(٥) بدائع الزهور ٣/ ٢٠٦.

(٦) المصدر السابق ٣/ ١٧٢.

الزعامة العلمية والثقافية طوال فترة حكم المماليك، قال الحافظ السيوطي: «واعلم أنَّ مصر من حين صارت دار الخلافة، عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها... وصارت محلَّ سكن العلماء، ومحطَّ رِحَال الفضلاء»[١].

ومما شجَّع -أيضاً- على ازدهار الحركة العلمية آنئذٍ عناية كثير من الأمراء والسلاطين بالعلم، مع توقيرهم العلماء، وجعلهم أهل مشورتهم، حتى إنَّه كان لكلِّ أمير عالمٌ بالحديث يُسمِع الناس[٢]، كما اهتم الأمراء بدور العلم المختلفة فقاموا ببناء المدارس والمساجد والمكتبات والأربطة، وتعيين الأساتذة والموظفين الأكْفاء للقيام عليها، ورصد الأوقاف لها[٣].

فلا غرو إذن أن نجد هذا العصر -عصر الإمام القسطلاني- قد زخر بكثير من العلماء الجهابذة الأعلام الذين ذاع صيتهم، وعمَّ النفع بعلمهم، كالحافظ السخاوي، والحافظ السيوطي، وابن فهد المكي، وغيرهم.

كما برزت في هذا العصر عِدَّةُ موسوعات علميّة لا زال النفع بها مستمراً حتى وقتنا الحاضر.

---

(١) حسن المحاضرة ٢/ ١٠٢.

(٢) الضوء اللامع ٤/ ١٧٧.

(٣) انظر: بدائع الزهور ٢/ ٢٥٩-٢٦٠، عصر سلاطين المماليك ٣/ ٢٧-٧٠.

التعريف بالإمام القسطلاني

١ - اسمه ونسبه:

هو: الإمام المقرئ المُحَدِّث: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن عليّ بن أحمد بن علي، شهاب الدين، أبو العباس، القسطلاني الأصل، ثم المصري، القاهري، الشافعي. ويعرف بـ«القسطلَّاني» وبـ «ابن القسطلَّاني» كما وصف هو نفسه بذلك[١].

هكذا ورد سياق اسمه ونسبه في مقدمة كتابه «اللآلئ السنية»[٢] وخاتمته[٣]، وهو أعلى شيء وقع في سياق نسبه رحمه الله، وقريب منه سياق الحافظ السخاوي[٤]، -وتبعه الشوكاني[٥]- الذي رفع نسبه إلى الجدِّ السابع «عليّ».

أما بقية المصادر فقد ورد سياق نسبه فيها مختصراً، ولم يقع بينها اختلاف في الجملة.

---

(١) المواهب اللَّدنية ٣/ ٤٨١، وكذا وقع على غلاف كتاب «الفتح الداني» له، وفيها كلها: أحمد بن القسطلاني.

(٢) ص ١٣.

(٣) ص ١٥٤.

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٥) الضوء اللامع ١/ ١٠٢.

وذُكر جدُّه الأوَّل في جميع المصادر بكنيته «أبو بكر»، إلا أنَّه ورد في مقدمة التحقيق لكتاب «اللطائف»[١] ذكر اسم الجد ولقبه، فقال: «زين الدين أحمد»، وقد ورد مثله على غلاف نسختين من مخطوطات كتاب «اللطائف»[٢]، لكن ذكر ذلك في اسم الأب لا الجد، كما ورد في مقدمة التحقيق لمطبوعة «اللطائف» أيضاً ذِكْر لقب أبيه وكنيته، وهو «شمس الدين أبو عبد الله»، ووصف المؤلف أباه بـ«الخطيب» في خاتمة كتابه «المواهب اللدنية»[٣].

نسبته:

يجدر التنبيه على بعض الأمور بين يدي الكلام على نسبة القسطلاني، منها:

١- أنَّ أصحاب هذه النسبة من العلماء يؤلفون عائلة علميةً كبيرةً ومشهورة تمتد مسيرتها على مدى ثلاثة قرون من عام (٦٣٣هـ) إلى أواخر الربع الأول من القرن العاشر (٩٢٣هـ)، وهو تاريخ وفاة القسطلاني. ولقد أحصينا منهم قريباً من أربعين عَلَماً ما بين رجل وامرأة[٤]، حتى إنه كانت لهم مقبرة خاصة في المعلاة بمكة المكرمة، قال في «العقد الثمين»[٥] في

(١) ١/ ٥ (طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، القسم الذي طبع منه).

(٢) وهما: نسخة (و)، (س).

(٣) ٣/ ٤٨١.

(٤) وقد استوعب كثيراً من أخبارهم الفاسي في «العقد الثمين»، والمقريزي في «المقفى الكبير»، وابن حجر في «الدرر»، والسخاوي في «الضوء».

(٥) ٥/ ٩٨.

ترجمة العفيف القسطلاني: «ودفن بعد العصر بالمعلاة بمقبرة أصحابه القسطلانيين».

وقد أفرد ابن فهد المكي بيت القسطلانيين بالترجمة -ضمن تراجم ستة بيوت من بيوتات العلم بمكة- في كتاب سمَّاه: «غاية الأماني في تراجم أولاد القسطلاني»[١].

٢- أن كثيراً من أفراد هذه العائلة من أهل العلم والفضل؛ فقد كان منهم المحدِّثون، والقضاة، والمفتون، والخطباء، وعمل كثير منهم في إمامة المسجد الحرام.

٣- أن هذه العائلة استقرت غالبيتها في مكة المكرمة، ومنهم عدد لا بأس به بمصر، وربما كان بعضهم ببلاد الشام وغيرها.

أما نسبة الإمام القَسْطَلَّاني: فالذي تحرّر من مجموع كلام أهل العلم أنه منسوبٌ إلى «قَسْطِيْلِيَة»: بفتح القاف، وسكون السين، وكسر الطاء، وسكون الياء، ولام مكسورة، وياء خفيفة.

كذا ضبطه ياقوت وغيره، وهي كورة بأقصى إفريقيا -تونس الآن-، من بلادها: تَوْزَر، والحَمَّة، ونَفْطة، و«تَوْزر»[٢] هي أُمُّها، بل نقل الإمام السخاوي عن القطب القسطلاني: أنَّ ناساً يقولون: إن «قسطيلية» هي اسم توزر[٣].

---

(١) الضوء اللامع ٦/ ١٢٨-١٢٩، الإعلان بالتوبيخ ص ٢١٦.

(٢) انظر: معجم البلدان ٢/ ٥٧ (توزر)، ٤/ ٣٤٨ (قسطيلية)، مراصد الاطلاع ٣/ ١٠٩٢.

(٣) التحفة اللطيفة ١/ ٣٦٠.

وقد ذكروا مدينة أُخرى بالاسم نفسه في الأندلس، ولكن انتساب كثير من القسْطلَّانيين[١] إلى «تَوْزَر» -أهم مدن قسطيلية- يُرجِّحُ أن المراد هي التي في إفريقيا، وهذا ما جزم به ابن فرحون[٢] في ترجمة أحمد بن علي بن محمد أبي العباس بن القسطلاني، وكذا القطب الحلبي في «تاريخ مصر»، والسخاوي في «الضوء اللامع»، وأبو العباس العجمي في «الذيل على اللباب»، كما نقل ذلك عنهم الزَّبيدي[٣].

وقد وقع في كلام السَّخاوي الذي نقله الزبيدي آنفاً: «قَسْطِلينة» بحذف الياء الأولى، وإضافة نون بعد الياء الثانية، وكذا هو عند ابن فرحون في «الديباج»، فلعله وقع تصحيف عندهما؛ إذ لم نجد في كتب الأماكن ذكراً لـ «قسطلينة» بالنون.

ووقع في كلام القطب الحلبي السابق نقله أيضاً: «قُسْطِيلة» بضم القاف، وبدون الياء الثانية[٤]، وهو تصحيف أيضاً، كما نبَّه عليه محقق «التحفة اللطيفة»[٥].

أما ضبط «لام» القسطلاني: فالظاهر أن الأشهر تشديدها، كما ورد

---

(١) مثل: عمر بن محمد بن عمر، أبو البركات (ت٦٤٤هـ)، وشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت٦٧١هـ)، وقطب الدين القسطلاني (ت٦٨٦هـ)، وتاج الدين القسطلاني (ت ٧٠٨هـ)، وبهاء الدين عبد الرحمن بن محمد بن عمر (٧١٢هـ) وغيرهم.

(٢) الديباج المذهب ص ١٣٠.

(٣) تاج العروس ١٥/ ٦١٧ (قسطل).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ١/ ٣٦٠.

ذلك عن جماعة من أهل العلم، فنقل صاحب «ذيل اللباب» عن أبي شامة أنه شدَّدها[١]، وقال ابن رُشيد في ترجمة قطب الدين أبي بكر، محمد بن أحمد القسطلاني (ت ٦٣٦هـ): «القسطلَّاني: بلامٍ مشدَّدة»[٢]. وقال الزرقاني: «بفتح القاف، وشدِّ اللام على ما اشتهر»[٣] وكذا ضبطه صاحب «الأعلام»[٤].

فتلخص: أن القسْطلَّاني منسوبٌ إلى «قَسْطِيْلِيَة» مدينة بإفريقية، فلعل أحد أجداده نزح إلى مصر واستقر بها، وجاء في آخر سياقه لنسبه في كتابه «اللآلئ السنية»[٥] زيادة، وهي: «سِبْط الحَرَّار»، ولعل المقصود به: أحمد بن أبي العباس الذي سيأتي أنَّ الإمام القسطلَّاني تولَّى مشيخة مقامه[٦]، فربما كان جدّه لأمه.

وزاد بعضهم في نسبته: «القُتَيْبي»[٧] وربما كان ذلك تصحيفاً عن «القَيْسي»، فقد وردت هذه النسبة في تراجم عدد من القسطلانيين[٨]، والله أعلم.

---

(١) انظر: تاج العروس ١٥/ ٦١٧ (قسطل).

(٢) ملء العيبة ٣/ ٤١٥.

(٣) شرح المواهب ٨/ ٤٧٢.

(٤) ٥/ ٣٢٣.

(٥) ص ١٥٤.

(٦) انظر ص: ٣٨.

(٧) انظر: شرح المواهب للزرقاني ١/ ٣، الخطط التوفيقية ٦/ ١١، الأعلام ١/ ٢٣٢.

(٨) انظر: العقد الثمين ١/ ٣٣١، ٤٧٣، المقفى الكبير ٦/ ٢٤٩، والدر الكمين ١/ ٤٢، ١٧٦.

مولده ونشأته:

ولد الإمام القسطلاني في الثاني عشر من ذي القعدة، سنة إحدى وخمسين وثمانمئة (٨٥١هـ) بمصر[١]، ونشأ بالقاهرة نشأةً علمية، فحفظ القرآن، وبعض المتون في النحو والقراءات[٢].

أسرته:

لم تذكر المصادر كثيراً عن أخبار أسرته، لكنَّ الذي يظهر من النشأة العلمية للقسطلاني، وتوجهه المبكر إلى حفظ القرآن الكريم وطلب العلم، أن أسرته كانت أسرة مباركة، أحسنت تربية ولدها وتوجيهه إلى طلب العلم والعناية به منذ الصِّغر.

وقد ذكر السخاوي اسم والدته في ترجمته، فقال: «وأمه: حَلِيمة ابنة الشيخ أبي بكر بن أحمد بن حميدة النحَّاس»[٣]. ولم نقف على شيء من أخبارها ولا أخبار أسرتها فيما بين أيدينا من المصادر، لكن يظهر من كلام السخاوي أنها وأباها كانا من أهل الفضل والصلاح.

وذكر السخاوي -أيضاً- شيئاً من أخبار عمِّ الإمام القسطلاني: أحمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القَبَّاني، فقال: «عمُّ صاحبنا الشهاب الآتي، ولد سنة ثلاثين وثمانمئة (٨٣٠هـ)، ممن سمع مني بمكة، وكان

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣، الكواكب السائرة ١/ ١٢٦.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

ممن قرأ القرآن وتكسَّب بالقَبَّان[١]، وجاور بعد الثمانين، مات في سنة أربع وتسعين وثمانمئة (٨٩٤هـ) عن بضع وسبعين تقريباً»[٢].

وذكرت بعض المصادر زوجةَ الإمام القسطلاني «عائشة الباعونية» ويقال لها: «بنت البَاعوني»؛ فقد نقل الكتاني عن العيَّاشي في «مسالك الهداية» أنَّ لها أبياتاً تمدح فيها كتاب زوجها «المواهب اللدنية».

ونقل الكتاني حكاية أخرى تدلُّ على شهرة هذه المرأة، فقال في مطلعها: «... أنَّ الإمام القسطلاني زوج عائشة الباعونية...»[٣].

وهذه الزوجة هي: عائشة بنت يوسف بن أحمد، الدمشقية، بنت البَاعُوني[٤]، وكانت عالمةً، أديبةً، شاعرةً، ناسكةً، دخلت القاهرة سنة (٩١٩هـ) فأجيزت بالتدريس والإفتاء، وألَّفت عدة كتب، توفيت بدمشق سنة (٩٢٢هـ) قبل زوجها بسنة[٥]. ولعل الإمام القسطلاني تزوجها في سفرتها إلى القاهرة؛ فقد مضى أنها دمشقية الأصل، فالله أعلم.

---

(١) الميزان ذو الذِّراع الطويلة المقسمة أقساماً، ينتقل عليها جسم ثقيل يسمى الرُّمَّانة، لتعيين وزن ما يُوزن. والمراد أنه كان يعمل وَزَّاناً بالقبان (المعجم الوسيط: قبن).

(٢) الضوء اللامع ١/ ٢٥٦، وكذا وقع في الضوء اللامع: «بضعٍ وسبعين»، والصواب على ما ذكره من سنة مولده ووفاته: «بضع وستين».

(٣) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٩.

(٤) نسبة إلى «باعون»، قرية بالقرب من عَجْلون بالأردن. انظر: تاج العروس ١٨/ ٦٥ (بعون).

(٥) انظر ترجمتها في: الكواكب السائرة ١/ ٢٨٧-٢٩٢، الشذرات ٨/ ١١١.

طلبه للعلم وشيوخه ورحلاته

طلبه للعلم:

نشأ الإمام القسطلاني -كما سبقت الإشارة- نشأة علمية، فحفظ القرآن الكريم و«الشاطبيتين»[١]، ونصف «الطيِّبة» الجزرية، و«الوردية» في النحو[٢].

ويتضح من هذه النشأة العلمية اهتمام القسطلاني بعلم القراءات منذ نعومة أظفاره، وأنه من أوائل العلوم التي تلقَّاها، ويقول هو -رحمه الله- عن ذلك: «وهذا العلم هو أول علم مَنَّ الله عليَّ بتعلمه، وأسبق فَنٍّ عالجت نفسي قبل بُلُوغ الحُلُم في تفهمه، فهو كما قال بعضهم: الصَّديق القديم، والنديم الذي منادمته ألطف من مرِّ النسيم...»[٣].

ويقول -بعد سرد جملة من كتب القراءات-: «وقد طالعت أكثر هذه الكتب، ورفعت عن وجه محاسنها الحُجُب»[٤].

شيوخه:

تتلمذ الإمام القسطلاني على جماعةٍ من مشاهير علماء العصر في كل

---

(١) وهما: «حرز الأماني»، و«عقيلة أتراب القصائد» كلاهما للشاطبي، وتعرف الأولى أيضاً بـ«اللاميّة»، والثانية بـ«الرائية».

(٢) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٣) لطائف الإشارات: ١/ ١٦٨.

(٤) المصدر السابق.

فَنٍّ، فمن هؤلاء:

أولاً: شيوخه في القراءات:

وأشهر شيوخه في هذا الفن:

١- عمر بن قاسم بن محمد، أبو حفص، سراج الدين، الأنصاري، المصري، النَّشَّار -حرفة لهم- الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، وقيل: (٩٣٨هـ)[١].

وهو من أشهر شيوخه، «بل اشتهر النشَّار بكونه شيخ القسطلاني»[٢]. تلا عليه القسطلاني بالسبع[٣]، وقرأ عليه المقدمة الجزرية سنة (٨٦٨هـ) كما نصَّ على ذلك في مقدمة شرحه للمقدمة[٤]، وقرأ عليه «القصيدة اللامية» للإمام الشاطبي في السنة المذكورة نفسها، قال القسطلاني: «أخبرني بالقصيدة اللامية بقراءتي عليه عن ظهر قلب في القعدة سنة ثمان وستين وثمانمئة»،[٥] وأثنى عليه بقوله: «شيخنا ومفيدنا، سراج القرّاء، وإمام القراءة»[٦]، وذكره في كتابه «اللطائف»[٧] فقال: «كثيراً ما نقرأ عليه القراءات السبع وهو ينسخ،

---

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٦/ ١١٣، كشف الظنون ٢/ ١٨١٢، الأعلام ٥/ ٥٩، معجم المؤلفين ٢/ ٥٦٩.

(٢) مقدمة التحقيق لكتاب «البدور الزاهرة» ص ٧١، للدكتور/ قربان مهربان، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية ١٤١٠هـ.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٤) اللآلئ السنية ص ١٤.

(٥) الفتح المواهبي ص ٨٣.

(٦) المصدر السابق.

(٧) ٢/ ٦٥٥.

ولا يفوته شيءٌ من دقائق وجوه القراءات إذا أخلَّ أحدنا به...».

٢- أحمد بن أسد بن عبد الواحد، أبو العباس، شهاب الدين، الأُمْيوطي، المصري، الشافعي، (ت ٨٧٢هـ)[١].

قرأ عليه القسطلاني بالسبع ثم بالعشر[٢]، ووصفه بقوله: «إمام القرَّاء في عصره»[٣]، وقال مرة: «شيخنا العلَّامة القاضي»[٤]، وذكره في «اللطائف»[٥]، وذكر أنه قرأ عليه «المقدمة الجزرية» بمنزله بالمدرسة الزينبية سنة (٨٦٩هـ)[٦]. وأفاد أنه سمع منه «اللاميّة» للشاطبي، ووصفه بقوله: «شيخ القُرَّاء»[٧].

٣- محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر، شمس الدين، الحِمَّصَاني -ويقال الحِمَّصي[٨]، نسبة لحرفة جدّه لأمه -إمام الجامع الطولوني، وشيخ القراء بالشيخونية، تميَّز في القراءات، وتصدّى للإقراء فانتفع به الجمُّ الغفير، (ت ٨٩٧هـ)[٩]. وذكر القسطلاني أنه سمع منه «القصيدة

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١/ ٢٢٧، الشذرات ٧/ ٣١٤.
(٢) الضوء اللامع ١/ ١٠٣.
(٣) الفتح المواهبي ص ١٤٠.
(٤) المصدر السابق ص ١٤٠.
(٥) ١/ ٣٧٦.
(٦) اللآلئ السنية ص ١٤.
(٧) الفتح المواهبي ص ٨٣.
(٨) انظر: الأنساب ٢/ ٢٦٤.
(٩) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ١٩٠.

الرائية» للشاطبي[١].

٤- محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين، المصري، البَامِي[٢]، أخذ عن البلقيني والولي العراقي، واشتغل بالتدريس والإفتاء، قال القسطلاني: «العلَّامة، فقيه المذهب»، وأفاد أنه أخذ عنه «القصيدة اللامية» في القراءات، للشاطبي[٣]، (ت ٨٨٥هـ)[٤].

٥- عبد الدائم بن علي، أبو محمد، زين الدين، الحديدي، المصري، الأزهري، الشافعي (٨٧٠هـ)، تصدَّى للإقراء فقرأ عليه جماعةٌ، وكان خيِّراً متواضعاً، وصفه القسطلاني بقوله: «شيخنا العلَّامة» وذكر أنَّه شرع في شرح «الطيبة» لشيخه ابن الجزري، قال: «رأيته يُسَوِّد فيه، ولعله لم يكمله»[٥]. وأفاد السخاوي أن القسطلاني أخذ عنه القراءات، وأنه أجاز له[٦].

٦- أحمد بن عبد القادر بن طَرِيف -كرَغِيف- أبو العبَّاس، شهاب الدين، النَّشاوي، المصري، الحنفي، وصفه القسطلاني بقوله: «مُسْنِدُ العصر، رُحْلَة الآفاق». وذكر أنه سمع منه «القصيدة اللامية» للشاطبي، وذلك

---

(١) الفتح المواهبي ٨٧.

(٢) بالباء الموحدة ثم ميم، نسبة إلى بلدة بصعيد مصر. (الضوء اللامع ٧/ ٤٨).

(٣) الفتح المواهبي ٨٧.

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ٤٨.

(٥) لطائف الإشارات ١/ ١٦٧-١٦٨.

(٦) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

بسماع جميعها في مجلس واحد[١].

وسمع منه «الرائية» للشاطبي أيضاً[٢] وأنه أخبره بكتاب «التيسير» للداني[٣]، (ت ٨٨٤هـ)[٤].

٧- عبد الغني بن يوسف بن أحمد، زين الدين، الهيثمي، المصري، الشافعي، المقرئ، تصدَّر للإقراء قديماً، وكان مقدَّماً في التجويد، (ت٨٨٦هـ)[٥].

ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليه بالثلاث إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾[الفرقان: ٢١][٦]، وأفاد القسطلاني أنه سمع منه «القصيدة اللامية»، و«الرائية» للشاطبي، ووصفه بأنه «شيخ التجويد، وتحفة الدين». وقال مرة: «شيخ القرَّاء والإقراء...»[٧]، ووصفه مرة بـ«شيخنا العلامة»[٨].

٨- عمر بن محمد بن محمد، أبو القاسم، نجم الدين، بن فهد، القرشي، المكي، الشافعي، المعروف «بابن فهد»، المحدِّث، (ت ٨٨٥هـ)[٩].

---

(١) الفتح المواهبي ص ٨٦، الفتح الداني ق ٢/ أ.

(٢) الفتح المواهبي ص ٨٧.

(٣) الفتح الداني ق ٢/ أ.

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١/ ٣٥١.

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٤/ ٢٥٨.

(٦) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٧) الفتح المواهبي ص ٨٧.

(٨) لطائف الإشارات ١/ ٣٧٦.

(٩) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٦/ ١٢٦.

ذكره القسطلاني في كتابه: «الفتح المواهبي»[١]، وأفاد أنه سمع منه «شرح اللامية» للشاطبي، لمنتجب الدين الهمذاني.

شيوخه في الحديث:

١- محمد بن عبد الرحمن بن محمد، أبو الخير وأبو عبد الله، شمس الدين، السَّخاوي، المصري، الشافعي، الحافظ، (ت ٩٠٢هـ)[٢].

قرأ عليه القسطلاني قطعة كبيرة من شرحه على «الهداية الجزرية»، وسمع منه مواضع من شرحه على «ألفية العراقي»، ولازمه، وسمع عليه المتون[٣].

وذكره في مواضع من كتبه، ووصفه بـ«شيخنا العلامة الحافظ»[٤]، وصرَّح بسماعه منه، فقال: «أخبرني الحافظ الشيخ....»[٥].

٢- ابن فهد المكي، نجم الدين، الماضي ذكره في شيوخه في القراءات[٦]. قال السخاوي: «وقرأ بمكة... على النجم بن فهد»[٧]. وذكر القسطلاني -أيضاً- سماعه منه بمكة[٨].

---

(١) ص ٩١.

(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٨/ ٢، الكواكب السائرة ١/ ٥٣، الشذرات ٨/ ١٥.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٤) المواهب اللدنية ١/ ٢٩، وانظر: ١/ ٣٩٩ أيضاً.

(٥) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥١.

(٦) انظر: ص ٢٣.

(٧) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٨) إرشاد الساري ١/ ٢٦. وانظر أيضاً: ١٥/ ٥٥١.

٣- محمد بن محمد بن محمد، رضي الدين، المصري، الشافعي، المعروف بالأَوْجاقي، وابن الأوجاقي، (ت ٨٨٩هـ)، ذكره السخاوي ضمن شيوخ القسطلاني، فقال: «وأخذ.. الحديث عن... الرضي الأوجاقي»[١].

٤- محمد بن محمد بن محمد، أبو السعود، شمس الدين، الغَرَّاقي -نسبة إلى بلدة الغَرَّاقة بالشرقية بمصر[٢]- المصري، الشافعي. سمع الحافظ ابن حجر، والولي العراقي وغيرهما، (ت ٨٨٩هـ)[٣].

ذكر السخاوي أن القسطلاني أخذ عنه الحديث[٤]. وذكر القسطلاني -رحمه الله- سماعه منه[٥].

٥- زينب بنت أحمد بن محمد، أم حبيبة، الشوبكي، الدمشقية، المكيَّة. أجاز لها العراقي والهيثمي وجماعة، وكانت خَيِّرة صالحة، حدّثت بمسموعاتها غير مرة، (ت ٨٨٦هـ)[٦]. ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليها بمكة «سنن ابن ماجه» وغيرها[٧]، وذكر القسطلاني سماعه منها[٨].

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣، وانظر: الفتح المواهبي للقسطلاني: ص ٨٧.

(٢) انظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٣.

(٣) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٥.

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٥) الفتح المواهبي: ص ٨٧.

(٦) انظر ترجمتها في: الضوء اللامع ١٢/ ٣٩.

(٧) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٨) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥٢.

٦- كمالية بنت النجم محمد بن أبي بكر، أم كمال، الأنصارية، المكية، المعروف أبوها بـ«المرجاني»، أجاز لها جماعةٌ، وسمع منها الأئمة، (ت ٨٨٠هـ)[١]. ذكر القسطلاني في «آخر شرح البخاري» سماعه منها[٢].

وأخذ الحديث عن غير هؤلاء: كالنشاوي[٣]، -وقد تقدَّم ذكره- وأبي المعالي محب الدين المكي، والمحدِّث ناصر الدين المدني[٤].

شيوخه في الفقه:

١- عثمان بن عبد الله بن عثمان، فخر الدين، أبو عمرو، الحسيني، القاهري، الشافعي، حفظ «العمدة» و«التنبيه» و«المنهاج»، وتفقَّه بالشرف ... المناوي، ولازم الحافظ ابن حجر في سماع الحديث، وكان حسن التقرير في الفقه، ... (ت ٨٧٧هـ)[٥]. ذكر الحافظ السخاوي أن القسطلاني تفقَّه به[٦].

٢- محمد بن أحمد بن محمد، شمس الدين، المخزومي، البامِي - المتقدِّم ذكره في شيوخه في القراءات-، ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليه شيئاً من «المنهاج» و«البهجة»[٧].

---

(١) انظر ترجمتها في: الضوء اللامع ١٢/ ١٢١.

(٢) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥٢.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٤) مقدمة إرشاد الساري ١/ ٢٦ وانظره أيضاً: ١٥/ ٥٥١.

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٥/ ١٣١.

(٦) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٧) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

٣- إبراهيم بن أحمد بن حسن، برهان الدين، العَجْلوني، ثم المقدسي، الشافعي، القاهري، اشتهر بالتدريس، وأخذ عنه غير واحد من الأعيان، (ت٨٨٥هـ)[١]. ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليه قطعة من «الحاوي»[٢].

٤- أحمد بن علي بن حسين، شهاب الدين، العبادي، القاهري، الأزهري، الشافعي، أخذ عن الولي العراقي، وابن حجر وغيرهما، وكان بارعاً في الفقه، (ت ٨٨٠هـ)[٣]. ذكر السخاوي أن القسطلاني أخذ عنه الفقه[٤].

٥- محمد بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو البقاء، جلال الدين، البكري -نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه- المصري، الشافعي، المعروف بـ«الجلال البكري». أخذ عن العراقي والبلقيني الفقه وأصوله والحديث، واشتهر بحفظ الفقه حتى كان أحفظ الشافعية لفروع المذهب في وقته، من مؤلفاته: «شرح المنهاج» للنووي، (ت ٨٩١هـ)[٥].

ذكر السخاوي أن القسطلاني قرأ عليه من أول «حاشيته على المنهاج» للنووي، إلى أثناء النكاح[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١/ ١١.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٣) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢/ ١٧.

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ٢٨٤، هدية العارفين ٢/ ٢١٤.

(٦) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

من شيوخه في النحو:

أخذ الإمام القسطلاني النحوَ عن البرهان العجلوني الماضي ذكره ضمن شيوخه في الفقه، قال السخاوي: «قرأ عليه شرح شذور الذهب»[١].

وللقسطلاني شيوخ آخرون ورد ذكره لهم في أثناء مؤلفاته، منهم:

- أبو المعالي محمد بن الرضي الطبري، وأبو الحسن علي النويري المالكي[٢].
- أبو عبد الله محمد بن أبي العباس النحوي[٣].
- هاجر بنت شرف الدين المقدسي[٤].
- عبد المعطي المكي[٥].

رحلاته:

لعلّ نشأة الإمام القسطلاني بمصر -موطن العلم، ومحط رحال العلماء آنئذ- لم تضطره كثيراً إلى الارتحال خارجها لطلب العلم، فقد حصَّل جُلَّ علومه على شيوخ بلده[٦]، ولذا لم تذكر المصادر إلاّ رحلاته إلى الحرمين الشريفين؛ لأداء الحج وزيارة المدينة النبوية والمجاورة، مع تكرار ذلك

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٢) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥١.

(٣) الفتح المواهبي: ص ٨٥.

(٤) المصدر السابق: ٨٤.

(٥) لطائف الإشارات ٨/ ٣٤٥٩.

(٦) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٣-١٠٤.

منه رحمه الله، قال الحافظ السخاوي: «وحجَّ غير مَرَّة وجاور...»[١].

وقد لقي في رحلاته تلك كثيراً من المشايخ وأهل العلم، وسمع منهم، بل كتب وبَـيَّـض بعض مؤلفاته بمكة، كما سيأتي ذكر شيءٍ من ذلك.

ويبدو أنَّ أوَّل رحلاته إلى مكة كانت في حدود سنة (٨٧٧هـ) أو قبلها؛ إذ ذكر في خاتمة كتابه «اللآلئ السنية»[٢] أنَّه بيَّضه بمكة وزاد فيه مواضع، وحذف أخرى، وذلك في الرابع من شهر شعبان سنة (٨٧٧هـ) بالمسجد الحرام.

ثم رحل إلى مكة ثانية سنة (٨٨٤هـ) فحجَّ وجاور[٣]، وقد عاد من هذه الرحلة سنة (٨٨٥هـ)، كما ذكر ذلك هو، فقال: «ووقع لي أيضاً في سنة خمس وثمانين وثمانمئة في طريق مكة، بعد رجوعي من الزيارة الشريفة لقصد مصر...»[٤].

ثم كانت له رحلة إلى مكة والمدينة سنة (٨٩٢هـ)؛ فقد قال رحمه الله: «ولما كنت سائراً لقصد الزيارة في ربيع الآخر سنة اثنتين وتسعين وثمانمئة، ولاح لنا عند الصباح جبل مفرح الأرواح...»[٥].

والظاهر أنه بقي في هذه الرحلة إلى سنة (٨٩٣هـ) كما ذكر -رحمه الله-

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٢) ص ١٥٤.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

(٤) المواهب اللدنية ٣/ ٤١٩.

(٥) المصدر السابق ٣/ ٤٠٨.

أنه كان بمكة في جمادى الأولى من هذه السنة[١].

ثم كانت له رحلة إلى مكة للحج أيضاً سنة (٨٩٧هـ)؛ قال السخاوي: «قدم مكة أيضاً بحراً صحبة ابن أخي الخليفة سنة سبع وتسعين (٨٩٧هـ)، فحجَّ ثم رجع معه»[٢]، وكان رجوعه إلى مصر بعد هذه الحجة مباشرة؛ فقد ذكر في آخر كتابه «المواهب اللدنية»[٣]: أن الابتداء في مسودة الكتاب المذكور كان ثاني يوم قدومه من مكة المشرفة، في شهر محرم سنة (٨٩٨هـ).

ولقد كان القسطلاني -رحمه الله- في تلك الرحلات المتتالية إلى مكة المكرمة، والمدينة النبوية المشرفة، مشتغلاً بلقاء أهل العلم، والأخذ عنهم، مع اشتغاله بالتأليف والتصنيف، كما تقدَّم ذِكْرُ تبييضه كتاب «اللآلئ السنية» بمكة، وتقدَّم أنَّه قرأ بمكة على زينب بنت الشوبكي وغيرها[٤]. وذكر مرة سماعه من العلَّامة ناصر الدين أبي الفرج المدني بالمدينة وغيرها[٥].

أخلاقه وثناء العلماء عليه

أخلاقه:

أجمع الذين ترجموا للإمام القسطلاني على سمو أخلاقه، وكريم

(١) المصدر السابق ٣/ ٤١٩.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٣) ٣/ ٤٨٢.

(٤) وانظر أيضاً: إرشاد الساري له: ١/ ٢٦، ١٥/ ٥٥١، ٥٥٢.

(٥) إرشاد الساري ١/ ٢٦.

خصاله، وحسن سيرته، وصلاحه. فمن أبرز هذه الأخلاق:

١- **التواضع**: وصفه بذلك معظم الذين ترجموا له[١]، وله -رحمه الله- بعض المواقف والأقوال التي تدل على هذا الخلق الرفيع، فمن ذلك: قوله في مقدمة «اللطائف»[٢]: «سائلاً من لقيت من الأصحاب عمَّا أشكل، متفهماً منه ما عليّ أعضل». وقوله: «ولطالما حدَّثْت نفسي أن أجمع في هذا الفنِّ -يعني القراءات- تصنيفاً جامعاً... فيقعدني عن ذلك العلمُ بقَدْري، وتدفع يد العجز في صدري»[٣]. وقال مرة: «... لا سيما من كان مثلي قليل البضاعة في كلِّ علم وصناعة»[٤]. وقال في ختام كتابه «المواهب اللدنية»[٥]: «سائلاً من وقف عليه مِنْ فاضل... أن يصلح بحلمه عثاري وزللي، ويسدَّد بسداد فضله خطئي وخللي... خصوصاً عذر مثلي، مع قصر باعه في هذه الصناعة».

ومن المواقف التي تدل على تواضعه ولين جانبه: ما حَدَثَ له مع الحافظ السيوطي فيما حكاه ابن فهد: وهو أنَّ السيوطي تغيَّر خاطره على القسطلاني فقصده الشيخ لإزالة ما في خاطره، فمشى من القاهرة إلى الروضة حافياً مكشوف الرأس حتى وصل إلى بيت السيوطي،

---

(١) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، الكواكب السائرة ١/ ١٢٧، البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٢) لطائف الإشارات ١/ ١٦٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥٢.

(٥) ٣/ ٤٨١-٤٨٢.

فطاب خاطره عليه[١].

٢- **الزهد والقناعة والتعفف**: قال السخاوي عنه: «قانع متعفف»[٢]، وقال العلائي: «كان فاضلاً محصّلاً ديّناً متعففاً»[٣]، وقال الغزي: «كان من أزهد الناس في الدنيا»[٤].

٣- **حسن العشرة وسلامة الصدر مع الناس**: وصفه غير واحد بأنه كان لطيف العِشْرة حسنها، متوداً[٥].

ومما يدل على سلامة صدره: ما سبق من حكاية ذهابه إلى السيوطي معتذراً، طالباً رضاه عنه، رغم شدَّة السيوطي معه، كما كان يدعو -رحمه الله- لمن أساء إليه[٦].

٤- **الصلاح والعبادة**: فقد «اشتهر بالصلاح على طريق أهل الفلاح»[٧]، وكان «جيِّد القراءة للقرآن...»[٨]، و«كان صوته بالقرآن يُبكي القاسي، إذا قرأ في المحراب تساقط الناس من الخشوع والبكاء»[٩]. وقد تقدَّم

(١) النور السافر ص ١٦٦.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٣) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٢٦.

(٥) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، الكواكب السائرة ١/ ١٢٧، البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٦) انظر: خاتمة كتابه «لطائف الإشارات»: ٩/ ٤٤٨٢.

(٧) البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٨) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٩) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

ذكـر رحلاته الكثـيرة إلى الحرمين الشريفين للحج والزيـارة، مع تعلُّق قلبه بهما، وكثرة دعائه بأن يرزقه الله المقام بهما[١].

٥- **توقـيره لأهل العلم وإجلالـه لهم**: ذكر تلميذه جـار الله بن فهد المكي: أنـه «في الرحلـة الثانيـة عَظَّمَنـي، واعـترف لي بمعرفـة فنِّـي، وتَـأَدَّب معـي، ولم يجلـس على مرتبته بحضرتي، فالله يزيـد في إكرامه...»[٢]. كما يتضح هذا التوقير والاحترام من وصفه لمشـايخه، كقوله عن شيخه أبي البقـاء الأحمدي: «كتب إليَّ الشـيخ العالم، ذو العلـوم النافعة، والمناقب السـاطعة»[٣]، وغـير ذلـك مـن العبارات التي سـبق ذكرهـا في وصفه لمشايخه وثنائه عليهم.

ثناء العلماء عليه، وأوصافه العلمية:

أثنى على الإمام القسطلاني كلُّ من ترجم له، وذكروا من أوصافه العلمية ما يدل على علوِّ كعبه وطول باعه في العلم والحفظ وجودة التصنيف، فمن ذلك:

١- قـال ابن إيـاس: «كان علَّامة في الحديث، وله شـهرة طائلة بين الناس، وكان لا بأس به، وكان من أعيان المحدِّثين»[٤].

٢- وقـال العيـدروس: «وبالجملـة: فإنـه كان إمامـاً حافظاً متقنـاً، جليل

(١) انظر: المواهب اللدنية ٣/ ٤٨٢، الفتح الداني ق ١٧٢/ أ.

(٢) البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٣) الفتح المواهبي: ٧٥.

(٤) بدائع الزهور ٥/ ١٥٧.

القدر... كان زينة أهل عصره، ونقاوة ذوي دهره»[١].

٣- وقال نجم الدين الغزي: «الإمام العلَّامة، الحجة الرُّحْلة[٢]، الفهَّامة، الفقيه النبيه، المقرئ المجيد، المُسْنِد المحدِّث، صاحب المؤلفات الحافلة...»[٣].

٤- ووصفه بدر الدين الغزي في إجازته المنظومة للمُسْنِد داود بن علي العبَّاسي بقوله:

الحافظ المُسْنِد ذي الإتقان أحمدٍ المعروف بالقسطلاني[٤]

٥- وقال ابن العماد: «الحُجَّة، الرُّحْلة، الفقيه، المقرئ، المُسْنِد»[٥]، وبنحوه وصفه الكتاني[٦]، والبَنَّا[٧].

وظائفه

تقلَّد الإمام القسطلاني بعض الوظائف، وشغل بعض المناصب خلال حياته العلمية الحافلة بالعطاء، وقد كانت هذه الوظائف في غالبها تتعلق بالتعليم والوعظ والتدريس والتأليف، وغير ذلك من الأعمال المتصلة

(١) النور السافر ١٦٦.

(٢) يقال: عَالِمٌ رُحْلَة، أي: يُرتحل إليه من الآفاق. (المعجم الوسيط: رحل).

(٣) الكواكب السائرة ١/ ١٢٦.

(٤) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٧، وتحذف الألف للوزن العروضي، فيقرأ: بالقَسْطَلَني.

(٥) شذرات الذهب ٨/ ١٢١.

(٦) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٧.

(٧) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٤.

بالعلم. فقد عقد مجالس الوعظ في أماكن عِدَّة، قال السخاوي: «جلس للوعظ بالجامع الغمري سنة ثلاث وسبعين، وكذا بالشريفية بالصبَّانين، بل وبمكة، وكان يجتمع عنده الجم الغفير، مع عدم ميله في ذلك»[١]. وقال ابن العماد: «ولم يكن له نظير في الوعظ»[٢].

وقد عمل القسطلاني بالخطابة، قال السخاوي: «جيد القراءة للقرآن والحديث والخطابة، شجي الصوت بها»[٣]. والظاهر أنه كان مشهوراً بالخطابة حتى اقترن اسمه بهذا العمل؛ فقد قال بعضهم في ترجمته: «الخطيب القسطلاني»[٤].

كما كانت للإمام القسطلاني مجالسُ لإسماع الحديث وإقراء القرآن؛ فإنَّه من أئمة الحديث والقراءة، قال تلميذه الشمَّاع: «سمعت من لفظه الحديث المسلسل بالأولية بمنزله في القاهرة»[٥]. وقال السخاوي: «أقرأ الطلبة»[٦]. وذكر العلائي أنه كان مُتَقلِّلًا من لقاء النَّاس إلا في الإقراء[٧].

وقد عمل القسطلاني بالإمامة، كما يتضح ذلك من قول الشعراوي: «كان صوته بالقرآن يُبكي القاسي، إذا قرأ في المحراب تساقط الناس من الخشوعِ

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، وانظر: الشذرات ٨/ ١٢٢.
(٢) الشذرات ٨/ ١٢٢.
(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.
(٤) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٧.
(٥) القبس الحاوي ١/ ١٩٧.
(٦) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.
(٧) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

والبكاء»[١]. كما أنه تعاطى الشهادة بمصر رفيقاً لبعض الفضلاء[٢].

كما ولي القسطلاني مشيخة مقام أحمد بن أبي العَبَّاس الحرَّار[٣] بالقرافة الصغرى[٤].

هذا كله إلى جانب اشتغاله بالتأليف والتصنيف، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

عقيدته ومذهبه

١ - عقيدته:

مذهب الإمام القسطلاني في العقيدة في هذا الكتاب هو مذهب متأخري الأشاعرة الذي كان سائداً في مصر وغيرها في تلك الفترة، والذي يقوم على تأويل صفات الله عز وجل، خلافاً لمذهب السَّلف الذين يثبتون لله

---

(١) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، النور السافر ١٦٥. ولم نقف على تعريف محدَّد لوظيفة الشَّاهد، لكن الظاهر أنها كانت وظيفة معروفة لها ترتيباتها، وقد شغلها كثيرٌ من أهل العلم، كما ورد في تراجم جماعة منهم، كقولهم: «كان من شهود الحكم»، «كان من كبار شهود دمشق»، «واشتغل وتكسَّب بالشهادة..» إلى غير ذلك. انظر: صبح الأعشى ١/ ٤٧٦، ٤٧٧، ٣/ ٥٢٣، السلوك ١/ ٢/ ٢٧٣، المجمع المؤسس ٢/ ٢٥٠، ٦٢٢، الضوء اللامع ١/ ٣٧١، ٨/ ٤٠.

(٣) نسبة إلى عمل الحرير، وهو: أحمد بن أبي بكر، أبو العباس، التُّجيبي، المصري، الزاهد، كان أحد الصالحين العُبَّاد، (ت ٦١٦هـ). انظر: التكملة للمنذري ٢/ ٤٦٧، تاريخ الإسلام ١٣/ ٤٦٥، توضيح المشتبه ٢/ ٣٤٤.

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، الشذرات ٨/ ١٢٢.

عز وجل ما أثبته لنفسه، وما أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتاً بلا تشبيه، وينفون عنه ما نفاه سبحانه عن نفسه، وما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم نفياً بلا تعطيل.

وقد ورد من كلام الإمام القسطلاني في كتابه «اللطائف» ما يدل على هذا المذهب.

وقد علَّقنا على المواطن التي خالف فيها المؤلفُ مذهبَ السلف، ونبَّهنا على القول الحق في كل موطن منها، مع تأييد ذلك بأقوال أئمة السَّلف، وتوثيقه من الكتب المعتبرة في هذا الباب[١].

٢- مذهبه الفقهي:

كان القسطلاني -رحمه الله- شافعي المذهب، كما أشار هو إلى ذلك، فقال في مباحث البسملة من كتاب «اللطائف»[٢]: «واختلف فيها أول الفاتحة: فذهب إمامنا الشافعي إلى أنها آية مستقلة». كما نسبه إلى المذهب الشافعي المترجمون له، كما سبق نقل ذلك من كلامهم عند سياق اسمه ونسبه[٣].

ويتضح ذلك أيضاً من نشأته العلمية؛ فقد نشأ شافعياً فقرأ «المنهاج» للنووي، و«الحاوي» للماوردي، وشيئاً من «حاشية البكري على المنهاج»[٤].

---

(١) انظر على سبيل المثال: ١/ ٢، ٤/ ١٧٩٤، ١٨١٥، ٨/ ٣٤٩٩.

(٢) ٤/ ١٣٢٧.

(٣) انظر: ص ١٤.

(٤) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٣.

تلاميذه:

لم تذكر أكثر المصادر التي ترجمت للقسطلاني شيئاً من أسماء تلاميذه إلا ما جاء من بعض الإشارات المجملة، كقول السخاوي: «أقرأ الطلبة»[١]، إلا أنَّه أمكن الوقوف على بعض تلاميذه من خلال تتبع بعض مؤلفاته، أو بتصريح بعض المترجمين بشيءٍ من ذلك، وممن وقفنا عليهم من تلاميذه:

١- بدر الدين الغَزِّي، محمد بن محمد بن محمد، أبو البركات، العامري، الدمشقي، الشافعي، والد نجم الدين المؤرخ. كان إماماً في الفقه والتفسير والحديث، من مؤلفاته: «التفسير الكبير» منظوم في مئة ألف بيت، «التذكرة الفقهية»، (ت ٩٨٤هـ)[٢].

أفاد ولده نجم الدين أنه أخذ عن القسطلاني «شرح البخاري»، و«المواهب اللدنية»، وأجازه بسائر مؤلفاته[٣].

٢- الشَّمَّاع، عمر بن أحمد بن علي بن محمود، أبو حفص، زين الدين، الحلبي، الشافعي، رَحَلَ في طلب العلم وطوَّف كثيراً، من مؤلفاته: «تنبيه الوسنان إلى شعب الإيمان»، «القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي»، (ت ٩٣٦هـ)[٤].

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٢) له ترجمة في: الكواكب السائرة ٣/ ٣، الشذرات ٨/ ٤٠٣، البدر الطالع ٢/ ٢٥٢.

(٣) الكواكب السائرة ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٤) له ترجمة في: الشذرات ٨/ ٢١٨، كشف الظنون ٢٥٢، معجم المؤلفين ٢/ ٥٥٢.

ذكر هو تتلمذه على القسطلاني، وسماعه منه الحديث المسلسل بالأولية في منزله، وكثيراً من مؤلفاته في سنة (٩١٥هـ)[١].

٣- جار الله محمد بن عبد العزيز بن عمر بن فهد، المكي، الشافعي، نشأ بمكة فحفظ القرآن و«المنهاج» وغير ذلك، وارتحل وجاور بالمدينة، وحدَّث بالحرمين وغيرهما، (ت ٩٥٤هـ)[٢].

ذكر أنه اجتمع بالإمام القسطلاني في رحلته الأولى إلى مكة فأجازه بمؤلفاته ومروياته[٣].

٤- عبد القادر، زين الدين، المصري، الشافعي، المقرئ، المعروف «بالمنهاجي»، نزيل مكة، (ت ٩١٥هـ)[٤].

ذكر القسطلاني أنَّ المنهاجي قرأ عليه «شرح المقدمة الجزرية» بمكة[٥].

٥- الخطيب حسنين بن مخلوف الشماسي.

٦- شمس الدين محمد بن عبد الرحيم الديروطي.

وهذان التلميذان ذكر القسطلاني أنهما قرآ عليه «شرح المقدمة الجزرية» بمكة[٦].

---

(١) القبس الحاوي ١/ ١٩٧-١٩٨.

(٢) له ترجمة في: النور السافر ٣٢٣، الشذرات ٨/ ٣٠١، الأعلام ٦/ ٢٠٩.

(٣) البدر الطالع ١/ ١٠٢.

(٤) له ترجمة في: الكواكب السائرة ١/ ٢٥٤.

(٥) اللآلئ السنية ١٥٤.

(٦) اللآلئ السنية ١٥٤.

مؤلفاته:

يُعَدُّ الإمام القسطلاني من العلماء الذين أَثْروا المكتبة الإسلامية بالعديد من «المؤلفات الحافلة»[١]؛ فلقد «أُعطي السَّعْدَ في قلمه وكَلِمِه، وصنَّف التصانيف التي سارت بها الرُّكبان في حياته»[٢].

ومن أهم الخصائص التي تُمَيِّزُ مؤلفات القسطلاني:

١- **تنوع فنونها**: فقد شملت فنوناً عديدة مثل: القراءات والتجويد، والحديث وشرحه، والسيرة النبوية، والتراجم، وغير ذلك.

٢- **تفاوت حجمها**: فقد تراوحت بين الموسوعي الكبير، كـ«اللطائف» و«شرح البخاري»، والمتوسط والصغير، وإن كانت السِّمة الغالبة على مؤلفات عصره هي سمة الموسوعية.

٣- **ارتباط مؤلفاته بمؤلفات المتقدِّمين**: شرحاً لغامضها، واختصاراً لمطولها، وحلّاً لمشكلها، وجمعاً لمتفرقها؛ إذ العلوم كانت قد دُوِّنت واستقرت قواعدها، فلم يَعُدْ لأكثر المتأخرين همٌّ سوى التقريب والتيسير لعلوم من سبقهم، ولعل هذا هو المعنى الذي عناه الإمام القسطلاني بقوله في مقدمة «اللطائف»: «... أجيل فكري فيما دقَّقه الأئمة في تصانيفهم، وأمتع نظري فيما حقَّقوه في تآليفهم، فأُلَخِّص مطوَّلها، وأسَهِّل معضلها، وأُفصِّل مجملها، وأفتح مغلقها، وأقيد مطلقها، وأحلّ رموزها، وألج

(١) الكواكب السائرة ١/ ١٢٦.

(٢) النور السافر: ١٦٦، وانظر: فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٧.

مطالبها وكنوزها...»[١].

٤- **تواضعه في مؤلفاته، واعترافه بحصول التقصير**: يقول في نهاية شرحه للجزرية: «وأنا أعتذر لذوي الألباب من الخطأ الواقع في هذا الكتاب أن يصلحوا ما وجدوه خطأً...»[٢]. وقال في خاتمة شرحه للبخاري: «وأستغفر الله مما زلت به القدم، ووقع لي في هذا الشرح من الزلل والخطأ، ملتمساً ممن وقف عليه من الفضلاء أن يسدَّ بسداد فضله ما عَثَرَ عليه من الخلل...»[٣]. وكان -رحمه الله- من رَدَّ له سهواً أو غلطاً يزيد في محبته[٤].

٥- **عنايته بتحرير مؤلفاته وتنقيحها**، مع جمال العبارة ولطف الإشارة[٥]، ومطالعة ما أمكن من كتب الأئمة الذين سبقوه إلى مثلها: يقول في مقدمة شرحه للبخاري: «وبذلت الجهد في تفهم أقاويل الفهماء المشار إليهم بالبنان، وممارسة الدواوين المؤلفة في هذا الشأن، ومراجعة الشيوخ... ومباحثة الحذَّاق»[٦]. ويقول في مقدمة «اللطائف»: «وعكفت على تأليف هذا الكتاب، مستعيناً بالقوي الوهَّاب، ساهراً في حنادس الظلام، منقطعاً عن أكثر الأنام»[٧].

---

(١) لطائف الإشارات ١/ ١٦٩.

(٢) اللآلئ السنية ١٥٣.

(٣) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥٢.

(٤) الكواكب السائرة ١/ ١٢٦.

(٥) انظر: النور السافر ١٦٦.

(٦) إرشاد الساري ١/ ٤.

(٧) لطائف الإشارات ١/ ١٦٩.

وقد ألَّف كتابه «شرح الجزرية» سنة (٨٧٥هـ)، وبقي في تنقيحه والزيادة فيه، والنقص منه، وتبييضه إلى سنة (٨٧٧هـ)[١].

سرد مؤلفاته:

أولاً: في علوم القرآن:

١- «لطائف الإشارات لفنون القراءات». وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله مفصّلاً[٢].

٢- «الفتح الداني من كنز حرز الأماني» وهو شرح لمنظومة الإمام الشاطبي في القراءات السبع، المسماة بـ«حرز الأماني»، مع الإشارة إلى ما زاده الشاطبي على أصله «التيسير» أو خالفا أو أحدهما طريقه في نقله[٣]. وقد ذكره أكثر الذين ترجموا له[٤]. وذكره القسطلاني في ترجمته للإمام الشاطبي عند ذكره لشروح الشاطبية، فقال: «وقد كتبت عليها توضيحاً مسايراً لها... وسمَّيته بـ(الفتح الداني)..»[٥]. وقد فرغ المؤلف من تأليفه سنة (٩١٣هـ)[٦].

---

(١) انظر: اللآلئ السنية ١٥٤.

(٢) انظر: ص ٥٧.

(٣) مقدمة الفتح الداني ق ٢/ أ.

(٤) وانظر: كشف الظنون ٦٤٧، ١٢٣٢، والفهرس الشامل - القراءات ٥٢.

(٥) الفتح المواهبي: ص ٩٦.

(٦) الفتح الداني: ق ١٧٢/ أ، وقد حقق الكتاب الدكتور/ مبارك المغربي في رسالة علمية، وهو قيد الطبع.

وقد سمَّاه الغَزِّي: «الجنى الداني...»، ثم قال: «وهو للشاطبية كالتوضيح على ألفية ابن مالك»[١]. وسمَّاه بعضهم: «توضيح المعاني من مرموز حرز الأماني»[٢]. وعدَّه الحبشي -لأجل هذه التسمية- كتابين[٣]! ولعل هذه التسمية مأخوذة من قول المؤلف في مقدمة «اللطائف»[٤]: «موضحاً غامض المعاني للمُعاني، من مرموز حرز الأماني».

وقد أشار السخاويُّ إلى شرح القسطلاني على الشاطبية فقال: «وصل فيه إلى الإدغام الصغير، زاد فيه زيادات ابن الجزري من طرق نشره، مع فوائد غريبة لا توجد في شرح غيره»[٥]. وظاهر هذا الكلام أن الكتاب لم يكمل، فإذا اعتبرنا سنة فراغ المؤلف من تأليفه وهي سنة ٩١٣هـ كما سبق، علمنا أن القسطلاني أَتَمَّه بعد وفاة شيخه السخاوي، فيكون السخاوي قد ذكر ما رآه منه قبل تمامه. وقد يكون للقسطلاني شرح آخر على «الشاطبية» أكبر من «الفتح الداني» ويكون هو الذي عناه السخاوي، أو ربما عنى به كتاب «اللطائف» للمؤلف؛ لأن فيه زيادات ابن الجزري من نشره. فالله أعلم.

٣- «نشر النشر في القراءات العشر». ذكره في «الفهرس الشامل»، فقال:

---

(١) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

(٢) انظر: فهرس الجامع الكبير بصنعاء ١/ ٣٣، والفهرس الشامل - القراءات ٥٢.

(٣) جامع الشروح والحواشي ٢/ ٨١٤.

(٤) ١/ ١٦٩.

(٥) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

«وهو شرح على النشر في القراءات العشر، لابن الجزري»[١]. ولم نر من ذكر هذا الكتاب ممن ترجموا للقسطلاني.

٤- «شرح طيبة النشر في القراءات العشر» ذكره السخاوي فقال: «كتب منه قطعة مزجاً»[٢].

٥- «الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز»[٣]. ذكره القسطلاني في كتابه «اللطائف»[٤] عند الكلام على وقف حمزة وهشام، فقال: «ولي فيه (الكنز)، اختصرته من كتاب النشر وغيره».

٦- «الوقف والابتداء». ذكره الدكتور محسن درويش في مقدمة تحقيقه لكتاب «الوقف والابتداء» للسجاوندي[٥]، فقال: «رأيته في دار صدَّام للمخطوطات ببغداد، برقم (٣٧٢٧٦) في (٢٤٠) ورقة، وتاريخ نسخه يعود إلى سنة (١١٨١ هـ)، وهو بحالة ممتازة، ولاحظت أن هذا الكتاب مُسْتَلٌّ من (لطائف الإشارات لفنون القراءات) للمؤلف نفسه، مقتصراً فيه على الوقف والابتداء، مرتباً على سور القرآن الكريم».

وهذا الكتاب لم يذكره أحد من الذين ترجموا للقسطلاني، فالله أعلم.

---

(١) الفهرس الشامل - القراءات ص ٢٠٥، وذكر له نسخة في إستانبول.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، وانظر: النور السافر ١٦٥.

(٣) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، النور السافر ١٦٥، الشذرات ٨/ ١٢٢، كشف الظنون ٢/ ١٥١٩.

(٤) ٣/ ٩٣١.

(٥) ص ٣٩.

٧- «اللآلئ السَّنية في شرح المقدمة الجزرية». وهو شرح على مقدمة ابن الجزري في التجويد، المسَّماة بـ«المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه». وقد ذكره أكثر الذين ترجموا للمؤلف[١]، وسمَّاه السخاوي: «العقود السنية...» وتبعه على ذلك بعض المترجمين، وتسميته بـ«اللآلئ..» هو الذي نصَّ عليه المؤلف في مقدمته[٢].

ثانياً: مؤلفاته في الحديث وعلومه:

٨- «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري». وهو من أشهر كتب القسطلاني، وقد ذكره أكثر المترجمين له[٣]، وصار المؤلف يعرف به، فيقال: «شارح البخاري»[٤]. وهو من أواخر الكتب التي ألَّفها القسطلاني، إذ انتهى منه سنة (٩١٦هـ)، وكان -رحمه الله- شديد العناية به، كثير التحرير له[٥]. ولقد أثنى عليه جماعة من أهل العلم وعَدُّوه من أحسن شروح البخاري وأجمعها وألخصها[٦]. وعلى الكتاب بعض الحواشي والمختصرات[٧].

---

(١) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، الشذرات ٨/ ١٢٢، كشف الظنون ٢/ ١٥٣٤.

(٢) اللآلئ السنية ص ١٤، والكتاب مطبوع، بتحقيق: الحسن قطب، سنة ٢٠٠٤م.

(٣) انظر: النور السافر ١٦٥، الكواكب السائرة ١/ ١٢٦، كشف الظنون ١/ ٥٥٢.

(٤) انظر: إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٤.

(٥) الكواكب السائرة ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٦) انظر: النور السافر ١٦٥، فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٨.

(٧) انظر: إتحاف القاري ٨٦.

٩- «تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري». ذكره المؤلف في كتابه «المواهب اللدنية»[١]، وذكره أكثر المترجمين له[٢].

١٠- «اختصار إرشاد الساري» ذكره الكتاني[٣]، وقال: «لم يكمله».

١١- «الدراري في ترتيب أبواب صحيح البخاري». ذكره صاحب «معجم المؤلفين»[٤]، وذكر في «الفهرس الشامل» أنَّ له نسخة خطية بالمكتبة المحمودية[٥].

١٢- «أسئلة على البخاري» إلى أثناء الصلاة[٦].

١٣- «منهاج الابتهاج شرح مسلم بن الحجاج». ذكره الكتاني، قال: «في ثمانية أجزاء»[٧].

١٤- «مناهج الهداية إلى معالم الرواية». وهو شرح على كتاب ابن الجزري «الهداية إلى معالم الرواية»[٨]، ذكره محقق «اللطائف»[٩]، وذكر أنَّ له نسخة بدار الكتب المصرية.

---

(١) ٢/ ٥٠٣.

(٢) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، النور السافر ١٦٥، كشف الظنون ١/ ٣٦٦.

(٣) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٨.

(٤) ١/ ٢٥٤

(٥) الفهرس الشامل - الحديث ٢/ ٧٧٤، وانظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٤١١.

(٦) إتحاف القاري ٨٨.

(٧) فهرس الفهارس ٤/ ٩٦٨.

(٨) انظر: الفهرس الشامل - الحديث ١٥٨٣، وكشف الظنون ٢/ ١٨٤٧.

(٩) ١/ ١٨. (ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية). وتصحَّف فيه إلى «البداية...».

١٥ - «الأنوار في الأدعية والأذكار».

١٦ - «اللوامع في الأدعية والأذكار الجوامع». وهو مختصر من الذي قبله.

١٧ - «قبس اللوامع». وهو مختصر من المختصر، وهذه الكتب الثلاثة ذكرها الغزي في «الكواكب السائرة»[١].

ثالثاً: مؤلفاته في السيرة النبوية:

١٨ - «المواهب اللَّدُنيَّة بالمنح المحمدية». وهو يتعلق بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وشمائله، وخصائصه، ومعجزاته، وفضائله، وغير ذلك. ذكره المؤلف مرة فسَّماه «المنح المحمَّدية»[٢]. وذكره أكثر الذين ترجموا له[٣]. وهو من أشهر كتب المؤلف، وقد أثنى عليه جماعة من أهل العلم، وقالت زوجة القسطلاني ابنة الباعوني شعراً:

كتابُ المواهب ما مثلُه ... كتابٌ جليلٌ وكم قد جَمَعْ
إذا قال غَمْرٌ: له مُشْبِهٌ ... يقولُ الورى: منكَ لا يُسْتَمَعْ[٤]

وقد اعتنى الناس كثيراً بهذا الكتاب وبالغوا في ثمنه[٥].

---

(١) ١/ ١٢٧.

(٢) اللطائف ١/ ٤٣٣، ٤/ ١٣٥٠.

(٣) انظر: النور السافر ١٦٥، الكواكب السائرة ١/ ١٢٧، كشف الظنون ٢/ ١٨٩٦، معجم المؤلفين ١/ ٢٥٤.

(٤) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٨.

(٥) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

١٩- «حاشية على الشِّفا» للقاضي عياض، ذكره المؤلف في كتابه «اللطائف»[١].

٢٠- «مشارق الأنوار المُضيَّة في مدح خير البريَّة» .وهو شرح على «البردة» للبوصيري مزجاً، قال السخاوي: «قَرَّظته أنا وجماعة»[٢]. وذكره في مقدمة تحقيق «اللطائف»[٣] بعنوان: «الأنوار المضية في شرح الكواكب الدريّة في مدح خير البريّة» وأن له نسخة في دا رالكتب المصرية.

٢١- «حاشية على الشمائل النبوية» للترمذي. ذكره الكتاني وغيره[٤].

٢٢- «مولد النبي صلى الله عليه وسلم». ذكره محقق «اللطائف»[٥]، وقال: «اختصره محمد نووي الجاوي وسَّماه: الإبريز الداني في مولد سيدنا محمد العدناني»، طبع المختصر بالقاهرة سنة ١٢٩٩هـ».

٢٣- «مسالك الحنفا إلى مشارع الصلاة على النبي المصطفى» ذكره الحاج خليفة[٦]، وذكر أنه في مجلد، وأنه رتَّبه على أحد عشر مسلكاً، وفرغ منه

---

(١) ٤/ ١٣٥٠. وانظر: الفهرس الشامل - السيرة ١/ ٢٥٥، جامع الشروح والحواشي ٢/ ١٠٩٤.

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٣) ١/ ١٣. (ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) وانظر: الفهرس الشامل - السيرة ١/ ٨٦١.

(٤) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٨، والفهرس الشامل - السيرة ١/ ٢٥٦، جامع الشروح والحواشي ٢/ ١١٠٦.

(٥) ١/ ١٧. (ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٦٦٢.

في رجب سنة ٩١٧هـ. وذكر له محقق «اللطائف»[١] عدة نسخ خطية بالقاهرة وتركيا.

رابعاً: مؤلفاته في التراجم:

٢٤- «الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر». ذكره أكثر الذين ترجموا له[٢]، والظاهر أنه يتعلق بترجمة الشيخ عبد القادر الجيلاني.

٢٥- «نزهة الأبرار في مناقب الشيخ أبي العَبَّاس الحرَّار». ذكره معظم المترجمين له[٣]، وقد أَلَّفه حين ولايته مشيخة مقام الشيخ المذكور[٤].

٢٦- «الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي». وهو في سيرة الإمام أبي القاسم الشاطبي[٥]، وسمَّاه في «معجم المؤلفين»[٦]: «منحة من منح الفتح المواهبي تنبئ عن لمحة وسيرة أبي القاسم الشاطبي»!! وإنما هذه عبارة المؤلف في مقدمة الكتاب. وقد اختصر الكتاب وهذَّبه محمد حسن عقيل[٧].

---

(١) ١/ ١٧(ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٢) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، النور السافر ١٦٥، كشف الظنون ١/ ٩١٩.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، النور السافر ١٦٥، كشف الظنون ٢/ ١٩٣٨، إتحاف القاري ٨٨.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٩٣٨، وانظر ما تقدَّم عند الكلام على وظائف المؤلف.

(٥) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٢٣٥، معجم المؤلفين ١/ ٢٥٤.

(٦) ١/ ٢٥٤.

(٧) وطبع المختصر بجدة عن الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٧- «مختصر الضوء اللامع للسخاوي». ذكره جماعة من المترجمين[١]، وسمَّاه في «كشف الظنون»: «الضوء الساطع..» وفي «إيضاح المكنون»: «النور الساطع...».

خامساً: مؤلفاته في فنون أخرى:

٢٨- «الإسعاد تلخيص الإرشاد» في فروع الفقه الشافعي، وصل فيه المؤلف إلى أثناء الطهارة[٢].

٢٩- «إمتاع الأسماع والأبصار»[٣].

٣٠- «زهر الرياض وشفاء القلوب المِراض»[٤]. في المواعظ.

٣١- «نفائس الأنفاس في الصحبة واللباس»[٥].

٣٢- «رسالة في العمل بالربع المجيب»[٦]. ذكره السخاوي، وقال: «وأظنه أخذه عن العز الوفائي»[٧]، وقال محقق «اللطائف»: «وهي دراسة في المواقيت، لم نحصل عليها، وإنما اطلعنا على أشباهها في دار الكتب

---

(١) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٨، كشف الظنون ٢/ ١٠٩٠، إيضاح المكنون ٢/ ٦٨٤.

(٢) كشف الظنون ١/ ٦٩.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٦٦.

(٤) كشف الظنون ٢/ ٩٦٠، مقدمة اللطائف ١/ ١٧. (ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٥) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤.

(٦) قال في مفتاح السعادة ١/ ٣٦٦: «علمُ وضع ربع الدائرة المجيب والمقنطر وتعريفه وموضوعه: يعرف بالقياس إلى وضع الإسطرلاب».

(٧) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤. وانظر: النور السافر ١٦٥.

لمؤلفين آخرين»[١].

٣٣- «مقامات العارفين». ذكره محقق «اللطائف» وذكر له نسخة خطية في كوبريلي (٧٨٤).

٣٤- «فهرسة». ذكرها الكتاني، فقال: «له فهرسة نسبها له ابن رحمون فيما وقفت عليه بخطه» وذكر أنه يرويها بإسناده إلى القسطلاني[٢]. ولعلها فهرسة لأسماء شيوخه ومسموعاته، والله أعلم.

٣٥- «مُخَمَّسات». ذكرها محقق «اللطائف»، وذكر أن منها نسخة مخطوطة في مكتبة بريل-ليدن[٣].

مِحنُه وابتلاؤه

المحن والابتلاءات من سنن الله التي تجري على عباده المؤمنين في الدنيا، ولقد كان الإمام القسطلاني ممن ابتلي في حياته بالأمراض والمحن والمُنَغِّصات.

ويشير الحافظ السخاوي إلى شيء من ذلك أثناء ترجمته للقسطلاني فيقول: «وهو كثير الأسقام»[٤]. وأشار القسطلاني إلى ذلك مرة، فقال: «ولقد كان حصل لي داءٌ أعيا دواؤه الأطباء، وأقمت به سنين...»[٥].

---

(١) مقدمة اللطائف ١٨، (طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر).

(٢) فهرس الفهارس ٢/ ٩٦٨.

(٣) مقدمة اللطائف ١٨ (طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٠٤، وانظر: البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٥) المواهب اللدنية ٣/ ٤١٩.

ومرة قال عن نفسه: «...وما ابتلي به من... العوارض البدنية»[١]. وأصابه الفالج[٢] في آخر حياته، وكان سبباً -بعد تقدير الله- في وفاته، كما سيأتي.

وكان -رحمه الله- ربما ابتلي ببعض المحن والمنغصات التي أشار إلى شيءٍ منها، فقال في نهاية شرحه للبخاري: «على أني -والله عز وجل يعلم- في أكثر مدة جَمْعي له في كُرب ووَجَل...»[٣].

وقال في أواخر كتابه «المواهب اللدنية»[٤]: «...وما ابتلي به من شواغل الدنيا الدَّنيَّة، وتحمُّله من الأثقال التي لو حملها رَضْوى[٥] لتضعضع، أو أنزلت على ثَبِير[٦] لخشع وتصدَّع...».

وأشار العيدروس إلى شيءٍ مما كان يعانيه القسطلاني من معاصريه، فقال: -بعد الثناء عليه-: «ولا يقدح فيه تحامُلُ معاصريه عليه، فلا زالت الأكابر على هذا في كل عصر رحمهم الله»[٧].

وربما كانت الحادثة التي وقعت له مع الإمام السيوطي من أشد المحن التي وقعت له مع معاصريه، فقد «كان السيوطي يغضُّ منه، ويزعم أنه يأخذ من كتبه، ويستمد منها، ولا ينسب النقل إليها، وادَّعى عليه بذلك بين يدي

(١) السابق ٣/ ٤٨٢.

(٢) شلل يُصيب أحد شقي الجسم طولاً. (المعجم الوسيط: فلج).

(٣) إرشاد الساري ١٥/ ٥٥٢.

(٤) ٣/ ٤٨٢.

(٥) جبل قريب من ينبع على مسيرة يوم منها (معجم البلدان ٣/ ٥١).

(٦) جبل من جبال مكة (معجم البلدان ٢/ ٧٣).

(٧) النور السافر ١٦٦.

شيخ الإسلام زكريا...»[١].

وقد تقدَّم أن القسطلاني مشى إلى منزل السيوطي مكشوف الرأس، حافي القدمين ليسترضيه[٢].

وفاته:

تتفق أكثر المصادر على أن وفاة القسطلاني كانت في شهر المحرم من سنة ثلاث وعشرين وتسعمئة (٩٢٣هـ)، غير أنهم اختلفوا في يوم وفاته، فقيل: ليلة الجمعة سابع المحرم[٣]. وقيل: ثامن المحرم[٤]. وأطلق بعضهم القول بوفاته في المحرم دون تحديد اليوم[٥]. وشذَّ ابن طولون فأرَّخ وفاته في شهر ربيع الآخر[٦]. وقد كانت وفاته بمنزله بحارة العينية بالقاهرة، ودفن بمدرسة العيني[٧].

وقد كانت وفاته رحمه الله لعُروض فالج له، نشأ من تأثُّره ببلوغه قطع رأس إبراهيم بن عطاء الله المكي[٨]، صديق السلطان الغوري، بحيثُ

(١) النور السافر ١٦٦، الشذرات ٨/ ١٢٢.

(٢) انظر: ص ٣٣.

(٣) النور السافر ١٦٤، البدر الطالع ١/ ١٠٣.

(٤) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

(٥) بدائع الزهور ٥/ ١٥٧.

(٦) مفاكهة الخلان ٢/ ٦١.

(٧) الخطط التوفيقية ٦/ ٢٨.

(٨) وذلك عند دخول العثمانيين القاهرة، وما حصل عقب ذلك مِنْ قَتْلٍ لم يُر مثله. (انظر: بدائع الزهور ٥/ ١٤٨-١٥٧).

سقط عن دابته وأغمي عليه، فحمل إلى منزله ثم مات بعد أيام، وصُلِّي عليه بالأزهر عقب صلاة الجمعة، ودفن بمدرسة بدر الدين العيني بجوار منزله[١]، وتأثَّر كثير من الناس لموته لحسن معاشرته وتواضعه[٢].

(١) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧، النور السافر ١٦٤.

(٢) الكواكب السائرة ١/ ١٢٧.

ب- التعريف بكتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات» وذلك في ضوء المباحث التالية:

١- تحقيق عنوانه، وتوثيق نسبته إلى المؤلِّف.

٢- مضمون الكتاب.

٣- سبب تأليفه، والمراحل التي مَرَّ بها.

٤- مصادر الكتاب.

٥- أهمية الكتاب.

٦- منهج الكتاب.

٧- موقف القسطلاني من ترجيح بعض القراءات المتواترة على بعض.

٨- من الملاحظات على الكتاب.

١ - تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلِّف:

تحقيق عنوان الكتاب:

ليس ثمة خلاف يذكر حول عنوان كتاب «اللطائف»، فقد اشتهرت تسميتُه بين أهل العلم بـ«لطائف الإشارات لفنون القراءات» منذ أن وضعه مؤلفه، وحتى وقتنا هذا.

وهذه التسمية وإن لم ينصَّ عليها المؤلِّف في كتاب «اللطائف» -فيما بحثنا- إلا أنه نَصَّ عليها في بعضِ كتبه الأخرى، من ذلك: كتاب «الفتح المواهبي»[(١)].

وهذا الاسم تكاد تتفق عليه النُّسخُ الخطِّية للكتاب، إلا ما ورد من خلافٍ يسير بينها في بعض أجزاء هذا العنوان، كتسمية بعضها له بـ«لطائف الإشارات بفنون القراءات»[(٢)]. وتسمية بعضها له بـ: «لطائف الإشارات في علم القراءات»[(٣)]. وزادت بعضُ النُّسخ على هذه التسمية الأخيرة: «...الأربعة عشر»[(٤)].

أمَّا ما ورد على نسخة (د) من تسمية الكتاب بـ«لطائف الإشارات لفنون العبارات ...» فلعله من التحريف الذي طرأ على الكلمة الأخيرة من اسم الكتاب[(٥)].

---

(١) ص ١٠١، ووردت هذه التسمية على غلاف نسختين خطيتين من نسخ الكتاب، وهما: (س)، (ن)، وكذا سَمَّاه في «كشف الظنون» ٢/ ١٥٥١..

(٢) كما في نسخة: (ص)، و(هـ).

(٣) كما في نسخة: (غ)، و(خ). وكذا سمَّاه الزركلي في الأعلام ١/ ٢٣٢.

(٤) كما في نسخة: (ش)، و(ح).

(٥) ووردت هذه التسمية أيضاً في: الفهرس الشامل - القراءات ص: ١٧٧، ومعجم المؤلِّفين ١/ ٢٥٤.

ومن العرض السابق يتبيَّن أنه لم يُختلف في الشطر الأول من عنوان الكتاب، مع وجود بعض الفروق اليسيرة في شطره الثاني، وقد اخترنا الاسم الذي نَصَّ عليه المؤلِّف نفسه، والذي ورد أيضاً على بعض النُّسخ الخطِّية التي يُعْتَدُّ بها، وهو: «لطائف الإشارات لفنون القراءات».

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف:

اشتهرت نسبة كتاب « اللطائف» للإمام القسطلانيِّ شهرة مستفيضة، وقد نسبه له جماعة ممن ترجموا له، منهم: الحاج خليفة[١]، والزركلي[٢]، وكحَّالة[٣].

ونسبه إليه الشيخ أحمد البنَّا في «الإتحاف»[٤] الذي يُعَدُّ تلخيصاً لكتاب «اللطائف». كما نُسِب الكتاب للإمام القسطلانيِّ في كثير من المكتبات العالمية التي تحتفظ بنسخ خطِّية من الكتاب[٥].

ومن الأدلة الصريحة على صحة نسبة الكتاب للمؤلِّف: ذِكْرُ المؤلِّف له في بعض مؤلَّفاته الأخرى، وإحالته إليه، من ذلك: كلامه في «الفتح المواهبي»[٦] في مسألة صحة تَحَمُّل مَنْ قرأ على شيخ، والشيخ مشغول

(١) كشف الظنون ٢/ ١٥٥١.
(٢) الأعلام ١/ ٢٣٢.
(٣) معجم المؤلِّفين ١/ ٢٥٤.
(٤) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٤.
(٥) انظر: جملة من هذه المكتبات في: الفهرس الشامل، القراءات ص: ١٧٧-١٧٨.
(٦) ص: ١٠١.

بأمرٍ آخر: كإقراء شخصٍ آخر، أو كتابةٍ، أو غير ذلك، وأشار إلى المذاهب في المسألة اختصاراً، ثم أحال إلى «اللطائف»، فقال: «... ولا يخفى ما في ذلك من التساهل والتفريط، ومقابل ذلك التشديد والإفراط فيه ما بلغني عن شيخ مشايخنا الكيلاني المصري رحمه الله تعالى، مما ذكرت بعضه في كتاب «لطائف الإشارات»...». وقد وُجِدَ هذا الكلام بعينه في «اللطائف» للمؤلِّف[١].

كما أحال القسطلاني في كتاب «اللطائف»[٢] إلى بعض مؤلفاته الأخرى، فمن ذلك: قوله في مسألة ترتيل القرآن، وتحسين الصوت به: «وقد أومأت لشيءٍ من ذلك في كتابي «المنح المحمدية» على صاحبها أفضل الصلاة والسلام». وقد وُجِد هذا الكلام بعينه في «المواهب اللدنية»[٣] للمؤلِّف.

وقال في «اللطائف»[٤] أيضاً في مباحث البسملة: «... كما بيَّنته في كتابيَّ: «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» و«حاشية الشفا». وقد وُجد هذا الكلام بعينه في هذه المسألة في «المواهب اللدنية»[٥]، وثبتت نسبة كتاب «حاشية الشفا» للقسطلانيِّ، كما مرَّ ذلك عند الكلام على مؤلَّفاته[٦].

(١) ٢/ ٦٥٧.
(٢) لطائف الإشارات ٢/ ٤٣٣.
(٣) ٣/ ٣٦٣-٣٦٥.
(٤) ٤/ ١٣٥٠.
(٥) ٢/ ٤٨٥.
(٦) انظر: ص ٥٠.

وقال أيضاً في «اللطائف»[١] عند كلامه على وقف حمزةَ وهشام على الهمز: «ولي فيه «الكنز» اختصرتُه من كتاب النشر وغيره». وقد مضى ذكر كتاب «الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز» عند الكلام على مؤلَّفات القسطلانيِّ[٢].

تلك من أبرز الأدلَّة التي تؤكِّد صحة نسبة كتاب «اللطائف» للإمام القسطلانيِّ.

٢- مضمون الكتاب:

استوفى القسطلانيُّ في كتابه «لطائف الإشارات» القراءات العشر المتواترة من طريق النشر وطيبتِه، والأربع الزائدة عليها من اختيار الحسن البصريِّ (ت: ١١٠هـ)، وابن مُحَيصن المكيِّ (ت: ١٢٣هـ)، والأعمش الكوفيِّ (ت: ١٤٨هـ)، ويحيى اليزيديِّ (ت: ٢٠٢هـ).

وقسَّمه إلى قسمين رئيسين: الوسائل والمقاصد، وقد صَرَّح بذلك في مقدمة كتابه، فقال[٣]: «ثم إن هذا العلم -كما قاله صاحب «الضوابط والإشارات»- ينحصر القول فيه في وسائل ومقاصد:

الأول: في الوسائل، وتنحصر في سبعة أجزاء[٤]: الأسانيد، وعلم العربية ومنه مخارج الحروف وصفاتها، وفي الوقف والابتداء، والفواصل وهو فنٌّ عدد الآيات، ومرسوم الخطِّ، والاستعاذة، والتكبير ..»، ثم قال: «وهاك ذِكْرَ

(١) ٣/ ٩٣١.

(٢) انظر ص ٤٦.

(٣) لطائف الإشارات ١/ ٣٥٨.

(٤) أي: أقسام.

مـا في هذه الأجزاء التي هي وسـائل إلى مقاصد هذا الفـنِّ من المباحث»، ثم ذَكَر في الجزء الأول علمَ الإسـناد وأهميتَه وأقسـامَه، وتعرَّض في الجزء الثاني لعلم العربية ومخارج الحروف وصفاتها، ومقدِّماتٍ في علم التجويد، وختمه بأمور يَتَأكَّد التحرُّز منها عند النطق بالحروف.

وَخَصَّ الجزء الثالث بعلم الوقف والابتداء، ومبادئ هذا العلم.

وخَـصَّ الجـزء الرابع بفـنِّ عـدِّ الآي، ومبادئ هـذا العلم، وأفـرد الجزء الخامس لمرسوم الخطِّ ومبادئ هذا العلم، وتناول في الجزء السادس الاستعاذةَ والمسـائل المتعلِّقة بها، وعَرَضَ في الجزء السابع للتكبير، والمسائلِ المتعلقة به، ثـم ذَكَر خاتمة لقسـم الوسـائل ذَكَر فيهـا آداب التلاوة، وقـدَّم بين يدي هذه الأقسام مقدِّماتٍ في علوم القرآن والقراءات، جاء فيها:

* فضل أهل القرآن.
* ذكر أسماء القرآن وعدد سوره.
* بيان نزول القرآن.
* بيان المكيِّ والمدنيِّ.
* شرح حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف».
* ذِكْر حُفَّاظ القرآن من الصحابة رضي الله عنهم.
* جَمْع القرآن وما يتعلق به من مباحث.
* ذكر القُرَّاء المشاهير وشروط قبول القراءة.
* تاريخ تدوين القـراءات، وتراجم القُرَّاء الأربعةَ عشر ورواتِهم، وذِكْر طرقهم بالتفصيل.

أمَّـا القســم الثاني: المقاصـد، فَذَكر المؤلِّـف فيه القراءات أصولاً وفرشـاً:

فالأصول ذكرها على هذا النحو:

* الإدغام الكبير بأنواعه.
* الإدغام الصغير بأقسامه.
* أحكام النون الساكنة والتنوين.
* حكم هاء الكناية.

أحكام الهمز بالعناوين التالية:

* الهمز المفرد بنوعَيه: الساكن والمتحرك.
* الهمز الذي تنقل حركته إلى الساكن قبله.
* السكت على الساكن قبل الهمز وغيره.
* الهمزتان في كلمة.
* الهمزتان في كلمتين.
* وقف حمزة وهشام على الهمز.
* خاتمة في ذكر همزة الوصل والقطع.
* ثم جاء باب المدِّ والقصر.

ثم باب أحكام الفتح والإمالة بالعناوين الآتية:

* إمالة ذوات الياء.
* إمالة ذوات الرَّاء.
* إمالة كلمات مخصوصة من ذوات الياء.

* إمالة الأفعال الواوية.
* إمالة أحرف أخرى من غير ذوات الياء.
* إمالة أحرف الهجاء في فواتح السور.
* الوقف على الممال.
* الإمالة المقيَّدة بهاء التأنيث في الوقف
* أحكام الرَّاءات في التفخيم والترقيق.
* أحكام اللامات ترقيقاً وتفخيماً.
* الوقف على أواخر الكلم.
* الوقف على مرسوم الخطِّ.
* حكم ياءات الإضافة.
* حكم ياءات الزوائد.

أمَّا الفرش وهو الذي لا يتكرر، فأورده المؤلِّف حسب ترتيب سور القرآن بدءاً من سورة الفاتحة إلى سورة الناس، فجاء الكلام غالباً في كلِّ سورة تحت العناوين التالية:

* عدُّ الآي مع ذكر فواصلها.
* القراءات وتوجيهها.
* المرسوم.
* مواضع الوقف والابتداء بأنواعها في آيات السورة كلِّها.
* ذكر تجزئة السورة إلى أرباع وأنصاف وأحزاب.

وقد أشار المؤلِّفُ إلى ذلك في المقدمة بقوله[1]: «والثاني: -وهو الذي لا يتكرر- يُورَدُ منثوراً على حسب الترتيب القرآني كالسابق، مع توجيه كلِّ قراءة وإعرابها تِلوَها، مما كتبته وانتقيته من «إعراب القرآن» للعلامة شهاب الدين الحلبيِّ المعروف بالسمين، «والبحر» لشيخه إمام النحاة في عصره أبي حيان، وتفسير الأستاذ العلَّامة القاضي ناصر الدين البيضاوي، وشرحَي الشاطبية: للمحقق أبي إسحاق الجعبريِّ، وأبي عبد الله محمد المعروف بـ«شعلة» وغيرها. مفتتحاً كلَّ سورة بعدد حروفها وكَلِمها، وتعيين آيها حسبما ذكره عبد الواحد بن شِيطا في كتابه المفرد لذلك والجعبري في «حسن المدد بفن العدد» مختتماً بما فيها من مرسوم خطِّ المصاحف العثمانية، والوقف والابتداء -مما كنت أفردته مُسَوَّدة- وتجزئتها إلى الأرباع والأنصاف والأحزاب لتتمَّ الفائدة. وهذا القسم يسميه أهل هذا الفنِّ بـ« فرش الحروف» مصدر فرش، أي: نشر، وبعضهم بـ«الفروع» مقابلة «الأصول».

ثم ختم المؤلِّفُ الكتابَ بخاتمة حسنة في آداب ختم القرآن الكريم وما يتعلق به من مباحث.

٣- سبب تأليف الكتاب والمراحل التي مرَّ بها:

يمثِّل كتاب «لطائف الإشارات» موسوعةً شاملةً لعلوم القراءاتِ وفنونِها، اجتهد المؤلِّف في تأليفها وترتيبها، وأَحْسَن في اختيار مصادرها ومواردها من أمّات الكتب في القراءات وتوجيهها، وعلم عدِّ الآي وفواصلها، وعلم كتابة

(١) لطائف الإشارات ٤/ ١٣١٢.

الآيات القرآنية ومرسومها، وفي آداب تلاوتها مع معرفة وقوفها، ثم أحسن في تلخيصها وتنسيقها، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب، فقال[1] بعد أن سرد الكتب المؤلَّفة في القراءات متواتِرها وشاذِّها، ووجوهها، وأعاريبها التي تجاوزت مئة كتاب: «وقد طالعت أكثر هذه الكتب، ورفعت عن وجه محاسنها الحُجُبَ، وهذا العلم هو أوَّل عِلم منَّ الله عليَّ بتعلُّمه، وأسبق فَنٍّ عالجت نفسي قبل بلوغ الحلم في تفَهُّمه، فهو كما قال بعضهم: الصديق القديم، والنديم الذي منادمته ألطفُ من مرِّ النسيم.

ولطالما حَدَّثْتُ نفسي أن أجمع في هذا الفنِّ تصنيفاً جامعاً لشوارد فرائده، وأرتِّب فيه تأليفاً شاملاً لزوائد فوائده، وافياً بنشر طرقه ورواياته، كافياً في إعراب وجوه قراءاته، فيقعدني عن ذلك العلمُ بقدري، وتدفع يدُ العجز في صدري، لاسيَّما والسلف قد كَفَوْنا مؤونةَ ذلك، وقاموا بأعباء ما هنالك، فغايتُنا تفهُّمُ كلامهم، والوقوفُ عند مراسمهم، لكنه لما كان التشبُّه بهم مطلوباً، والتنافس في نفائسهم محبوباً، حداني حادي فريقهم إلى سلوك طريقهم، فامتطيت نجائب المعاني، وجُبْتُ فيافيَ المباني، حتى حططت رحلي بحرم الفضائل، وكعبة الوسائل، وعكفت على تأليف هذا الكتاب مستعيناً بالقويِّ الوهَّاب، ساهراً في حنادس الظلام، منقطعاً عن أكثر الأنام، أجيل فكري فيما دقَّقه الأئمة في تصانيفهم، وأمتِّع نظري فيما حقَّقوه في تآليفهم، فألخِّص مُطَوَّلها، وأسهِّل معضلها، وأفصِّل مجملها، وأفتح مغلقها، وأقيِّد

(١) لطائف الإشارات ١/ ١٦٩.

مطلقها، وأحـلُّ رموزها، وألجُ مطالبها وكنوزها، فأستخرج من الروايات نفائس دررها، ومن وجوه الأعاريب محاسن غررها، موضِّحاً غامض المَعاني للمُعاني من مرموز حرز الأماني، سائلاً مَنْ لقيت من الأصحاب عَمَّا أشكل، متفهِّماً منه ما عليَّ أعضَل.

ولم أزل أجمعُ الشيء إلى الشيء، وأقرِّب النشر بالطيِّ حتى أتاح الله لي ذلك، وقرَّب عليَّ فيه المسالك، فجاء بحمد الله مفرداً جامعاً لأشتات الفضائل، شارعاً إلى مناهج الوصول للمقاصد والوسائل، بحيث إنَّ السالك فيه:

إن رام ما يتعلَّق بنشر القراءات العشر أو الأربعة الزائدة عليها على اختلاف طرقها المستنيرة فاز بآماله، أو أعاريبها على تنوُّع وجوهها الوجيهة ظفِر بكماله، أو الوقف والابتداء كان له نِعْم «المرشد» في الاهتداء، أو علم مرسوم الخطِّ العثماني حَظِي بنيل البغية والأماني، أو معرفة آي التنزيل وكلماته وحروفه من حيث العدد منح بـ «حسن المدد» مع ما حواه من محاسن رقائق «أنوار التنزيل»، واشتمل عليه من لطائف أسرار التنزيل».

أمَّا المراحل التي مرَّ بها تأليف الكتاب: فقد مكث المؤلِّف في تأليف هذا الكتاب وتهذيبه وتحريره زمناً ليس بالقصير، وبذل فيه جهداً كبيراً، يقول: «ولم أزل أجمع الشيء إلى الشيء، وأقرب النشر بالطيِّ حتى أتاح الله لي ذلك، وقرَّب عليَّ فيه المسالك، فجاء بحمد الله مفرداً جامعاً لأشتات الفضائل، شارعاً إلى مناهج الوصول للمقاصد والوسائل». ويؤكد ذلك ما جاء في آخر نسخة (غ): «قال الشيخ: قد فرغت من تسويده يوم الخميس شهر شعبان سنة

تسعمئة»، بينما جاء في آخر النسخ: (ش)، و(هـ)، و(ح): «وقد انتهى تبييض هذه النسخة يوم السبت ثاني شعبان المكرم سنة إحدى وتسعمئة، وذلك بعد حذف كثير من المسوَّدة التي كان انتهاؤها في يوم الخميس خامس شهر شعبان سنة تسعمئة، وزيادة فوائد مهمة، ومن ثَمَّ صارت المسوَّدة مرجوعاً عنها، وإلى الله أضرع أن يصلِّي ويسلِّم على رسوله محمد وآله وصحبه، وأن يعين على تحرير هذه النسخة وتصحيحها».

على حين جاء في آخر نسخة (قولة) التي اعتمدها المحقِّقان: الأستاذ الشيخ عامر السيِّد عثمان شيخ المقارئ المصرية، والأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين للمجلد الأول المطبوع، ص: (٢٢-٢٣):

«أولاً نسخة (قَوَلَة) ... كُتِبت في حياة المؤلِّف، فهي أقدم النُّسخ جميعاً، ولذلك أثبت في آخرها تاريخ الانتهاء من التأليف ... وجاء في نهايتها:

«قد انتهى جميع هذا الكتاب يوم الخميس رابع عشر شعبان المكرم سنة أربعة عشر وتسعمئة، أحسن الله عاقبتها بمحمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، والحمد لله وحده».

هذا وجاء في آخر نسخة (س) على الحاشية، وبخطٍّ مغاير بعد قوله: «وقد انتهى جمع هذا الكتاب يوم الخميس ...»، فوضع خطُّ التخريج بعد «الخميس» وكُتِب على الحاشية اليسرى: «رابع عشر شعبان المُكَرَّم سنة ٩١٤».

والظاهر أن هذه الزيادة ليست من الناسخ لوجود تاريخ النسخ في تتمة

الكلام، بل زادها أحد مَنْ مَلَك هذه النسخة عندما أشكل عليه قوله: «جمع هذا الكتاب ...» ثم التاريخ الذي ذكر بعده إنما هو تاريخ النَّسخ، وليس تاريخ الجَمع، فأضاف بعد الجمع تاريخ الجمع على الحاشية، وأبقى تاريخ النَّسخ كما كان، وهذه الزيادة ليست اعتباطية، بل ربما يكون مصدرها نسخته الخاصة غير هذه النسخة.

فيستأنس بهذا التاريخ على أنه تاريخ الانتهاء من التحرير والتنقيح.

ولو تأملت هذه النصوص مع النص الأول: «ولم أزل أجمع الشيء إلى الشيء ...» لوجَدْتَ أن هذه الموسوعة مَرَّت في تأليفها بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

هي مرحلة جمع المادة العلمية، وهي مرحلة التسويد التي أشار إليها المؤلِّف في آخر نسخة (غ)، وأشار إليها وإلى التبييض في النسخ: (ش، هـ، ح)، كما سيأتي في المرحلة الآتية.

المرحلة الثانية:

هي مرحلة التبييض والتهذيب مع زيادة فوائد وحذف أشياء وقد استغرقت سنة كاملة من المؤلِّف، وهي التي أشار إليها في آخر النُّسخ: (ش، وهـ، وح)، وأشار المؤلِّف في هذه العبارة إلى المرحلة الثالثة في كلامه عندما قال بعد التبييض والتهذيب: «وإلى الله أَضْرع أن يُعين على تحرير هذه النسخة وتصحيحها».

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة التنقيح والتحرير، ولم تصلنا النسخة التي تمثِّل هذه المرحلة،

وليس عندنا تاريخ مؤكَّد لإنجازها، إلَّا ما جاء في آخر نسخة اللطائف المطبوعة (نسخة قولة)، وما جاء في آخر نسخة (س)، فإنه يستأنس به كما قدمنا.

وعلى هذا يكون انتهاء المؤلِّف من هذه المرحلة قبل وفاته بتسع سنوات، وكان عمره إذ ذاك ثلاثاً وستين سنة، فكان يقوم فيها بتحرير النصِّ وضبطه أحياناً، وبالحذف والزيادة أحياناً أخرى، وقد جاء في نسخة جامعة برنستون (ن) التي قوبلت على خطِّ المؤلِّف -ولم يصلنا منها إلا المجلد الأول- جاء فيها ضبطٌ بالحروف لأعلامٍ في الأسانيد وطرقها، وزيادة نصوص لم تكن في معظم النُّسخ مما يدل على أن المؤلِّف ظلَّ يجمع ويحرِّر هذه الموسوعة قبل أن يُقِرَّ صورتها النهائية طوال هذه المدة الطويلة.

فكتابه هذا من أنضج كتبه؛ إذ ألَّفه بعد تقدُّمه في العمر عندما رسخَتْ في العلم قدمُه، وبلغت إلى الآفاق شهرتُه، فهو من أوسع كتب القراءات وأجمعها.

٤- مصادر الكتاب:

إن مصادر هذه الموسوعة الضخمة متنوعة وكثيرة، فقد شملت علوماً متعددة: في التفسير والحديث والسيرة، واللغة وفروعها، والفقه وأصوله، وتراجم حملة القرآن، بالإضافة إلى مصادر في علوم القرآن، وبخاصة كتب القراءات وعلومها التي تجاوزت مئة كتاب نظراً لاحتواء هذه الموسوعة العلومَ والفنونَ التي تتعلق بالقراءات من توجيه، وتجويد، ومرسوم، ووقوفٍ، وعدِّ الآي وتجزئتها إلى أرباع وأنصاف وأحزاب.

إلا أن القراءات وتوجيهها تؤلِّف جُلَّ ما في هذه الموسوعة فلنبدأ بِذِكْرِ مصادر المؤلِّف فيها:

إن مصادره في ذكر القراءات العشر كثيرة، كما تبيَّن لنا من نصِّه السابق الذي قال فيه -بعد أن سَرَد الكتب المؤلَّفة في القراءات عبر القرون الماضية-: «وقد طالعت أكثر هذه الكتب ...»، ومع ذلك فإنَّ جُلَّ اعتماده في تحرير القراءات العشر كان على الكتاب الشهير: «النشر في القراءات العشر» لخاتمة المحققين الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) تغمَّده الله بواسع رحمته؛ لأنه أهمُّ كتب القراءات طوال القرون الستة الماضية منذ أن أَلَّفه عام ٧٩٩هـ[1]، فلهذا ختم المؤلِّف كتب القراءات في (١/ ١٦٧) بكتب ابن الجزري قائلاً: «وكتاب النشر في القراءات العشر» الجامع لجميع طرق ما ذكرناه من هذه المؤلَّفات، وفرائد فوائدها، الذي لم يُسبق إلى مثله، و«تقريبه» و«طيبته» لشيخ مشايخنا... أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري».

ثم تأتي في المرتبة الثانية كتب القراءات التي هي من أصول النشر، منها ما نقل عنها مباشرة، ومنها ما نقل عنها بواسطة النشر.

وهناك مصادر في القراءات المتواترة لم تُذْكر في النشر، ومن أهمها كتاب «النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة»: لأبي عبد الله محمد بن سليمان المقدسي الحِكْري (ت: ٧٨١هـ)، و«حوز المعاني مختصر حرز الأماني» لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ).

أمَّا القراءات الأربع الزائدة على العشر، فكان جلُّ اعتماده فيها على كتاب

(١) انظر: النشر ٢/ ٤٦٩.

«إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة» لشمس الدين محمد بن خليل القَبَاقبي (ت: ٨٤٩هـ)، ونظمه «مجمع السرور ومطلع الشموس والبدور»، ثم على مصادره: من مفردات أبي علي الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ)، والمستنير لأبي طاهر بن سوار (ت: ٤٩٦هـ)، والمبهج لسبط الخياط (ت: ٥٤١هـ)، وكتاب مصطلح الإشارات في القراءات الستِّ (بعد السبعة) لابن القاصح (ت: ٨٠١هـ).

أمَّا مصادره في إعراب هذه القراءات الأربع عشرة وتوجيهها تفسيراً ولغةً فهي حسبما ذكرها المؤلِّف[1] في المقدمة كما يلي:

١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ).

٢- البحر المحيط لإمام النُّحاة في عصره أبي حيان (ت: ٧٥٤هـ).

٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للعلامة ناصر الدين البيضاوي (ت: ٧٩١هـ).

٤- كنز المعاني شرح حرز الأماني لأبي عبدالله محمد المعروف بـ «شعلة» (ت: ٦٥٦هـ).

٥- كنز المعاني شرح حرز الأماني للمحقِّق أبي إسحاق الجعبري (ت: ٧٣٢هـ).

٦- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (شرح الفاسي على الشاطبية) لأبي عبدالله الفاسي (ت: ٦٥٦هـ).

---

(١) لطائف الإشارات ٤/ ١٣١٢.

٧- إبراز المعاني شرح كنز الأماني لأبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ).

والمصدران الأخيران نقل عنهما المؤلِّف كثيراً، لكن لم ينصَّ عليهما ضمن مصادره في التوجيه في المكان المذكور.

أمَّا مصادره في الوقف والابتداء التي أشار إليها المؤلِّف[1]، فهي كالتالي:

١- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ).

٢- المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ).

٣- المرشد في الوقف والابتداء لأبي محمد الحسن بن علي العَمَّاني (ت قبل: ٥٠٠هـ).

٤- علل الوقوف لأبي عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ).

٥- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء لأبي إسحاق الجعبري (ت: ٧٣٢هـ).

٦- النهر المادّ من البحر المحيط لأبي حيان (ت: ٧٥٤هـ).

٧- أنوار التنزيل للبيضاوي (ت: ٧٩١هـ).

واستفاد في بيان مبادئ هذا العلم من كتاب «النشر» أيضاً.

أَمَّا مصادره في علم الرَّسم، فمن أهمِّها كتاب: «جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد» للمحقِّق أبي إسحاق الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصادر الجعبريِّ في الجميلة من المقنع لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، وعقيلة أتراب القصائد (الرائية) للإمام الشاطبيِّ وشرحَيها: «الوسيلة» للسخاوي، و«الجميلة» للجعبري.

(١) لطائف الإشارات ٢/ ٥١٨.

أمَّا مادته في علم عَدِّ الآي وبيان عدد كلمات السور وحروفها، فمن كتاب عبدالواحد بن شِيطا (ت: ٤٥٠هـ) المؤلَّف في هذا الفنِّ، وكتاب «حسن المدد في معرفة فن العدد» للمحقِّق أبي إسحاق الجعبريِّ (ت: ٧٣٢هـ) حسبما ذكره المؤلِّف[١].

أمَّا مصادره في علم التجويد، فمن أهمها: كتاب «النشر في القراءات العشر»، وكتاب «التمهيد في علم التجويد» كلاهما لابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصادر التجويد التي أوردها ابن الجزري في كتابَيه السالفين، كـ«الرعاية» لمكيِّ بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، والتحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، ونهاية الإتقان من تجويد القرآن لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني (ت: ٥٣٩هـ)، وجمال القُرَّاء للسخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، وغيرها من الكتب التي نقل عن بعضها مِن غير أن ينصَّ عليه.

ومصادره في المقدِّمات التي ذكرها في أول الكتاب هي: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، وكتب التفسير والحديث وشروحه[٢].

أمَّا مصادره في تجزئة المصحف إلى أرباع وأنصاف وأحزاب فلم ينصَّ عليها، ولم نتوصَّل إلى معرفتها وإن كنا قد وَثَّقنا كلامه من الكتب التي تعنى بذلك مثل «البيان في عدِّ آي القرآن» لأبي عمرو الداني، و«فنون الأفنان» لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، و«جمال القراء» للسخاوي (ت: ٦٤٣هـ)

(١) لطائف الإشارات ٤/ ١٣١٢.

(٢) انظر: أسماءها في فهرس الكتب الواردة في «اللطائف» ضمن الفهارس العامة للكتاب.

وغيرِها من الكتب المؤلَّفة في هذا الفنِّ.

٥- أهميَّة الكتاب:

تتجلَّى أهميَّةُ الكتابِ وقيمتُه العلمية في الجوانب التالية:

١- يُعَدُّ «اللطائف» من أهم كتب القراءات وأجمعِها، فقد حوى عصارة كتب المتقدِّمين، وخلاصة آراء المتأخِّرين؛ إذ جمع القسطلانيُّ في موسوعته ما تفرَّق في بطون الكتب من علوم: التجويد، ووجوه القراءات، والمرسوم، والوقوف، والتوجيه، وعدِّ الآي، وعدّ كلمات السُّور، وعدِّ حروفها، وتجزئةِ الأحزاب إلى الأنصاف والأرباع، وقد حالفه التوفيق في حسن التبويب والترتيب.

٢- اشتمل الكتاب على جميع القراءات المتواترة، فلم يَدَعْ قراءة متواترة إلا أتى بها مع توجيهها، سواء في الأصول أو الفرش.

٣- جَمَع الكتابُ أشهرَ القراءات الشاذَّة مع وجوهها، وهي القراءات الأربع الزائدة على العشر المتواترة.

٤- تضمَّن الكتاب مسائل الرَّسم والوقف والابتداء، وعدِّ الآي، والتجزئة، سورةً سورةً، من أولِ القرآن الكريم إلى آخرِه.

٥- جَمَع الكتابُ مقدِّمات هامَّة تتعلق بعلوم القرآن وفنون القراءات، وجمع مسائل التجويد الدقيقة وآداب التِّلاوة المحرَّرة.

والجدير بالذكر أن القسطلانيَّ من علماء القراءات المعروفين، وقد تلقَّى هذا العلم من أئمة عصره، ومن هؤلاء الأئمة من تَتَلْمذ على ابن الجزريِّ.

ويُعَدُّ «اللطائف» من أنضج مؤلَّفاته، وقد ألَّفه بعد أن تجاوز الستين من

عمره، وانتشرت نُسَخُه في مكتبات العالَم، وقد عدّد «الفهرس الشامل» (قراءات ص: ١٧٧) ٢٩ نسخة، وقد اطلعنا على (١٥) نسخة منها.

وكان للكتاب أثرٌ فيما تلاه من مصنفات في فنون القراءات، فكان المصنفون فيها يستقون من القسطلانيِّ ما يناسب كتبهم.

ومن ذلك ما اختصره العلامة المحقِّق أحمد بن محمد البنَّاء الدمياطيُّ (ت: ١١١٧هـ) في كتابه المشهور «إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر» المسمّى «منتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات».

وصفه بقوله[١]: «فخطر لي بعد ذلك أن ألخِّص ما صحَّ وتواتر من القراءات العشر حسب ما تضمَّنته الكتب المعتمدة المعوَّل عليها في هذا الشأن ككتاب «النشر في القراءات العشر»...، وككتاب «اللطائف» للشهاب المحقِّق أحمد ابن محمد بن أبي بكر القسطلانيِّ شارح البخاري».

وذَكَر منهجه في ذِكْر القراءات، ثم ختمه بقوله[٢]: «تبعاً لكتاب «اللطائف» وهو مرادي بالأصل».

واستفاد من كتاب «اللطائف» آخرون كثيرون ممن جاء بعده، وألَّف في القراءات وعلومها.

ولأهمية الكتاب قَرَّرَتْ لجنة «إحياء التراث» التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر طَبْعَ هذا الكتاب، وأَسْنَدَتْ تحقيقه إلى الأستاذ الشيخ عامر السيد عثمان، والأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين، بَيد أنه لم

(١) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٤.

(٢) المصدر المذكور ص: ١/ ٨٠.

يُطْبع بتحقيقهما إلَّا الجزء الأول فقط، والذي يمثِّل (٨٧) ورقة من الكتاب، وقد اشتمل هذا القدر المطبوع على مقدِّمات الكتاب فقط.

٦- منهج الكتاب:

ذكر المؤلِّف منهجه في الكتاب في موضعين: فقال في الموضع الأول[١]: «وأمَّا القسم الثاني من المقاصد: فهو ما يُبحث فيه عن الكلمة بالنظر إلى ما يغير معناها غالباً، وهو: إمَّا أن تتكرر فيه الكلمة ويقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه أو في أكثر المواضع، أو لا تتكرر: فالأول يُضبط الخلافُ فيه في أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة، ويضمُّ إليها ما يشبهها، ثم يعاد كلُّها أو أكثرها في محالِّه للإيضاح وعدم مشقة المراجعة.

ويغتفر التَّكرار لمزيد الفائدة وتفصيل المجمَل، بل ليس التفصيل بعد الإجمال تكراراً».

والثاني: وهو الذي لا يتكرر: «يورد منثوراً على حسب الترتيب القرآني كالسابق، مع توجيه كلِّ قراءة وإعرابها تِلْوَها مما كتبته وانتقيته من «إعراب القرآن» للعلامة شهاب الدين الحلبي المعروف بـ «السمين»... إلى آخر ما ذكر من المصادر التي تقدم ذكرها، ثم قال: «مفتتحاً كلَّ سورة بعدد حروفها وكَلِمها وتعيين آيها حسب ما ذكره عبد الواحد بن شِيطا في كتابه المفرَدِ لذلك، والجعبريُّ في «حسن المدد بفن العدد»، مختتماً بما فيها من مرسوم خطِّ المصاحف العثمانية والوقف والابتداء -مما كنت أفردته مسوَّدة-، وتجزئتها إلى الأرباع والأنصاف والأحزاب؛ لتتم الفائدة».

---

(١) لطائف الإشارات ٤/ ١٣١٢.

والموضع الثاني وهو الأهم في بيان المنهج، فقال في مقدمة كتابه[١]: «ولـمَّـا كانت القراءات بالنسـبة للتواتر وعدمه ثلاثة أقسـام: قسم اتُّفق على تواتره، وهم السـبعة المشهورة، وقسـم اختُلف فيه، وهم الثلاثة بعدها، وقسم اتُّفق على شذوذه، وهم الأربعة الباقية، قَدَّمْتُ قراءة السبعة، ثم الثلاثة، ثم الأربعة على الترتيب السـابق، فإن تابع أحد من الثلاثة أحداً من السـبعة عطفته عليه بقولي: «وكذا أبو جعفر» مثلاً، فإن وافق أحدٌ من الأربعة قلت بعد اسـتيفاء الكلام على تلك القراءة: «وافقهم ابنُ مُحَيصن» مثلاً.

فإن خالف الأربعةُ أو أحدٌ منها قلت: «وعن اليزيدي» مثلاً.

وإذا أَعَدْتُ قراءةً صَدَّرتُ بالكلمة المختلف فيها، وأَخَّرتُ قارئها كقولي: «وقرأ ﴿أُكُلُهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥] بسـكون الكاف نافع وابن كثير وأبو عمرو»، والله الموفق.

ويمكننا أن نلخص منهج الكتاب على ضوء ما ذُكِر، في النقاط التالية:

١- بـدأ المؤلِّف الكتـاب بمقدِّمـاتٍ ومباحـثَ بمنزلة مداخل ووسـائل للكتـاب، عرَّف فيها بأئمة القراءات ورواتِهم وطرقهم وطبقاتهم، مع بيان أهمية الإسـناد، ثم ذكر مقدماتٍ مهمَّـةً في كلٍّ من علم التجويد، والوقف والابتداء، وعدِّ الآي ومرسوم الخطِّ ثم ذكر أحكام الاستعاذة ومباحث التكبير، وختم هذه المقدِّمات بآداب التلاوة.

٢- ثم شرع في مقاصد الكتاب، فأشبع الكلام في الأصول بدءاً بالإدغام الكبير، وأدخل فيه الإدغام الصغير وأحكام النون الساكنة والتنوين

(١) لطائف الإشارات ١/ ٣٥٥.

مخالفاً الترتيب الذي في كتاب «النشر» وأصوله، ثم هاء الكناية، فأحكام الهمز بأنواعه، إلَّا أنَّه قدم الهمز المفرد بنوعَيه: الساكن والمتحرك مع بابَي النَّقل والسَّكت على الهمزتين المجتمعتين، مخالفاً الترتيبَ المعهودَ في «النشر» وأصوله، ثم باب المدِّ والقصر أخَّرَه أيضاً على عكس ما جاء في «النشر» وأصوله، ثم أحكام الفتح والإمالة، فترقيق الرَّاءات، وتغليظ اللَّامات، ثم أحكام الوقف بنوعَيه: على أواخر الكلم، وعلى مرسوم الخطِّ، وخَتَم الأصول بأحكام الياءات بنوعَيها: الإضافة والزوائد.

٣- ثم شرع في الفرش بدءاً من سورة الفاتحة إلى سورة الناس، ومن منهجه في كلِّ سورة أنه يبدؤها:

أ- ببيان مكيِّها ومدنيِّها مع بيان خلاف العلماء في ذلك، ثم ببيان التعداد لكلمات السُّورة وحروفها مع ذِكْر العدد الإجمالي لآيها، على اختلاف علماء العدِّ السبعة من المَدَنِيَّيْن والمكي والشامي والحمصي والكوفي والبصري، مُتْبِعاً ذلك الخلاف بينهم في عدِّ آيها مع بيان ما في السُّورة من مشبه الفاصلة وعكسها[1]، ويختم علم عدِّ آي كلِّ سورة بذكر ما فيها من رؤوس الآي وفواصلها آية آية على عدِّ الكوفيِّ ومن معه تبعاً للجعبريِّ في «حسن المدد».

ب- ويثنِّي ببيان «القراءات وتوجيهها» بالمنهج التالي:

---

(١) انظر: تعريف مشبه الفاصلة في أول سورة الفاتحة، وتعريف عكس مشبه الفاصلة في أول البقرة.

إن كانت الكلمة فرشية، ويُذْكَرُ الخلاف فيها في أول مواضعها، فيذكرها ويصدِّرها غالباً بعنوان: «واختلف في ...»، ثم يذكر فيها القراءات بدءاً بالقُرَّاء السبعة على الترتيب المشهور (نافع فابن كثير فأبو عمرو فابن عامر فعاصم فحمزة فالكسائي).

فإن تابعهم أحد من الثلاثة المتمِّمة للعشرة عطفه عليهم بقوله: «وكذا ...» ثم يستوفي الكلام على القراءة توجيهاً وشرحاً، ثم يعطف عليهم -في حال الموافقة- القُرَّاءَ الأربعة الزائدة على القُرَّاء العشرة، وهم: الحسن وابن محيصن والأعمشُ واليزيديُّ، أو أحدَهم، فإن خالف أحدٌ منهم قال: «وعن ...»، فالقراءة المبدوءة بـ«عن اليزيدي» أو «عن ابن محيصن» ونحوهما تكون حتماً قراءة شاذَّة، وقد جعلناها في الكتاب كلِّه بين قوسين عاديين ( ).

ج- وإن كانت الكلمة سبق ذِكْرها في الأصول أو الفرش، وأراد المؤلِّف أن يُذَكِّرَ بما فيها من قراءات، أوردها كما قال - بالصيغة الآتية: «وقرأ ﴿أُكُلُهَا﴾» [إبراهيم: ٢٥] بسكون الكاف نافع وابن كثير وأبو عمرو»، يعني يصدِّرها بالكلمة القرآنية مسبوقة بـ«وقرأ» إن كانت فرشية، وبـ «وأدغم»، و«أبدل»، و«أمال» ونحوها إن كانت الكلمة تتعلق بالأصول وأبوابها؛ لأن المؤلِّف من منهجه ذِكْرُ كلِّ كلمة قرآنية في سورتها مع ذكر خلاف القراء فيها -سواء كان من قبيل الفرش أو من قبيل الأصول- على عكس منهج ابن الجزري الذي اكتفى في «النشر» بالإحالة إلى ما تقدم بالنسبة

للكلمات التي سبق ذكرها، أمَّا القسطلانيُّ فهو يجمع غالباً بين الإحالة وإعادة ذكر الخلاف في الكلمات المكررة، واعتذر عن هذا التكرار بقوله: «ويغتفر التكرار لمزيد الفائدة، وتفصيل المجمل، بل ليس التفصيل بعد الإجمال تكراراً».

د- ثم يثلِّث ببيان ما في السُّورة من المرسوم من حذف وزيادة، ومقطوع وموصول وغيرها.

هـ- ثم يُتْبع ذلك ما في آيات السُّورة من وقوف حسنة وجائزة وممنوعة، كما قال في (٢/ ٥١٨) بعد أن عرَّف بمبادئ علم الوقف والابتداء: «وسيأتي تفصيل ما أجملتُه من الوقوف إن شاء الله تعالى في أواخر السُّوَر مرتباً على ترتيب الآيات، فأسوق إن شاء الله الوقوف الاختيارية مع ما يتعلَّق بها من المباحث غالباً مستوعباً أكثر ما في كتاب «المرشد» لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العَمَّاني مع زيادات من غيره ...». ثم قال في (٢/ ٥١٩): «وقد رقَّمت لكلٍّ من الوقف الكامل، والتام، والكافي، والحسن، والناقص بهذه الأحرف، وهي: م، ت، ك، ح، ن، وبالله تعالى أستعين وعليه أتوكَّل».

و- ويختم كلَّ سورة بذِكْر تجزئتها إلى أرباع وأنصاف وأحزاب.

٧- موقف القسطلانيِّ من ترجيح بعض القراءات المتواترة على بعضها الآخر.

لم يهتم المؤلِّف بالترجيح قدر ما اهتمَّ بالتوجيه، فكان يهتم بتوجيه كل ما

يورد من قراءات لغةً وفقهاً وتفسيراً، فالمؤلِّف عندما عرَّف القراءات أشار إلى توجيهها وأهميته قائلاً[١]: «وموضوع علم القراءات كلمات الكتاب العزيز من الجهة المذكورة (ذِكْر القراءات)، وفائدته صيانته عن التحريف والتغيير مع ما فيه من فوائد كثيرة، عليها الأحكام تُبنى، ولم تزل العلماء تستنبط من كلِّ حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر ذلك المعنى، فالقراءات حجة الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء إلى سواء الصِّراط، مع ما في ذلك من التسهيل على الأمة، وإظهار شرفها، وإعظام أجرها من حيث إنهم يُفرغون جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه».

ويرفض مبدأ الترجيح، وفي ذلك يقول[٢]: «ثم إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض، إنما هو باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب، وإلَّا فالقرآن واحد بالذات متفقُه ومختلفُه، لا تفاضل فيه».

فعندما ذكر الخلاف في ﴿مَٰلِكِ﴾ [٤] من سورة الفاتحة وجَّه كلّاً من القراءتين: بحذف الألف وإثباتها، ثم ذكر كلام العلماء في الترجيح لكلٍّ منهما، لكن لم يعجبه هذا الأسلوب، فعلَّق على ذلك بقوله[٣]: «وقد رجَّح كلٌّ من الفريقين إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسْقِط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضيٍّ؛ لأن كلّاً منهما متواتر».

وكذلك عندما ذكر الخلاف في ﴿وَٰعَدْنَا﴾ [٥١] من سورة البقرة وغيرها

(١) لطائف الإشارات ١/ ٣٥٦.
(٢) المصدر السابق ١/ ٣٥٦.
(٣) لطائف الإشارات ٤/ ١٣٦٣.

وجَّـه القراءتين مـن الحذف والإثبات، ثم قال[١]: «وقد رجَّح أبو عبيدة كأبي حاتـم ومكيٍّ قـراءة القصر، وأنكر قراءة الألـف ...» وردَّ عليه قائلاً: « ولا وجـهَ لترجيح إحدى القراءتين عـلى الأخرى؛ لأن كلّاً منهما متواترة، فهما في الصحة على حدٍّ سواء».

وكذلك عندما ذكر الخلاف في ﴿ بَارِيكُمْ ﴾ [٥٤] من سورة البقرة ونحوه وجَّه القراءات من الإسكان والاختلاس والإتمام، ثم قال عن قراءة الإسكان: «وقد طعن جماعةٌ في هذه القراءة ونسبوا راويَها إلى الغَلَط على أبي عمرو ...».

ثم قال: «وأساء المبرّد حيث قال: «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب، لا في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن».

ثـم ردَّ عـلى ذلك كلِّـه بقوله: «فمَن زعـم أن قراءة أبي عمـرو هذه لحنٌ لم يصب؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثرٍ عن رسـول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه عـلى ذلك، ووجه قراءته ظاهر في العربية، وهـو التخفيف، وإجراء المنفصل من كلمتين مُجرى المتصل من كلمة ...» وأطال في الاحتجاج لها.

فـكان منهجـه هو الدِّفاعُ عـن القـراءات المتواترة وتوجيهها لغة ورسـماً، وروايـة ودرايـة، وكان ينكر على مَن يرجِّح قـراءة متواترة على مثلها، وهناك أمثلة أخرى على ذلك[٢].

---

(١) المصدر السابق ٤/ ١٤٤٠.

(٢) انظـر: أمثلة أخرى لذلـك في الصفحات التاليـة: ٤/ ١٥٠٦ في البقرة الآيـة [١١٧-١١٨]، و٤/ ١٥١٩ فـي البقـرة الآيـة [١٢٨]، و٤/ ١٦٢٨ في البقرة الآيـة [٢٨٤]، و٤/ ١٧٤٤ في آل عمران الآية [٧٩]، و٥/ ١٨٢٩ في سورة النساء الآية [١]، و٥/ ١٩٥٩ فيها أيضاً الآية [٦٠]، و٥/ ٢٠٣٩ في سـورة الأنعام الآية [٥٢]، و٥/ ٢١٠٣-٢١١٦ فيها أيضاً عند الآية [١٣٧].

موقفه من النصوص التي ينقلها:

بما أن المؤلِّف جَمَع في كتابه هذا نقولاً كثيرة في القراءات وعلومها لكبار الأئمة أمثال ابن الجزريِّ والجعبريِّ وأبي حيَّان والسَّمين والبيضاويِّ والفاسيِّ وغيرهم، فلم يكن هَمُّه نقلها بحروفها ونصوصها، بل كان همه من النقل محتواه بعد تهذيبه وتلخيصه، فجاءت معظم النقول في الكتاب بعد تصرُّف المؤلِّف فيها، وكان للمؤلِّف مشاركات إثر هذه النقول تعليقاً وتعقيباً، والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب، منها على سبيل المثال: ما جاء في سورة يوسف عند الآية [٩٠][1]، فقال -وهو يوجِّه قراءة قنبلٍ في ﴿مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ بإثبات الياء-: «ويحتمل أنه يعني ﴿يَتَّقِي﴾ مرفوع غير مجزوم، و«مَنْ» موصولة؛ والفعل صلتها، فلذلك لم تُحْذَف لامه.

واعتُرِض على هذا بأنه قد عطف عليه مجزوم، وهو قوله: ﴿وَيَصْبِرْ﴾ ...» ثم قال: «وأجيب: بأن التسكين لتوالي الحركات ...، وبأنه جَزْمٌ على التَّوهُّم يعني لمَّا كانت «مَنْ» الموصولة تُشْبه «مَنْ» «الشرطية».

علَّق المؤلِّف على هذه العبارة قائلاً: «وهذه عبارة فيها غَلَطٌ على القرآن، فينبغي أن يقال فيها: مراعاة الشَّبه اللَّفظي، ولا يقال: للتَّوهُّم».

٨- من الملاحظات على الكتاب:

لا يخلو عمل بشريٌّ من النقص، وَثَمَّةَ ملاحظات لا تقلِّل من قيمة الكتاب العلميَّة ولا من شأن مؤلِّفه.

---

(١) لطائف الإشارات ٦/ ٢٥٣٦.

أولاً: وقع المؤلِّف في الكتاب في تأويل صفات الله تعالى بما يوافق مذهب الأشاعرة، كما سبق ذِكْر ذلك عند الحديث على عقيدته[١].

ثانياً: الملاحظات في القراءات:

أ- هناك ثلاث قراءات متواترة في ثلاث كلمات مختلفة سَمَّاها المؤلِّف انفرادات، إشارة إلى أنها غير مقروء بها، وهذا غير صحيح؛ وقراءة رابعة متواترة أيضاً فاتته لم يُشِرْ إليها بتاتاً، ومن الغريب أن هذه القراءات الأربع كلها في قراءة أبي جعفر في رواية ابن وردان فيما انفرد الشَّطويُّ عنه، وهي على ترتيب المصحف كما يلي:

١- رواية ابنِ وَرْدَان بخُلْف عنه في سورة الأعراف الآية [٥٨] في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾، فقرأ ﴿لَا يُخْرِجُ﴾ بضم الياء وكسر الراء بخلف عنه.

٢- كذلك روايته بخُلْف عنه في سورة التوبة الآية [٢٠] في قوله تعالى: ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ﴾، قرأه ﴿سُقَاةَ الحَاجِّ﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف على أنه جمع «ساق» كـ «رامٍ ورماة».

٣- وكذا في التوبة نفسها في الآية المذكورة ﴿وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ﴾، قرأه بخلف عنه ﴿وعَمَرة﴾ بفتح العين والميم وحذف الألف التي بعدها على أنه جمع «عامر» مثل صانعٍ وصَنَعة.

٤- وكذا روايته في ﴿فتغرّقكم﴾ بالإسراء الآية [٦٩]، فقرأه بخلف عنه بتشديد الراء من «غَرّق» المتعدي بالتضعيف.

---

(١) انظر ص ٣٨.

وقد يُعْتذر له في ذلك أنه اتبع ابن الجزري في النشر[١] لأنه عبر عن هذه القراءات الأربع فيها بقوله: «وانفرد ...»، فلهذا لم يذكرها في طيبته[٢].

لكن قد يقال: إن ابن الجزري اعتمدها في كتابيه: «تحبير التيسير»، و«الدرة المضية»، ومعلوم أن ابن الجزري ألَّف «الدرة المضية» عام ٨٢٣هـ كما جاء في آخرها[٣] أي بعد تأليفه كتاب «النشر» بأربع وعشرين سنة.

ب- عدم التزام المؤلِّف -أحياناً- بطرق «النشر»:

نقل المؤلِّف القراءات العشر من كتاب «النشر في القراءات العشر» فلهذا تجده يلتزم بما جاء فيه من الطرق والأوجه، وقد صرح بذلك في مواضع كثيرة من كتابه: ومنها ما جاء تحت عنوان: «تنبيه» بعد أن ذكر إمالة ذوات الراء المكسورة، قال فيه[٤]: «ما ذكره في العنوان من التقليل في هذا الباب لحمزة كورش، فهو مما انفرد به، وكذلك روايته له لأبي الحارث ليس من طرقنا، ولا على شرطنا كما نبه عليه شيخ مشايخنا العلَّامة ابن الجزري: أثابه الله تعالى ...».

ومنها: ما جاء في باب الإمالة أيضاً في قوله[٥]: «عاشرها: ﴿نَجَّاهُمْ﴾ بالإسراء وفصلت»، قرأه السوسي فيما انفرد به فارس في أحد وجهيه، لكن الذي عليه

(١) النشر ٢/ ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٨.
(٢) طيبة النشر ص: ٧٥، ٧٧، ٨٣.
(٣) الدرة المضية ص: ٤٢.
(٤) لطائف الإشارات ٣/ ١٠٨٩.
(٥) المصدر السابق ٣/ ١١٠١.

الرواة عن السوسي من جميع الطرق هو الفتح، قال في النشر: «لا نعلم عنهم في ذلك خلافاً».

ومنها: تعقيب المؤلِّف بعد أن ذكر الإمالة للسوسي في الراء من ﴿رَأَىٰ﴾ بقوله[1]: «لكن تعقب ذلك شيخ مشايخنا العلَّامة ابن الجزري فقال: «انفرد الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه رُوِيَ عن السوسي من طريق «الشاطبية» و«التيسير»، بل ولا من طرق كتابنا أيضاً، نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد من طريق أبي بكر القرشي عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا».

وكذا نبه المؤلِّف في موضع آخر على انفرادة لا يقرأ بها[2].

لكن هناك مواضع في الكتاب خرج المؤلِّف فيها عن طرق النشر المعتمدة ولم ينبه عليها، ومن هذه المواضع:

ما جاء في باب الفتح والإمالة وغيرها في الفرش، عند ذكر الكلمات الممالة من الإمالة في ذوات الياء لقالون[3] من كتاب «العنوان» مثل حمزة والكسائي فهو غير مقروء به لقالون؛ لأن طرق قالون المعتمدة في النشر هي: طريق الحلواني وطريق أبي نشيط، وصاحب «العنوان» إنما روى عن قالون من طريق إسماعيل القاضي عنه، وهو ليس من طرق النشر، فالمؤلِّف ذكر هذه الرواية في الكتاب كلِّه في الأصول وفي الفرش في معظم الكلمات الممالة، ولم ينبه على

(١) المصدر السابق ٣/ ١١٠٤.

(٢) لطائف الإشارات ٤/ ١٥١٢.

(٣) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية: ٣/ ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٣، ١٠٧٠.

أنَّ هذه الإمالة لقالون ليست من طرق النشر فلا يُقرأ بها لقالون.

وفي ذلك يقول العلَّامة الإزميريُّ محرِّرُ كتاب «النشر»[١]: «وليس في العنوان طريق الأصبهاني عن ورش، وفيه رواية قالون، وليست من طريق الطيبة».

ومنها: ما ذكر المؤلِّف من الإمالة الصغرى لقالون وحمزة وأبي الحارث[٢] في الأسماء ذوات الراء المتطرفة المكسورة من كتاب «العنوان» مثل ورش من طريق الأزرق عنه. وقد نبه بعد ذلك بقوله[٣]: إن التقليل المذكور لحمزة وأبي الحارث كورش ليس من طرقنا، ولا على شرطنا، لكن لم ينبه على تقليل قالون في الباب المذكور بأنه أيضاً ليس من طرق النشر، ولا على شرطه، كما تقدم قريباً.

ومنها: أنه ذكر السَّكت لرويس كحمزة ومن معه في مواضع[٤]، ولم ينبه على أنه انفرادة لا يقرأ بها له، لا صراحة ولا صياغة، مما يوهم أن ذلك قراءة متواترة له مثل حمزة، وهو غير صحيح بدليل أنه نفسه نبه على ذلك في موضع آخر بقوله[٥]: «وأمَّا رويس فروي عنه السكت دون سكت حمزة على ما كان من كلمة وكلمتين ما لم يكن ممدوداً، وهذا مما انفرد به أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخَّاس عن التمار».

---

(١) كتاب إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة ص: ٥٥.

(٢) لطائف الإشارات ٣/ ١٠٨٨.

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٠٨٩.

(٤) انظر على سبيل المثال ٢/ ٨٧٢، ٤/ ١٣٩٧.

(٥) انظر: ٢/ ٨٨١.

ولذا لم يذكره ابن الجزري في طيبته (٤٧) على عادته في عدم ذكر الانفرادات التي لا يُقرأ بها.

ومنها: ما ذكره المؤلِّف من الإشمام لخلَّاد عن حمزة بخلف عنه في ﴿صِرَٰطِ﴾ المجرد عن لام التعريف في غير الفاتحة[١]، والمقروء به له فيه هو الصاد الخالصة كالجماعة، ولم ينبه المؤلِّف على ذلك في المواضع المذكورة، وقد نبه عليه في مواضع[٢] بأن ذلك انفرادة ابن عبيد عن الصواف عن الوزان عن خلاد، وتمام الكلام في النشر إذ قال فيه[٣]: «وانفرد ابن عبيد على أبي علي الصَّوَّاف على الوزان عنه بالإشمام في المعرف والمنكر كرواية خلف عن حمزة في كل القرآن، وهو ظاهر المبهج عن ابن الهيثم».

لكن لم يعول عليه في طيبة النشر[٤] على منهجه في عدم ذكر الانفرادات التي لا يقرأ بها.

ومنها: ما ذكره لحمزة في الوقف على الهمز مما لم يصح عنه، والمثال على ذلك ما جاء في سورة الإسراء عندما ذكر القراءات في ﴿وَنَـَٔا﴾ [٨٣] قال[٥]: «وأما الوقف عليها: فخَلَفٌ يسهِّل الهمزة مع إمالة النون والهمزة المنبه عليه قريباً، وخلَّاد كذلك، لكن يفتح النون ويميل الهمزة فقط، وهذا على التخفيف القياسي.

---

(١) لطائف الإشارات ٥/ ١٩٤٠، ٢٠٣٢، ٢٠٦٨، ٢١٨٨.

(٢) كما في ٦/ ٢٦٢٦، ٢٦٦٢.

(٣) النشر ١/ ٢٧٢.

(٤) طيبة النشر ص: ٣٨، وانظر: اتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة ص: ٢٠١-٢٠٢.

(٥) لطائف الإشارات ٦/ ٢٧٢٢.

وأما الرسمي فـ ﴿نَـَٔا﴾ كتب بألف واحدة بعد النون، فإن قدِّر حذف الثانية فيوقف لخلفٍ بألف ممالة إن أخذ بالرسم في حذفها، ويجوز المد والقصر والتوسط، ويوقف لخلَّادٍ بألف غير ممالة مع الثلاثة أيضاً، فإن لم يؤخذ بالرسم في حذفها وقف على الأصل، فيتحد مع القياسي، وكذا يتحد التخفيف القياسي والرسمي إن قدِّر حذف الأولى».

وجاء مثله في سورة فصلت[1] عند الآية [٥١]، والكلام المذكور مصدره النشر[2] لكن جاء فيه: «وكذلك حكم ﴿وَنَـَٔا﴾ و﴿رَأَىٰ﴾ لا يصح فيه سوى بين بين كما قدَّمنا.

وعلى الإبدال مع ضعفه يقدَّر الحذف أو الإثبات فيجتمع ساكنان، فيمد ويتوسط، وكله لا يصح، ثم إنه لا فرق بين ما كان بعده ساكن نحو: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ وبين غيره، فإن الألف فيه هي صورة الهمزة، والألف بعدها حذفت اختصاراً لاجتماع المثلين لا لالتقاء الساكنين ...».

إذن لا يُقْرأ بما ذكره المؤلِّف في هذين الموضعين لحمزة وقفاً إلا بالتسهيل بين بين فقط ولا يصح ما سواه من الأوجه التي ذَكرها المؤلِّف.

عدم الالتزام أحياناً في ذكر الآيات بترتيب المصحف: من منهج المؤلِّف أنه يلتزم غالباً في ذكر الآيات في السورة الواحدة بترتيب المصحف في الأقسام

(١) انظر: ٨/ ٣٦٣٨.

(٢) النشر ١/ ٤٨٣.

الأربعة من عدِّ الآي، والقراءات، والمرسوم، والوقف والابتداء.

لكنه لم يلتزم بذلك في مواضع من الكتاب انظر منها على سبيل المثال:

لعدِّ الآي في الصفحات: ٦/ ٢٦٤٤، ٢٧٤٠، ٧/ ٢٨٥٩، ٢٩٥٧، ٣٠٨٨، ٣٢١٨.

وللقراءاتِ في الصفحات: ٤/ ١٤٧١، ٧/ ٢٨٣٣.

وللمرسوم انظر: مرسوم سورة الكهف وطه والأنبياء والمؤمنون والنور والفرقان والروم.

وللوقف والابتداء في الصفحات: ٤/ ١٦٦٢، ١٦٧٨، ٥/ ٢٠٠٤، ٦/ ٢٨١٤، ٢٨٢٠، ٧/ ٢٩١٢، ٩/ ٤١١١.

وهناك ملاحظات أخرى من قبيل السهو أو الوهم:

في الكلمات القرآنية[١]، والإحالات[٢]، والتراجم[٣]، وذكر كلمات في مرسوم سورة مَّا وهي ليست منها[٤].

---

(١) انظر: منها على سبيل المثال: ٢/ ٨٤٠، قال: ﴿فَأَذَّنَ﴾ والصواب ﴿تَأَذَّنَ﴾، وص: ٨٤١، قال: ﴿بِئْسَ﴾، والصواب ﴿يَبِسَ﴾، وفي ص: ٩٥٣، مثَّل بـ«سألت» ضمن الأمثلة القرآنية، وهي ليست منها، ومثلها في ٤/ ١٣٦٨ الحاشية الثانية. وانظر: ٣/ ١٠٦٤ قال: ﴿سَارِعُوٓاْ﴾ في الحديد، وصوابها: ﴿سَابِقُوٓاْ﴾، وقال في ٣/ ١٢٢٦ ثاني النحل، والصواب: رابع النحل.

(٢) انظر: منها على سبيل المثال: ٥/ ١٩٩١ قال: المائدة، والصواب: النساء، وفي ٥/ ٢١٢٩ نسب الكلمة إلى سورة فصلت وهي ليست فيها، وقال في ٥/ ٢٣٠٩: سبق في البقرة، والصواب: الفاتحة، وقال في ٦/ ٢٣٦٧: تقدم في البقرة، وصوابها: المائدة.

(٣) انظر: منها على سبيل المثال: ١/ ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٨٣.

(٤) انظر: مرسوم سورة الأحزاب في ٨/ ٣٣٧٨، ومن هذا القبيل ما جاء في ٧/ ٣٢٠٥ في =

ج- منهج التحقيق:

حظي «اللطائف» باهتمام كبير لدى الـمَعْنيين بعلوم القراءات، بعد إذاعة مؤلفه له، ونسـخ منه النسَّـاخ أعداداً كثيرة في أرجاء العالم الإسـلامي. وهذا واضـح من مراجعـة فهارس المكتبـات والخزائـن المخطوطـة؛ إذ تتوافر منه عشرات النسخ. ومن هنا حرصنا على مراجعة هذه الفهارس لانتخاب الجيد منها، للشروع في عملية التحقيق العلمي للنص، التي تعني تقديم أقرب نص يريده المؤلِّف.

وبحمـد الله وتوفيقه حصلنا على نُسَـخٍ مخطوطة عليها سـماعات المؤلِّف، أو خطـه، أو توثيقـه، أو نُسَـخٍ كتبها رجل علم، أو مُقرئٌ مشـهود له. ويبدو أن المؤلِّـف -رحمـه الله- كان له مسـودة للكتـاب، بدليل كثـرة الاختلافات والإضافات والملحقات في ثلاث نسخ وقفنا عليها من الكتاب، أثبت عليها المؤلِّـف سـماعَه، أو خطه، أو توثيقه. هذا بالإضافـة إلى أنه كان يعتمد في بناء الكتـاب عـلى النقـل من مصـادر معينة وضعها نصـب عينيه، فـما يضيفه إلى نقولاته على النسخة التي بين يديه قد لا يراعي فيه سياق العبارة، أو يكون ما أضافه وارداً بعبارة مختلفة عما كان قد كتبه من قبل، ولم تصلنا المبيضة الأخيرة التي كان المؤلِّف يأمل أن يحررها.

وبنـاء عـلى هذا كلـه كان أمامنـا مهمة شـاقة للوصول إلى النـص المحقق المنشـود، فوضعنا نصب أعيننـا مطبوعات علوم القـرآن، وكذلك طائفة لا

= مرسـوم سـورة النمل: «اتفقوا على حذف ألف تـاء ﴿ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ﴾»، والصواب: أنهم اتفقوا على رسم الألف وإثباتها لا على حذفها.

بأس بها من أُمَّات المخطوطات التي تؤلف مصدراً رئيساً لمضمون الكتاب.

ويمكن أن نحدد معالم هذه المهمة بما يلي:

١- الإفادة من مجموع النسخ الخطِّية التي وقفنا عليها، وجعلنا بعضها يكمل بعضها الآخر.

٢- معارضة ما يذكره المؤلِّف من تحرير لمسائل القراءات بالكتب المعتمدة في الفن، سواءً أكانت هذه الكتب من مصادره المباشرة، أم كانت من غيرها.

٣- الاعتداد بما أثبته المؤلِّف في أصل الكتاب، وأما ما نراه من اجتهادٍ وتصويب في حواشي النسخ المخطوطة فقد أثبتناه في حواشي الكتاب؛ وذلك للحفاظ على مبدأ الأمانة العلمية.

وأما المنهج الذي سرنا عليه فهو أننا كنا نعتدُّ بنسخة (ش)؛ نظراً للمسوغات التي ذكرناها في وصف النسخ المخطوطة، وأثبتنا في الحاشية الاختلافات المهمة التي وقفنا عليها لدى مقابلتها بباقي النسخ، ولم نر فائدة من إثبات الاختلافات التي هي من قبيل أخطاء النساخ، من مثل أخطائهم في الكتابة الإملائية أو السقط، أو التكرار، إذ لا يفيد القارئ أن ينقل بصره، ويقطع متابعته؛ لينظر في حاشية لا تفيد في إقامة النص، وإنما تشوش عليه القراءة.

ومما دعانا إلى الانتخاب من الاختلافات الواردة بين المخطوطات كون هذه النسخ التي نعمل عليها كثيرة، وإثبات جميع الاختلافات يجعل الكتاب مشحوناً بحواشٍ لا طائل من ورائها. بيدَ أننا -كما سبق- ذكرنا ما كان له أي وجهٍ محتمل من الاختلافات، فقد يصوبه القارئ، ويقدمه على اختيارنا.

وإذا كنا قد اعتددنا بنسخة (ش) فإننا لم نشأ أن نضع الزيادات عليها بين معقوفتين وإنما اكتفينا بالإشارة إلى مصدر هذه الزيادات في الحاشية، وغايتنا ألا نكثر من هذه المعقوفات في المتن، وكنا نختار من إحدى النسخ ما نراه هو الصواب في الأسلوب أو المضمون، والفيصل في ذلك المراجع الموثوقة.

وكان من منهجنا في تخريج النقول وتوثيقها ألا نشير إلى الاختلاف بين نص المؤلِّف الذي ورد في المتن، ونص المصدر الأصل الذي ينقل منه؛ وقد كان المؤلِّف غالباً يتصرف بالعبارة التي ينقلها، ولا يتقيد بنصها. أما إذا كان ثمة اختلاف ذو شأن في تقرير المعنى الذي يعنيه صاحب المصدر فقد نصصنا عليه في الحاشية، وإن كان يسيراً، وذلك في حروف قليلة، فأصلحناه في المتن وأشرنا إلى ذلك في الحاشية.

وقد يختصر القسطلاني من النصوص المقتبسة اختصاراً يؤدي إلى خلل في العبارة، فاجتهدنا في إصلاح الخلل بما يحقق الغرض.

وقد التزمنا بوضع رقم المخطوطة (ش) التي اعتددنا بها على جانب الورقة مشيرين بخط مائل / إلى بداية رقم الورقة من المخطوطة، وأما في مجال خدمة النص فقد اتبعنا منهجاً وسطاً بين الإفاضة في التعليقات، والتوسع في بيان الضوابط والأوجه، وبين الإيجاز، ورأينا أن الأخذ بمنهج التوسط يحقق تقديم النص للقارئ كما يريده مؤلفه، إلى جانب حل مشكلاته وتيسير تناوله، بعيداً عن تضخيم الكتاب، وتطويل حواشيه.

وقد عُنينا بسردٍ لأهم مظانِّ المسائل التي تعرَّض لها المصنف، فقد يرى القارئ أن يعود إلى بعض هذه المظان ليطلب المزيد من علومها، بيد أننا

حرصنا على أن يكون المسرود من المصنفات أصيلاً في فنه، جامعاً لمفردات هذا الجانب من العلم.

وكان من مظاهر خدمة النص شرح الألفاظ الغريبة، وبيان مقاصد المعاني المشكلة، ولا سيما في النصوص والشواهد المختلفة التي يوردها المؤلِّف، ويدخل في هذا إعادة الضمير إلى ما هو له، وربط الكلام بعضه ببعض، وبيان الوجه الإعرابي لمشكل النص.

ونظراً لأهمية تيسير فهم النص، ومتابعة السياق، والوقوف على مقاصده، أثبتنا علامات الترقيم المناسبة من نقطة وفاصلة، وفاصلة منقوطة، وعلامة اعتراض وتعجب وأقواس وتنصيص واستفهام ... كما حرصنا على البدء بسطر جديد إن شرع المؤلِّف في فقرة جديدة.

وكتبنا النص المحقق وفق الرسم الإملائي على ما قرره الجمهور من حيث الهمزات والألفات وغيرها، ولم نر أية فائدة من شحن الحواشي ببيان اختلاف طريقة الرسم عَمَّا في الأصول الخطِّية. وقد عُنينا بضبط مشكل النص وفق قواعد الإعراب والبناء، على نحوٍ يفيد القارئ المتخصص وغير المتخصص، ولم نغفل أيَّ لفظة احتاجت إلى هذا الضبط.

ونود أن نشير إلى منهجنا في توثيق القراءات في «اللطائف»، وقد اشتمل الكتاب على ثلاثة أقسام: المقدمات والوسائل، ثم الأصول، ثم الفرش.

فما يذكره المؤلِّف في قسم المقدمات والوسائل من قراءات متواترة عَرَضاً ليستشهد بها على مسألةٍ مَّا، وثقناه من «النشر» فقط، مع الإحالة على سورتها في الفرش، وإن ذكر فيها قراءة شاذة وثقناها من المصادر من غير إحالة على

الفرش، لأنها قد لا تَرِد في قسم الفرش.

أما قسما الأصول والفرش فقد التزمنا فيهما بالتوثيق المفصل عند أول ورود القراءة من غير أن نكرر ما تقدم توثيقه فيهما.

وتم التوثيق للقراءة المتواترة بالطريقة الآتية:

يتم توثيق القراءة من مصادرها بوضع حاشية على آخر قارئ في المجموعة الأولى، ثم لا يعاد توثيقها عند المجموعة الثانية والثالثة .. إن كانت هناك ثلاث مجموعات، ومثال ذلك:

إن كانت الكلمة فيها ثلاث قراءات كأن يقول المؤلِّف مثلاً:

«قرأ نافع وابن كثير ...، وقرأ أبو عمرو ويعقوب ...، وقرأ الباقون ...»

فهذه ثلاث مجموعات في الكلمة الواحدة، فتوضع حاشية على آخر قارئ في المجموعة الأولى (وهو ابن كثير)، وتوثق القراءة في الحاشية من «النشر» و«الإتحاف» مع ذِكْر مصدر من أصول النشر، ثم لا يعاد هذا التوثيق عند المجموعة الثانية، ولا عند المجموعة الثالثة؛ لأن القراءات الثلاث في الكلمة المذكورة ذُكرت كلُّها في مكان واحد في المصادر المذكورة، فلو أعدناها مرة ثانية وثالثة لكان تكراراً محضاً من غير فائدة.

ثم إن كان المؤلِّف قد ذكر ضمن كلامه على القراءة بعض الكتب والمصادر من أصول النشر اكتفينا في حاشية التوثيق الأساسية المذكورة بالتوثيق من «النشر»، و«الإتحاف» فقط. هذا بالنسبة إلى القراءات العشر المتواترة.

أما موافقة القراء الأربعة (ابن محيصن واليزيدي والأعمش والحسن) للقراء العشرة أو بعضهم فتوثق موافقتهم في حاشية مستقلة بالتفصيل الآتي:

فإذا قال مثلاً بعد المجموعة الأولى المذكورة آنفاً: «وافقهما الحسن»، فتوثق موافقته من مفردته، وإيضاح الرموز للقباقبي، ثم لو قال بعد المجموعة الثانية المذكورة مثلاً: «وافقهما ابن محيصن واليزيدي» فتوثق موافقتهما في هذه الحالة من المبهج والإيضاح من غير ذكر لمفردته؛ لأننا لا نجد هذه الموافقة في مفردة ابن محيصن؛ لأن مؤلفه الأهوازي التزم ألَّا يذكر مذهب ابن محيصن والحسن في مفردتيهما إلا في حالة مخالفتهما لأبي عمرو، أما إذا وافقا أبا عمرو فيسكت عن الكلمة التي وافقا فيها أبا عمرٍو فسكوته يكون دليلاً على أن قراءتهما فيها كقراءة أبي عمرو.

أما موافقة الأعمش فمن الروضة أو المبهج مع الإيضاح، أما عند اختلاف راويَيه: المطَّوعي والشنبوذي عنه، فمن المبهج والإيضاح، لأن الروضة ليس فيها طريق المطَّوعي والشنبوذي.

ثم إن كانت الحاشية الأولى في هذه الموافقات تضمنت المصدرين: المبهج والإيضاح فتغني عن تكرار الحاشية إلا إذا كان المؤلِّف نص على مصدر معين فيوثق منه.

أما موافقة اليزيدي فالاعتماد على توثيقها من إيضاح الرموز، وأضفنا إليه عند الموافقة المستنير أو المبهج، بناء على ما قاله القباقبي في مقدمة كتابه[1] أنه اعتمد عليهما في ذكر اختياراته وموافقاته.

أما قراءات هؤلاء الأربعة التي انفردوا بها، وهي كلُّها من قبيل القراءات الشاذة، فوثقناها من مصادرها مع التوثيق من إيضاح الرموز، فمثلاً إذا

(١) إيضاح الرموز: ص ٦٢.

قال: «عن الحسن ...» وثقناه من مفردة الحسن والإيضاح، وإذا قال: «عن الأعمش ...» فمن روضة أبي علي المالكي أو المبهج، مع التوثيق من إيضاح الرموز، وإذا قال: «عن اليزيدي ...» فتوثق من إيضاح الرموز، ويضاف إليه المستنير أو المبهج إن وجدت قراءته فيهما، وإلا فمن أي كتاب من كتب الشواذ أو من الإيضاح.

كل ذلك إذا كان المؤلِّف ذكر قراءة ولم يعزها إلى مصدر معين، أما إذا ذكر قراءة أو مسألة وعزاها إلى مصدر معين من كتب القراءات فيتم التوثيق من المصدر الذي ذكره فقط، إن وجد مطبوعاً أو مخطوطاً.

وكذلك إذا ذكر قراءة شاذة، ثم قال: «وقراءة الجمهور ...» فيقصد بالجمهور القراء العشرة، فهذه لم توثق؛ لأنه لا خلاف فيها بينهم.

ومن المعلوم أن منهج المؤلِّف إعادة ذكر معظم الكلمات القرآنية في سورها مع ذكر ما فيها من قراءات، ولو مَرَّ ذِكْرُها في الأصول أو الفرش مفصلاً، وقد التزمنا بالتوثيق عند أول ورودها في الأصول والفرش، إلا أن المؤلِّف إذا أعاد الأصول مفرقة في الفرش كالإدغام وأحكام الهمز والإمالة والياءات بنوعَيها: الإضافة والزوائد، فلا نعيد توثيقها في الغالب اعتمادًا على ما تقدم في الأصول، ولم نلتزم بالإحالة عليها في الأصول لكثرتها واشتهار أبوابها، إلا إذا أحال المؤلِّف نفسه فنكمل الإحالة في الحاشية بذكر الصفحة والباب.

أما في الفرش فإذا ذكر كلمة في سورة آل عمران مثلاً، ثم أعادها في سورة من سور القرآن، فإن كان المصنف أحال على آل عمران نكتب بعدها

بين المعقوفتين رقم الآية التي مرت فيها القراءة، وإن سكت عن الإحالة التزمنا بالإحالة عليها في الحاشية؛ لأن القارئ قد يخفى عليه مكان الإحالة إن أغفلناه، ولأن التوثيق قد تم في ذلك الموضع الذي نحيل القارئ عليه، ولا نعيده في كل مرة يعيدها المؤلِّف.

الالتزام بالرسم العثماني في كتابة الآيات القرآنية قدر المستطاع:

ومن توفيق الله عز وجل أن قام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بإعداد خمسة مصاحف تمثِّل روايتي شعبة وحفص عن عاصم، وروايتي قالون وورش عن نافع، ورواية الدوري عن أبي عمرو. وقد أفدنا من مصاحف هذه الروايات في إثبات رسمها المعتمد وفق المنهج التالي:

١- إن كان المؤلِّف بدأ بكلمة قرآنية، ثم ذكر ما فيها من قراءات، تَمَّ تنزيل الآية من مصحف حفص، مثال ذلك: قول المؤلِّف:
«واختلف في ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]: فنافع وأبو عمرو...».

٢- إذا ذكر المؤلِّف قارئاً ثم ذكر الكلمة التي فيها خلاف تمَّ تنزيل الكلمة القرآنية من مصحف القارئ أو من مصحف مَن يوافقه في القراءة، إن كان قد طبع مصحفه بالمجمع ضمن المصاحف الخمسة المذكورة.

وإن لم نجد هذه الكلمة القرآنية بقراءته المحددة في المصاحف المطبوعة كتبناها على قراءته بالرسم الإملائي وبين أقواس مزهرة.

٣- إذا كانت الكلمة القرآنية اجتمعت فيها قراءات من الأصول والفرش لمجموعة من القراء، فإن كان سياق المؤلِّف يتعلق بالقراءة الفرشية،

فعنـد تنزيل الكلمة مـن المصاحف المذكـورة، أو كتابتها كتابة عادية نظرنـا إلى الخـلاف الفرشي، وصرفنـا النظر عن الخـلاف الأصولي، وإن كان سـياقه في ذكـر خلاف أصولي نظرنا عنـد تنزيلها أو كتابتها بالرسـم الإملائي إلى الخلاف الأصـولي الذي أراده المؤلِّف، بصرف النظـر عن الخلاف الفرشي للمجموعة المذكـورة بكاملها، ولا يمنع ذلك أن تكون الكلمة القرآنية المنزلة أو المكتوبة قد وافقت أحد قراء المجموعة. والمثال على ذلك:

«وقـرأ ورش وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ويعقوب ﴿تَسْـَٔلَنِّ﴾ ... [٤٦] بإثبات الياء».

وقـد تم تنزيل الآية من المصحف الذي فيه إثبات الياء بصرف النظر عـن خلافهم الفرشي، وإن كانت الكلمة جاءت موافقةً لبعض قراء المجموعة فرشياً وهما أبو عمرو ويعقوب.

٤- إذا اتفق مصحف شعبة ومصحف الدوري عن أبي عمرو على قراءةٍ مَّا تم تنزيلها من مصحف شـعبة غالباً، وإذا اتفق مصحف الدوري ومصحـف قالون فمن مصحف الـدوري غالباً، وإذا اتفق مصحف قالـون ومصحف ورش فمن مصحف قالـون غالباً، ولم يتم التنزيل من مصحف ورش إلا فيما انفرد به.

٥- حصرنـا الكلمات القرآنية بقراءاتها العشر المتواترة بين أقواس مزهرة نزِّلت من المصاحف المطبوعة، أو كتبت بالإملاء العادي.

٦- أما القراءات الشاذة، فإن كانت ضُبِطَتْ على وجهها الشاذ كتبت بين

قوسين عاديين ( ) تنبيهاً على شذوذها، وإن كانت الكلمة نزِّلت من مصحف حفص ثم جاء تحتها ضبط القراءة الشاذة بالحروف بقيت الكلمة القرآنية منزلة بين قوسين مزهرين.

وإذا لم يكن ثمة شاهد قرآني يستلزم إيراد رواية معينة أثبتنا الآية وفق رواية حفص. واضطررنا إلى إيراد نص الآية بالرسم الإملائي الموافق للفظ الرواية التي تخرج عن المصاحف الخمسة، ونأمل أن يستكمل المجمع إعداد باقي المصاحف التي تمثل مجموع الروايات المتواترة، فنقوم على إيرادها في أماكنها في طبعات قادمة، مستغنين عن الرسم الإملائي.

وقد عزونا جميع الآيات إلى سورها، وكان هذا العزو في متن الكتاب بين معقوفين صغيرين، مبتدئين باسم السورة، ثم رقم الآية، فيما عدا الفرش، أما الفرش فاكتفينا برقم الآية لوجود اسم السورة قبلها، واعتمدنا في عدِّ الآي العدَّ الكوفيَّ، وهو المتداول بين الأيدي في أيامنا هذه.

وإذا وافق نص الآية أكثر من آية اكتفينا بذكر عزوها في أول ورودها؛ وذلك لأن المصنف لا يقصد موضعاً بعينه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فالإحالة تكون على الموضع الأول، وهو الآية [١٧٣] من البقرة، على الرغم من ورودها مرات عديدة.

ومن العلوم التي عني بها القسطلاني توجيه القراءات الأربع عشرة التي أوردها، وقد قمنا بتوثيق هذا التوجيه من مظانِّه الأصلية، ولم نشأ إيراد وجوه أخرى خلاف ما حرره من وجوه التوجيه، لكيلا تتضخَّم الحواشي، فاكتفينا بتوثيق ما ذكره. فإن كانت القراءة متواترة أحلنا توجيهها إلى كتاب «الحجة»

للفارسي، و«الحجة» لابن زنجلة، و«الموضح» لابن أبي مريم وقد نضيف كتاب «الكشف» لمكي إن كان ثمة نكتة اقتضت ذلك.

وإن كانت القراءة شاذة أحلنا توجيهها إلى كتابي «المحتسب»، و«الإتحاف» وكتاب إعراب شواذ القراءات للعكبري. وقد ندعم التوجيه بما أورده صاحب «البحر المحيط» وصاحب «الدر المصون».

وفي جانب التفسير -وفي اللطائف قدر كبير منه- وثقنا ما أورده المؤلِّف من روايات وأقوال، سواءً أنَصَّ على مصدر هذه الروايات وأصحابها، أم لم ينص. وإن كان ثمة اختلاف بين عبارته وعبارة الأصل الذي ينقل عنه بيناه في الحاشية، واجتهدنا في شرح عبارات المفسرين إن احتاج السياق إلى ذلك، وقد نذكر مظان بعض المسائل المشكلة التي يوردها.

أما عدُّ الآي:

فقد التزم المؤلِّف بذكر المكيِّ والمدنيِّ تحت هذا العنوان لكل سورة من سور القرآن الكريم، فوثقنا ذلك من كتاب «حسن المدد» للجعبري، وكتب التفسير المشهورة، ووثقنا عدد حروف السورة وعدد كلماتها من مصادر تعنى بذلك، ومن أهمها: «حسن المدد»، ومنه استقى المؤلِّف جلَّ مادته في عدِّ الآي، ويأتي بعده في التوثيق: «البيان» للداني، و«البصائر» للفيروزابادي، و«منار الهدى» للأشموني، و«القول الوجيز» للمخللاتي، مع الإشارة إلى الاختلاف في عدد حروف السورة وكلماتها، من غير التزام بتحرير الخلاف فيها.

ووثقنا عدد آيات السورة، وخلاف علماء العدِّ فيها، مع توثيق ما يذكره المؤلِّف من مشبه الفاصلة وعكسها وحروف رويِّها من كتب علماء العدِّ،

مع تحرير الخلاف في آياتها وفواصلها من كتاب «حسن المدد»، وهو مصدر النقل الأساس، ثم «البيان»، و«فنون الأفنان»، و«جمال القراء»، و«البصائر»، و«القول الوجيز».

وأما ما يتعلق بالمرسوم الذي يورده المؤلِّف آخر كلِّ سورة فقد وثقنا ذلك من كتب الرسم الأصيلة كـ«المقنع» لأبي عمرو الداني، و«مختصر التبيين» لأبي داود، و«العقيلة» للشاطبي وشرحَيها: «الوسيلة» للسخاوي، و«الجميلة» للجعبري.

وعَزَوْنا ما عليه العمل عند المغاربة إلى «دليل الحيران»، وعند المشارقة إلى «سمير الطالبين» للضباع أو شرحه «سفير العالمين».

وقمنا بتخريج الأحاديث والآثار والمقاطيع تخريجاً علمياً حسب المنهج الآتي:

أ- إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما اكتفينا بالعزو إليهما، أو إلى أحدهما إذا انفرد واحد منهما، وذلك بذكر الجزء والصفحة وعنوان الكتاب والباب عندهما، ورقم الحديث أو الأثر.

ب- وأما ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما فقد تم تخريجه من المصدر الذي عزاه إليه المصنف بالتفصيل المذكور في فقرة (أ).

ثم قمنا بدراسة الإسناد من حيث أحوال الرواة، واتصال الإسناد أو انقطاعه؛ ولا مرية أن هذه المرحلة من أصعب مراحل التخريج، ولا سيما في دراسة رجال غير الكتب الستة الأصول، وبالأخص رجال المتأخرين، كرجال ابن عساكر والبيهقي والحاكم والدارقطني والطبراني وأمثالهم؛

وذلك للوصول إلى معرفة درجة الحديث أو الأثر والحكم على الإسناد تصحيحاً وتضعيفاً.

وقد يتطلب المقام التوسع في التخريج؛ وذلك لتقوية الإسناد أو المتن، أو لرفع شبهة تدليس مدلس بمجيئه من طريق أخرى مُصَرَّحاً فيه بالسماع، أو التحديث، أو لرفع إبهام في الإسناد أو إطلاق في الرواة، أو لبيان علة من العلل.

ج ـ عند عدم عَزْوِه الحديثَ إلى مصدر معين خَرَّجْنا الحديث أو الأثر أو المقطوع من بعض أُمّات كتب السنة المشهورة، مع دراسة الإسناد وأحوال الرواة، ومن ثم الحكم عليه إذا كان في غير الصحيحين، وذلك حسب المنهج المبين في فقرة (ب).

د- أما عند عزو المصنف الحديثَ أو الأثرَ أو المقطوعَ إلى كتاب مفقود، فسعينا في تخريجه من مصدر وسيط نقله عن هذا الكتاب المفقود، وإلا فعن أي مصدر آخر تيسَّر لنا تخريجه منه، ثم درسنا إسناده -إن ذَكَرَ له إسناداً- وحكمنا عليه على ضوء ما توصلنا إليه بعد دراسة الإسناد والمتن، وفق المنهج المتقدم.

هـ - وقمنا بالتنبيه على بعض الأمور المهمة، وعلى بعض الأوهام التي وقع فيها المصنف -رحمه الله تعالى- وذكرنا نماذج على سبيل المثال وهي كالآتي:

نبهنا في الغالب على ما يختصره المصنف من الأحاديث والآثار، أو يذكر طرفاً منها، أو ينقلها بالتصرف، وهذا حصل منه في مواضع كثيرة.

ومما أخرجه وفيه خلل قوله: «أخرج ابن ماجه، وصححه ابن حبان

والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً: «لله أشدُّ أَذَناً -أي: استماعاً- للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة»؛ فترك جزءاً مهماً متصلاً بالحديث وهو قوله: «إلى قينته» فتصير الجملة: «من صاحب القينة إلى قينتة»، وبهذا يتم المعنى[١].

وأيضاً في الحديث المذكور تنبيه آخر، وهو أنه يتبادر إلى الذهن أن اللفظ المذكور لابن ماجه وهو أول المذكورين، بينما اللفظ للأخيرَيْن، وكان على المصنف التنبيه على ذلك.

وكذلك جاء عند المصنف في (٢/ ٥٤٤) قوله: «وأيد ذلك قوله عليه السلام فيما رواه الطبراني وأبو نعيم في الحلية وغيرهما من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- «قيّدوا العلم بالكتابة» فلم نقف عليه في المصدرين السابقين من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- كما عزاه إليهما، فلعله وهم في ذلك وذكره من حِفْظِه، والله أعلم[٢].

و- استعملنا بعض الرموز في أثناء التخريج للاختصار، وكذا في أسماء المصادر للغرض نفسه، وهي على النحو التالي:

اختصرنا «كتاب» بـ «ك»، و«باب» بـ «ب»، و«الدر المنثور» بـ «الدر»، و«مجمع الزوائد» بـ «المجمع»، و«فتح الباري» لابن حجر بـ «الفتح»، وكذا «تقريب التهذيب» بـ «التقريب»، و«تهذيب التهذيب» بـ «التهذيب».

---

(١) لطائف الإشارات ٢/ ٤٤٢.

(٢) وانظر نماذج أخرى لما حصل فيه وهم للمصنف في عزو الأحاديث في: ١/ ٢٠، ٣/ ٩٣٢، ٤/ ١٤٤٥.

وجرينا على اختصار بعض المصادر سوى ما ذُكر من كتب التفسير وغيرها.

وقد وفقنا الله تعالى بفضله لتخريج الأحايث والآثار من مصادرها التي عزاها المصنف إليها، إلا في مواضع يسيرة جداً لم نتمكن من الوقوف عليها بعد البحث والتقصي، فاجتهدنا في تخريجها من غيرها من المصادر، وربما لم نقف عليها في أي مصدر من المصادر المتوافرة بعد البحث، وهذا قليل جداً.

واتبعنا في ترجمة الأعلام الواردين في نص كتاب اللطائف المنهج التالي:

عَرَّفْنا بالعلم عند أول ورودٍ له في متنِ الكتاب، وذلك بذكر اسمه واسم أبيه وجدِّه، وكنيته، ولقبه، ومذهبه الفقهي إن عُرِف، وشهرة فنه الذي عرف به، وأبرز أوصافه العلمية، وأشهر مؤلفاته، وسنة وفاته على المشهور من ذلك.

ثم عَرَّفْنا بنسبة المترجَم، مع ضبطها بالحروف إن خيف التباسها، وذلك بالتوثيق من أشهر المصادر المعنية بذلك.

ثم ذكرنا في نهاية الترجمة أشهر المصادر التي استقينا منها معلومات المترجم، مع مراعاة تنوع هذه المصادر، وبخاصة إذا كان العَلَمُ مشاركاً في أكثر من فنٍّ، وقد راعينا ترتيب هذه المصادر تاريخياً.

وإذا تكرر ورود العَلَم في الكتاب بلقبه أو كنيته أو نسبته، أو وصف آخر، وخشي التباسه وعدم تميُّز شخصه، أشرنا في الحاشية إلى ما يُعَرِّف به، ويزيل احتمال التباسه على نحو مختصر، دون النص على رقم الصفحة التي ترجم فيها؛ لأن في مُكنة الباحث أن يهتدي إلى موضع الترجمة لدى العودة إلى فهرس الأعلام.

وحرصنا على ضبط الأعلام في متن الكتاب، ولا سيما مَنْ ذُكِر بنسبته أو لقبه، ورجعنا في تعيين هذا الضبط لكتب الفن المعتمدة.

وفي «اللطائف» قدر كبير من مسائل العربية: نحوِها وصرفها ولغتها وبلاغتها وضروب الإعجاز البياني. قمنا بتوثيق هذه المسائل من مظانِّها، واستكمال ما أغفله المؤلِّف من ضوابطها، وشرحنا ما كان غامضاً من عبارتها، وعزونا الأقوال إلى مصادرها الأصلية، إن كان صاحب القول له مصنف مطبوع أو مخطوط. وقد يورد القسطلاني القول غُفلاً من صاحبه، فاجتهدنا في الوقوف على صاحبه، وصححنا في الحاشية أوهام المؤلِّف في مجموع هذه النقول من حيث أصحابُها، وتحرير عباراتها، وقد وقفنا على قدر لا بأس به من هذه الأوهام. وقد أفدنا في ذلك من المؤلَّفات التي كان ينقل منها كالبحر المحيط والدر المصون. ويبقى المرجع الرئيس في ضبط المفردات اللغوية معاجم اللغة الموثوقة وأمَّات مصادرها فهي المعول عليها في هذا الجانب.

وحفل كتاب اللطائف بمئات من الشواهد الشعرية، منها ما يتصل بشواهد النحو والصرف واللغة، ومنها ما يتصل بنظم القراءات. وقد قمنا بتوثيق جميع هذه الشواهد من مظانها الأصلية. فإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع خَرَّجناه من هذا الديوان مشفوعاً ببعض المصادر التي أوردت البيت، وليس من منهجنا الإكثار من سَرْدِ هذه المصادر لأن ذلك لا طائل من ورائه.

وإن أورد المؤلِّف البيتَ الشعري ناقصاً أكملناه في الحاشية، واجتهدنا في إقامة وزنه العروضي وضَبْطِه وشرح غريبه، كما اجتهدنا في الوصول إلى تعيين قائله، وقد نشير إلى الاختلاف في هذا القائل بإيجاز. وإن كان البيت

من نظم القراءات أحلنا على قصيدته الأم، مع إكماله إن ورد ناقصاً.

وأما مسائل الوقف والابتداء فقد وثقنا جمهور النقول التي اقتبسها المؤلِّف من مظانها التي اعتمدها، سواءً أشار إلى مصدرِ نَقْلهِ أو لم يشر. ومن هذه المصادر: المرشد، والمكتفى، والقطع والائتناف، والإيضاح، ووصف الاهتداء. وحرصنا على إثبات رموز الوقف التي اعتمدها المؤلِّف للفظ الآية، وشَرَحَها في مقدمته، وهي:

م: للوقف الكامل.

ت: للوقف التام.

ك: للوقف الكافي.

ح: للوقف الحسن.

ن، ق: للوقف الناقص.

وقد وقع اختلاف كبير في النسخ الخطِّية عند إثبات هذه الرموز، بيد أننا كنا نستأنس بعبارته نفسها، وما يقوله أصحاب الفن في اختيار الرمز المناسب من هذه النسخ، وكنا ننص على أبرز اختلافات النسخ في الحاشية.

وقد لاحظنا أن عبارة المؤلِّف في كثير من مسائل الوقف والابتداء تميل إلى الإيجاز الذي قد يصل إلى حد الإغراب والإشكال، فكنا نعود إلى مصادره، ونشرح العبارة المشكلة في الحاشية، بما يجعل استيعابها ممكناً ضمن سياقها.

ولم نشأ أن نرجح مذهباً غير ما اختاره المؤلِّف في أحكام الوقف على ألفاظ الآية، لأن الكتاب يمثل في الأصل اختياره واجتهاده، وهذا لا يمنعنا من النص في أحيان قليلة على ضعف ما اختاره.

وقد يوجه القسطلاني حكم الوقف والابتداء في إحدى القراءات من غير أن ينص على صاحبها، فكنا نشير في الحاشية إلى مكان هذه القراءة في قسم القراءات بذكر رقم الآية التي ذُكرت فيها القراءة.

وعلى الرغم من أن كتاب «اللطائف» كتاب متخصص في القراءات الأربع عشرة فقد وقع في كلام المؤلِّف عبارات تحتاج إلى تأمل وتوقف عندها من جانب العقيدة، وقد رأينا أهمية التعليق عليها، وبيان وجه الصواب فيها.

وأما المنهج الذي سلكناه في القضايا والمسائل العقدية التي خالف فيها المؤلِّف مذهب السلف فهو: بيان وجه مخالفته للسلف، وتوضيح الصواب الموافق لعقيدة أهل السنة والجماعة، وذلك بالاعتماد على الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح وتطبيق القواعد والضوابط والأصول المرعية التي منها:

١- أن نصف الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ في النفي والإثبات، ولا يتجاوز القرآن والحديث، والقول في صفات الله كالقول في ذاته، كما أننا لا نفرق بين الصفات بإثبات بعضها، وتأويل بعضها، حتى لا نقع في التناقض، بل نثبت ما دلت عليه آيات الصفات وأحاديثها من المعاني، إثبات وجود لا إثبات تكييف.

٢- الألفاظ المجملة التي يوردها المتكلمون في مباحثهم ويردّون بها الحق الذي في الكتاب والسنة ليست نصوصاً شرعية، بل هي اصطلاحات خاصة بالمتكلمين، وقد أنكرها عليهم السلف، فلا تقال في حق الله لا نفياً ولا إثباتاً.

٣- الأصل في باب العقيدة النقل، فما لم يثبت عن السلف فهو نَقْلٌ للترك،

وعليه المعول في إبطال المحدثات والبدع كلها في هذا الباب.

وقد عنينا بإثبات كلام المحققين من أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن قيم الجوزية مهما وجدنا إليه سبيلاً، فهم أقدر منا على بيان عقيدة السلف، وأحرص على تحرير العبارات.

وقد راعينا الإيجاز في تعليقاتنا على كلام القسطلاني إلا إذا اقتضى المقام مزيداً من التفصيل والبيان فإننا نتوسَّع بعض الشيء.

طبعة الكتاب:

أصدر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة الجزءَ الأولَ من الكتاب، بتحقيق الشيخين: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، وذلك في (٣٤٤) صفحة، ويشتمل على أول الكتاب إلى فقرة «خاتمة في حفظ القرآن والاجتهاد في تحرير النطق بلفظه».

ويمثل هذا الجزء (٨٧) ورقة من المخطوطة الأمّ التي اعتمدها المحققان.

وقد حُقِّق الجزء اعتماداً على أربع نسخ مخطوطة، ووعد المحققان بمتابعة إصدار الأجزاء التالية، ولم يتسنَّ لهما إصدار شيء. ولا نعلم أن للكتاب طبعة غيرها، ومن هنا صحَّ العزم على الشروع في تحقيقه كاملاً.

وفي نهاية المطاف صنعنا فهارس تفصيلية شملت:

* فهرس الآيات القرآنية.
* فهرس الأحاديث والآثار.

* فهرس الأعلام.
* فهرس الكتب.
* فهرس الأشعار.
* قائمة المصادر والمراجع.
* فهرس الموضوعات.

أما الآيات القرآنية فقد تمت فهرستها حسب تسلسل السور في القرآن الكريم، ثم ترتيب الآيات في كل سورة، وابتدأنا باسم السورة عنواناً لها، وذكرنا تحت هذا العنوان رقم الآية، فأرقام الصفحات التي وردت فيها هذه الآية. وأسقطنا من فهرسة الآيات ذِكْرَ مواضع ورود الآيات التي يُذْكر سرد قراءاتها في الفرش من سورة الفاتحة إلى سورة الناس؛ لكيلا تتضخم هذه الفهرسة. فإن رغب القارئ في الوصول إلى التفصيل في آية بعينها عاد إلى الفرش نفسه إلى مكانها. وأما ما عدا ذلك كأن يستشهد بآية في غير الفرش، فذكرناه حسب المنهج السابق. ولم نميز بين قراءة وأخرى، متواترة أو شاذة.

وأما الأحاديث والآثار فتمَّتْ فهرستها وفق حروف المعجم مراعين أوائل الحروف وثوانيها وثوالثها، مثال ذلك تسلسل الكلمات: ما، مال، مالك، ما له، ما لي، وأغفلنا (أل) التعريف، كما أننا لم نحتسب عبارات الدعاء والثناء في الترتيب مثل: عزَّ وجلَّ، تبارك وتعالى، ﷺ.

وأما الأعلام فقد تمَّ ترتيبها وسَرْدُها وفق حروف المعجم، مراعين الأوائل والثواني والثوالث، وأسقطنا (أل) التعريف، وألفاظ أب وأم وابن وابنة. ولم نفهرس مواضع ورود القراء، وما أُلحق بهم من طرقهم؛ نظراً لكثرتهم، وإنما

اكتفينا بذكر موضع ترجمتهم الذي ورد في الحاشية.

وقمنا بفهرسة الكتب التي ذكرها المؤلِّف مرتبة على حروف المعجم. وأما فهرس الأشعار فرتَّبناه حسب حرف الروي الساكن، فالمفتوح، فالمضموم، فالمكسور.

ثم يأتي سَرد قائمة المصادر والمراجع وفق عناوين المصنفات بالترتيب المعجمي، مراعين الأوائل والثواني والثوالث، وبدأنا بعنوان الكتاب، فمؤلفه، فمحققه، فدار نشره، فمكان النشر، فرقم الطبعة، فتاريخ الطبع.

واختتمنا هذه الفهارس بموضوعات الكتاب في جميع أجزائه متسلسلة وفق ورودها في الكتاب، وألحقنا بكل مجلد من المجلدات التسعة فهرساً يشتمل على موضوعات ذلك المجلد.

د- وصف النسخ الخطِّية:

لقد تيسَّر الوقوف على عدد كبير من النسخ الخطِّية للكتاب، أكثرها تامٌّ، والقليل منها ناقصٌ، وقد كانت هذه النسخ وافية -بحمد الله- لإخراج نص الكتاب بصورة متكاملة هي أقرب ما تكون إن شاء الله إلى النص الذي وضعه المؤلِّف.

وإليك وصف هذه النُّسخ، حسب أهميتها، ومدى اعتمادها في إخراج نص الكتاب، وذلك على النحو التالي:

١- نسخة المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد الوطنية) بدمشق (ش):

وتقع في جزأين، الأول برقم (٣٢٠) ٣١- القراءة، ويقع في (٣١٥) ورقة، في كل ورقة (٢٥) سطراً، ومقاسها: ٢١×١٥سم، وهذا الجزء

يبدأ من أول الكتاب، وينتهي بسورة «الأنعام». والجزء الثاني رقمه في المكتبة المذكورة (٣٢١، ٣٢٢) ٣٢، ٣٣- القراءة، ويقع في (٣٦٦) ورقة، في كل ورقة (٢٥) سطراً، ومقاسها: ٥, ٢١×١٥سم، ويبدأ هذا الجزء من أول سورة الأعراف حتى نهاية الكتاب. وبهذا تكون هذه النسخة كاملة لا نقص فيها. والنسخة مكتوبة بخط نسخي جيد وواضح.

وهذه النسخة من أهم النسخ وأقدمها، إذ كُتب الجزء الأول منها في حياة المؤلِّف، فقد جاء في آخر هذا الجزء انتهاء ناسخها منها في ذي الحجة سنة (٩٢١هـ)، أي: قبل وفاة المؤلِّف بعامين.

وناسخ هذا الجزء هو: أحمد بن محمد المدني، والظاهر أنه من أهل العلم؛ يتضح ذلك من إثبات المؤلِّف له سماعه للكتاب وقراءته له عليه بخطه، ففي الورقة (١٠) من الجزء الأول ما نصُّه: «بلغ مقابلةً وقراءةً بأصله على مؤلفه أحمدُ بن محمد المدني، صَحَّح ذلك وكتبه مؤلفه».

كما أُثبت خطُّ المؤلِّف في هذا الجزء في مجالس السماع لجماعة آخرين غير الناسخ المذكور، وذلك في واحد وتسعين مجلساً، تنتهي عند الورقة (٢٢٣) من هذا الجزء، وليس ثمة سماعات في بقية الكتاب.

ومن أبرز هؤلاء الذين قرؤوا النسخة على المؤلِّف: الشيخ شهاب الدين، والشيخ شمس الدين قريش، والشيخ أبو العباس المقدسي، وغيرهم، ومن أمثلة هذه السماعات، قول المؤلِّف في الورقة ١٤٤/ أ: «الحمد لله، ثم بلغ الشيخ العلَّامة شهاب الدين المديني نفع الله به قراءةً عليَّ، والشيخ قريش...

سماعاً على مؤلفه». وقال في ق ١١٣/ أ: «ثم بلغ الشيخ شهاب الدين نفع الله تعالى به قراءةً، فسمعه الشيخ قريش والذكي زكي الدين ونور الدِّين... وأجزتُ كلّاً... مؤلفه عفا الله عنه».

وتستمر هذه السماعات بالنسخة حتى الورقة (٢٢٣) من الجزء الأول ثم تخلو النسخة منها حتى نهاية الكتاب.

وهذا القدر من هذه النسخة مصحَّحٌ، وعليه تعليقات وفوائد، ومقابل على أصل المؤلِّف كما تقدَّم، وحتَّى الجزء الثاني منها، والذي ليس عليه سماعات المؤلِّف فيه ما يدل على المقابلة أيضاً، فقد كتب في آخر هذا الجزء: «بلغ مقابلةً على حسب الطاقة في مجالس، آخرها: نهار الأربعاء سادس رجب سنة ١٠٩٧هـ».

وقد تبيَّن لنا من خلال التدقيق في جُزْأَي هذه النسخة أنَّ الجزء الأوَّل أكثر دقةً وتصحيحاً من الجزء الثاني؛ وذلك لما تقدَّم من عناية المؤلِّف بالجزء الأول؛ وأنه قرئ عليه، الأمر الذي لم يتهيأ للجزء الثاني.

ولم يدوَّن في آخر الجزء الثاني من هذه النسخة اسم ناسخها، ولا تاريخ الانتهاء من النسخ، إلّا أنَّ خط هذا الجزء قريبٌ جدّاً من خط الجزء الأول، مما يرجح أن الناسخ للجزأين شخصٌ واحد.

وفي آخر هذه النسخة التصريحُ بأنَّها مُبيَّضَة الكتاب، وذكر تاريخ الانتهاء من هذا التبييض، إذ جاء: «وقد انتهى تبييضُ هذه النسخة يوم السبت، ثاني شعبان المكرم، سنة إحدى وتسعمئة، وذلك بعد حذف كثير من المُسوَّدة التي كان انتهاؤها في يوم الخميس، خامس شهر شعبان سنة تسعمئة، وزيادة

فوائد مهمة ومن ثمَّ صارت المسودة مرجوعاً عنها».

وهـذا النصُّ يبيِّنُ أهمية هذه النسـخة، من جهة عنايـة المؤلِّف بها: تبييضاً، وحذفاً لبعض ما في المسودة، وزيادة فوائد مهمة، وبذلك تكون هذه النسخة تحت نظر المؤلِّف واهتمامه وعنايته حتى آخر الكتاب.

وعلى هذه النسـخة أسـماء واقفيها، وواقف الجزء الأول هو: الحاج محمد باشـا والي الشـام، بتاريـخ (١١٩٠هـ)، وواقـف الجـزء الثـاني هـو: الحاج عبـد الله باشـا بن الحاج محمد باشـا، وذلك بتاريخ (١٢١٢هـ) وواضح أنَّه ولدُ الواقف للجزء الأول.

ولأجل المزايا المتقدِّم ذكرها لهذه النسخة، والتي أهمها:

* أنَّهـا من أقدم النسـخ؛ إذ كتـب الجزء الأول منها في حياة المؤلِّف سـنة (٩٢١هـ).
* وأنَّها قُرئ عليه الكثير منها، وعليها خَطُّه بالسماع والإجازة.
* وأنَّ الجزء الأوَّل منها مقابلٌ ومصحَّحٌ ومُعَلَّقٌ عليه.
* وأنَّها تُمثِّل مبيضة الكتاب منقَّحاً ومزيداً عليه فوائد ليست في المسودة.

لأجل هذه المزايا وغيرها تُعَدُّ هذه النسخة من أجود النسخ المعتمد عليها في إخراج هذا الكتاب، وفي مقدمتها، على الرغم مما يعتريها من بعض الأوهام والأخطاء، وما يقبل الاستدراكات العلمية، وبخاصة في الجزء الثاني منها كما مضى.

٢- نسخة مكتبة الفاتح بإستانبول، تركيا (هـ):

وهـي محفوظـة في مكتبـة الفاتـح برقـم (٩٣٤)، وهـي مـن النسـخ التي

وصلتنا أخيراً بعدما قطعنا شوطاً كبيراً في نَسْخ الكتاب وتحقيقه، لكنها وثيقة الصلة بالنسخة التي قبلها (ش) كما سيتضح من وصفها، وعرض معلوماتها.

النسخة كاملة، تقع في (٣٩٧) ورقة، وهي عبارة عن جزأين في مجلد واحد، ينتهي الجزء الأول بسورة الأنعام عند الورقة (١٨٥)، ويبدأ الجزء الثاني بسورة الأعراف من الورقة (١٨٦) إلى آخر الكتاب، بلا فَصْلٍ بين الجزأين.

تعددت خطوط هذه النسخة، فأول النسخة كتب بخط نسخي دقيق وجميل، وذلك إلى الورقة (٢١)، ثم من الورقة (٢٢) تغيَّر خط النسخة فأصبح قريباً جداً من خط نسخة (ش) المتقدمة، وذلك إلى منتصف الورقة (٣١)، ثم من الورقة (٣١-٤٦) عادت إلى الخط الدقيق الذي بدأت به، ثم من منتصف الورقة (٤٧) وحتى آخر الكتاب تَوَحَّد خطها الذي يكاد يتفق مع خط نسخة (ش) السابقة.

وأهم ما يلاحظ على هذه النسخة: وجود كثير من الحواشي والتعليقات والتصحيحات، كما أنَّ فيها كثيراً من المسح والتعديل، والإلحاقات، التي يَتَبَيَّن بالمقابلة مع النسخ الأخرى أنها من صلب الكتاب؛ إذ كُتبت على حواشي النسخة مع الإشارة إلى موضعها في الصلب بعلامات إلحاق.

وإضافة إلى ما سبق من اتفاقها مع نسخة (ش) السابقة في الخطِّ في أكثرها، مما يعني أنَّ ناسخهما واحد، فإنَّ النسختين اتفقتا أيضاً في مواضع السماعات المثبتة بخط المؤلِّف، مع زيادة سماعات هذه النسخة (هـ) عمَّا في نسخة (ش).

ومن الأمثلة على هذا الاتفاق في مجالس السَّماع التي بخط المؤلِّف: ما جاء في نسخة (ش) الورقة (١١٣/ أ) من قوله: «ثم بلغ الشيخ شهاب الدين نفع الله تعالى به قراءةً، فسمعه الشيخ قريش والذكي زكي الدين ونور الدين... وأجزت كلّاً...» يقابل ذلك في نسخة (هـ) الورقة (٤٩/ ب) ما نصه: «ثم بلغ الشيخ شهاب الدين وقريش ورفيقاه: زكي الدين... سماعاً على مؤلفه». ثم زادت النسخة (هـ) قوله: «ثم بلغ الشيخ شرف الدين بن...».

وفي بداية الجزء الثاني من هذه النسخة وقفٌ للمؤلِّف رحمه الله، ونصه: «الحمد لله وحده، وقَف سَيِّدُنا الشيخ العلاَّمة العمدة شهاب الدين أبو العباس أحمد القسطلاني الشافعي -أدام الله النفع بعلومه- هذا الجزء، وما قبله وما بعده على سيدنا الشيخ العلامة العمدة شمس الدين...[1] الشافعي، أمدَّ الله في حياته بالنفع به، ويكون مقرُّه في يده، ثم من بعده -فسح الله في أجله- برواق الجبرت». ثم جاء في الورقة (١٩٨) تأكيد لهذا الوقف.

وفي آخر هذه النسخة كتبت العبارة التي ختمت بها النسخة (ش) والتي تفيد تاريخ الانتهاء من تبييض الكتاب، والرجوع عن مسودته.

وبناءً على هذا يمكننا القول بأنَّ هذه النسخة كانت بين يدي المؤلِّف يصحح فيها وينقح، ويزيد وينقص، وأنَّ أكثرها مقروءٌ عليه؛ بدليل إثبات مجالس السَّماع عليها بخطه، وأنَّ نسخة (ش) السابقة تعدُّ مرحلة تالية لهذه النسخة، كما يدلُّ عليه اتفاق خط ناسخها، فيكون قد أعاد كتابتها فأدخل

(١) في هذا الموضع كلمة غير واضحة، ولعلها: (الدهشوري).

الزيادات الملحقة في حواشي النسخة (هـ) في أماكنها من المتن، وأسقط منها ما كان مضروباً عليه، وألغى الفراغات ومواضع البياض التي تركها المؤلِّف، فغدت بذلك نسخة (ش) منقحة مبيَّضة من نسخة المؤلِّف الأصلية، ثم قُرئت كلتاهما على المؤلِّف من قِبَل جماعةٍ من أهل العلم من تلاميذ المؤلِّف، فأثبت لهم خطَّه بذلك في مجالس السَّماع في قسمٍ كبير منها كما سبق بيان ذلك.

ولعل وقفية المؤلِّف السابقة لهذه النسخة (هـ) يؤكد اختصاص هذه النسخة به، ولذا فإنَّ هذه النسخة تلتقي مع نسخة (ش) في الأهمية والمكانة ودرجة الاعتماد عليها.

وعلى الرغم من اطلاع المؤلِّف على نسختي (ش) و(هـ) فقد فات النسختين تحرير بعض المسائل، ووقعت فيهما بعض الأوهام والأخطاء، وهذا ما لمسناه من واقع المقابلات بين النسخ التي وقفنا عليها، وبالرجوع إلى المصنفات الموثوقة في علوم القراءات، مما اضطرنا إلى إتمام البحث في بعض المسائل العلمية، وتصحيح ما وجدنا من أوهام وأخطاء على نحوٍ مركَّز ومختصر، وذلك في حواشي الكتاب، كما بَيَّنَّا ذلك في منهج التحقيق.

٣- نسخة مكتبة الفاتح بإستانبول، تركيا (ح):

وتقع هذه النسخة كذلك في جزأين، الأول محفوظ في المكتبة المذكورة برقم ٤ [٣٢]، ويقع في (٤١٠) ورقة، وينتهي بنهاية سورة الأنعام، والثاني برقم ٤ [٣٣] ويقع في (٣٩٩) ورقة، ويبدأ من سورة الأعراف إلى آخر الكتاب. وكلُّ ورقة مؤلفة من صفحتين، في كل صفحة (٢٣) سطراً. وخط النسخة جيِّد حديث.

وأما تاريخ نسخها: فقد فرغ من نسخ الجزء الأول سنة (١٠٩٣هـ)، وفرغ من نسخ الثاني سنة (١٠٩٤هـ)، والناسخ للكتاب هو: خادم القرَّاء الحاج محمد بن الحاج مصطفى الإمام بجامع السلطان أحمد خان.

وورد عنوان الكتاب على هذه النسخة: «الإشارات في علم القراءات».

وهذه النسخة كاملة، وهي نسخة جيدة، عليها كثير من التعليقات والفوائد في: علوم القرآن، والفقه، واللغة، وتراجم الأعلام، وشرح الغريب، وهذه التعليقات كثيرة في الجزء الأول من الكتاب، ثم تناقصت حتى تلاشت تماماً في الثلث الأخير من الكتاب.

والظاهر أنَّ كاتب النسخة متمكن من علوم القرآن، مما كان له أثرٌ في هذه التعليقات التي غالباً ما كان يُذيِّلها بأسماء من نُقلت عنه من أهل العلم، وأسماء الكتب التي نَقَل عنها.

كما أنَّ النسخة مُصحَّحةٌ ومقابلةٌ، فقد وُجد عليها في جـ٢ (ق ٢٦٩/ ب) عبارة: «بَلغَ مقابلةً وتصحيحاً»، وقد أفدنا منها في استدراك بعض العبارات والكلمات الساقطة من النُّسخ الأخرى.

وقد ألحق في أول النسخة وآخرها فوائد متعدّدة أكثرها في القراءات والتجويد، وعليها وقف باسم أبي الفتح سلطان محمد خان غازي.

وقد شاركت هذه النسخة النسختين السابقتين في وجود العبارة التي تفيد تاريخ الانتهاء من مسوَّدة الكتاب ومبيَّضته.

وبالجملة فهي نسخة جيدة ومهمة، استفدنا منها كثيراً في إخراج نص الكتاب.

٤- نسخة جامعة برنستون بأمريكا (ن):

وهي محفوظة بمكتبة جامعة برنستون جاريت، بالولايات المتحدة الأمريكية برقم (١٢٣٠)، وتقع في (٣١٠) ورقة، تمثل نصف الكتاب، إذ تنتهي بنهاية سورة الأنعام، وتشتمل كلُّ صفحة من صفحاتها على (٣٣) سطراً، وخطها جيد.

وقد فَرغ الناسخُ من نسخها سنة (١١١٣هـ)، وناسخها هو: عليُّ بن محسن بن علي، أبو الصلاح، الصَّعيدي، الوفائي، المالكي، المقرئ ت بعد سنة (١١٣٠هـ)[1]. وواضحٌ أنه من أهل العلم بالقراءات كما يظهر ذلك من تعليقاته على مواضع كثيرة من النسخة، وله تعقباتٌ واستدراكات تدلُّ على معرفة بهذا الشأن.

والنسخة مصححة ومقابلة على نسخة المؤلِّف، ومنها نُسخت، كما صرَّح بذلك كاتبها في عِدَّة مواضع، من ذلك قوله: «بلغَ مقابلةً على خطِّ مؤلفه، ومنه كُتب»[2].

كلُّ هذه المزايا جعلتها من النسخ المهمة التي اعتمد عليها في المقابلة، واستدراك بعض الفوائد والتصحيحات، على ما فيها من نقص.

٥- نسخة دار الكتب المصرية (غ):

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (١٦١/ قراءات)،

---

(١) انظر: هدية العارفين ١/ ٧٦٥، الأعلام ٤/ ٣٢٣.

(٢) وقد تكررت هذه العبارة في مواضع عديدة، منها: ق ١٢، ٢٣، ٣٤، ٧٤، ١٠٢، ١٣٣، ١٧٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٩٥.

وهي نسخة كاملة، تقع في جزأين، الأول: من بداية الكتاب حتى نهاية سورة الأنعام، ويقع في (٤٠٠) ورقة، والثاني: من بداية سورة الأعراف حتى نهاية الكتاب، ويقع في (٤٠١) ورقة، وكل ورقة مؤلَّفة من صفحتين، بكل صفحة (٢٥) سطراً، ومقاسها ٥,٢٢×٥,١٦ سم.

وخط النسخة نسخي جميل وواضح، وقد نسخت في سنة (١١٥٩هـ) كما ورد في آخرها، ولم يعرف ناسخها.

وهذه النسخة جيدة في الجملة، وعليها بعض التصحيحات والتعليقات، واسْتُدرك منها بعض السقط الواقع في النسخ الأخرى.

وفي آخرها عبارة: «قال الشيخ: فرغت من تسويده يوم الخميس خامس شهر شعبان سنة تسعمئة». وبالتالي فهي تشارك النسخ السابقة في إثبات تاريخ الانتهاء من مسوَّدة الكتاب.

٦- نسخة المكتبة السليمانية بإستانبول (س):

وهي محفوظة في المكتبة السليمانية برقم (٥٠)، وهي نسخة كاملة، وتقع في مجلد واحد عدد أوراقه (٥٠٦) ورقة، مؤلَّف من جزأين: الأول ينتهي -كسائر النسخ- بنهاية سورة (الأنعام)، ويقع في (٢٧٠) ورقة، والثاني يبدأ (بالأعراف) وينتهي بنهاية الكتاب، ولا فصل بين الجزأين، بل كتب على الحاشية: «آخر الجزء الأول، وأول الجزء الثاني».

والنسخة كاملة، وخطها نسخي واضح، وقد نسخت عام (١١٦٥هـ)، وناسخها هو: محمد بن حميد بن حجازي الحاتمي الأحمدي الشافعي، وعليها بعض التصحيحات والتعليقات.

وعلى النسخة «وقف الحاج حسن بن عبد الله الأسْربي على محمد بن محمود المدني، وجعله ناظراً عليه، وإذا مات فعلى من يستحقه من أهل العلم».

٧- نسخة مكتبة عاطف أفندي، بإستانبول، تركيا (ط):

وهي محفوظة في المكتبة المذكورة برقم (٤٦)، وتقع في مجلد واحد يشتمل على (٢٨٣) ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٣٥) سطراً، وهي نسخة كاملة، وخطها نسخي جميل وواضح، وهو خط دقيق.

وورد عنوان الكتاب على غلافها: «لطائف الإشارات لفنون العبارات في القراءات الأربعة عشر».

وهي من النسخ القديمة؛ إذ نسخت بعد وفاة المؤلِّف بسنتين، وذلك عام (٩٢٥هـ)، في التاسع والعشرين من رمضانه، وناسخها هو: عبد الوهاب ابن إبراهيم الحلبي الشافعي.

وعلى النسخة بعض التصحيحات القليلة.

وألحق الناسخ في آخرها صورة إجازة المؤلِّف للعلامة شمس الدين بن الدُّهن الحلبي محمد بن علي بن أحمد، المتوفى (٩٢٥هـ) بجملة من مؤلفاته، وما قرأه عليه من كتب هذا الفنِّ، ووصفه بـ«الشيخ الإمام الفاضل العالم العلَّامة الكامل البارع... شيخ القُرَّاء، وإمام الإقرَاء».. وهي إجازة مطوَّلة ضمَّنها المؤلِّفُ جملةً من أسانيده بمروياته ومسموعاته استغرقت قريباً من ورقة كاملة.

والناسخ لهذه النسخة تلميذُ ابن الدُّهن المُجاز وبَلَدِيُّه، ولا شك أنَّ هذا الناسخ اتصل إسناده بالمؤلِّف القسطلاني من جهة شيخه ابن الدُّهن المذكور برواية هذا الكتاب وغيره. وتاريخ هذه الإجازة سنة (٩١٥هـ).

فهـذه النسـخة جيدة ومهمة وقيِّمة، من جهة قِدمِهـا وقُربها جدّاً من عهد المؤلِّف، ولوجود هذه الإجازة من المؤلِّف لشيخ ناسخها.

٨- نسخة مكتبة الأسد الوطنية بدمشق (د):

وهـي محفوظة بالمكتبـة المذكورة برقـم (٣١٩)، ورقم الفيلـم (٢٦٤٧)، وتقع في (٣٨٠) ورقة، وكل صفحة من صفحاتها فيها (٣٣) سطراً.

وقد نُسـخت هذه النسـخة سنة (٩٨٨هـ)، وناسـخها هو: صلاح الدين النُّشرتي الشـافعي المصري الأزهري، وسـاعده بعض أولاده، وذلك بحلب كما نص عليه في آخر النسخة.

وهي نسـخة مصححة ومقابلـة، وعليها بعض التعليقـات، وقد وجد في نهاية كل ورقة منها عبارة «بلغ مقابلة».

وقد ألحقت بآخرها الإجازة المذكورة في نسـخة (ط) التي قبلها، ويغلب على الظن أنَّ هذه الإجازة بخط المؤلِّف، والظاهر أنَّ بين هذه النسخة والتي قبلها ارتباطاً، فالناسخ لـ(ط) حلبيٌّ كما مضى، وهو شافعي، والناسخ لـ(د) شافعي كذلك، وقد نسخها في حلب، وأُلحقت الإجازة المذكورة بالنسختين أيضاً، كما أنَّه لوحظ اتفاقٌ بينهما أثناء المقابلة في كثير من المواضع التي تختلف فيها النسخ الأخرى، ولذا يمكن القول بأن إحداهما -وهي المتأخرة (د)- نسـخت من الأخرى، والنسختان على كل حال جيدتان، وتساعدان في إقامة نص الكتاب وإخراجه.

٩- نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (ف):

وهـي محفوظـة في المركـز برقـم (٣٦١٤/ A) ٩٢، وتقـع في (٥٠٢) ورقـة، وقد وُضـع عليها أرقامٌ للصفحات بجانب أرقـام اللوحات، فبلغت

(١٠٠٩) صفحة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٧) سطراً، ومقاسها: ١٩,٥×٢٨,١ سم.

والنسخة كاملةٌ، وفي أولها خرومٌ أو أثرُ مدادٍ بمقدار خمسة أوراق، مما أدَّى إلى عدم وضوح الكلمات فيها.

وقد كتبت النسخة بخط نسخي جميل، وذلك إلى منتصف اللوحة (٣٨٠)، ثم تغيَّر الخط من هذا الموضع إلى آخر النسخة.

وتاريخ نسخها هو: شهر ذي الحجة، سنة (١٠٢٩هـ)، ولا يعرف اسم ناسخها.

والنسخة عليها بعض التصحيحات والتعليقات، ويبدو أنَّ بعضاً من القسم الأول منها مقابلٌ لوجود كلمة (بلغ) في مواضع من هذا القسم، ثم تختفي هذه الكلمة في القسم الثاني ذي الخط المغاير.

وفي هذه النسخة بعض التصحيفات، وسقط لبعض الكلمات والأسطر، وعليها تمليك يرجع إلى الشيخ علي العادلي بن الحاج شعبان المحلاوي.

١٠- نسخة دار الكتب المصرية (خ):

وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٤٩) قراءات، وهي نسخة كاملة، تقع في جزأين، ينتهي الأول بسورة (الأنعام)، ويقع في (٣٧٥) ورقة، والثاني يبدأ من سورة (الأعراف) إلى آخر الكتاب، ويقع في (٢٨٧) ورقة.

وهذه النسخة كُتبت في القرن الثاني عشر، في تواريخ مختلفة، وعلى يدِ نُسَّاخ مختلفين، وذلك على النحو التالي:

١- من أول الكتاب إلى نهاية ست عشرة كراسة نسخت على يد: حسين

أفندي ولد الحاج سعيد الإنكشاري، بالمدينة المنورة، ثم قُتل هذا الناسخُ ظلماً -كما كتب على النسخة- سنة (١١٥٧هـ).

٢- استكمل الجزء الأول بمصر بعد تسع سنين، بعد أن فُقِدَ أصل الكتاب بالمدينة، وتمَّ ذلك على يد: أحمد بن شمس الدين محمد الأزهري الشافعي، وذلك سنة (١١٦٦هـ).

٣- ثم نجز الجزء الثاني على يد أحمد الأزهري السابق، وذلك في سنة (١١٦٨هـ).

والنسخة على هذا منسوخة من نسختين مختلفتين، وليس فيها تصحيحات ولا تعليقات، ولا أثر فيها لمقابلةٍ، وفيها بعض السقط.

وعلى النسخة وقف باسم الأمير أحمد أغا باش جاويش، وجعل مقره «جامع شيخون» تحت يد إمامه، وذلك بتاريخ (١١٩٣هـ).

١١- نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (ب):

وهي محفوظة في المكتبة المذكورة برقم (٢/ ١٣٥٨٧/ مجاميع) وتقع في جزأين، الأول في (٣٤٧) ورقة، والثاني في (٣٥٥) ورقة، ومنها صورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم (١٦٤٩/ ٢)، وهي نسخة كاملة.

خط النسخة نسخي، وتاريخ الانتهاء من نسخها هو: ١٥ ربيع الأول، سنة (٩٦١هـ)، وناسخها غير معروف.

عليها بعض التعليقات القليلة، ووضع عليها عناوين لبعض المباحث، وألحق بآخرها بعض الفوائد، منها: رسالة في أحكام التجويد لشيخ الإسلام

الطبلاوي المصري الأزهري، فرغ من تعليقها سنة (٩٥٤هـ)، وهي بخط محمد بن أحمد البلتاجي الدقدوسي، كتبها سنة (١٠٥٩هـ)، وهذه النسخة تصويرها رديء وغير واضح، لذا لا يصلح الاعتماد عليها كثيراً.

١٢- نسخة دار الكتب المصرية (ص):

وهي محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٤٠٦) قراءات، وتقع في جزأين كسائر نسخ الكتاب، الأول في (٢٥٨) ورقة، ينتهي بسورة (الأنعام)، والثاني في (٢٦٩) ورقة، ويبدأ من سورة (الأعراف) إلى آخر الكتاب. وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٧) سطراً.

وهذه النسخة متأخرة جداً؛ إذ كتبت في القرن الرابع عشر الهجري، فتاريخ نسخها هو: ٢٦ من شهر صفر (١٣٢٣هـ)، وناسخها هو: محمد المجذوب.

وعليها وقف باسم السيد أحمد الحسيني بن السيد يوسف الحسيني، بتاريخ النسخ نفسه، وعليها إهداء من حضرة السيد حسين الحسيني نجل الواقف بتاريخ (١٩٢١م).

والنسخة كتبت بخط رقعي رديء، ولا اعتماد عليها في النَّسخ، وقد أفدنا منها أثناء المقابلة تصحيح بعض الأخطاء والتصحيفات.

١٣- نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب (ر):

وهي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط، مخطوطات الأوقاف بالمغرب برقم (١١٠٤) ق، وعنها مصوَّرة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية برقم (٣٠٢٠).

والذي وَصَلَنا من هذه النسخة نصفُ الكتاب تقريباً؛ إذ تنتهي كسابقتها بنهاية سورة (الأنعام)، وكتب في نهاية هذا الجزء: «تمَّ الجزء الأول، يتلوه الجزء الثاني من سورة (الأعراف)». وعدد أوراقها (٦٩٩) ورقة.

وكتبت بخط مغربي واضح، ولا يعرف ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

وهي نسخة جيدة في الجملة؛ فعليها تصحيحات، ومقابلةٌ كما يدل على ذلك عبارة «بلغ مقابلةً» الموجودة في مواضع كثيرة من حواشي النسخة، كما أنها قليلة السقط والتصحيف، ولذا فقد استفيد منها -على نقصها- في المقابلة وإصلاح بعض الأخطاء والتصحيفات.

١٤- نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب أيضاً (م):

وهي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت الرقم (١١٠٨) ق، والموجود منها من أول الكتاب إلى نهاية سورة الأنعام وهو الجزء الأول من الكتاب، وعدد أوراق هذا الجزء (٦١٠) ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٥) سطراً، ومجموع كراساتها: إحدى وثلاثون كراسة، كما جاء الترقيم بذلك على حاشية النسخة.

والنسخة كتبت بخط نسخي جميل، وتاريخ نسخها هو: ذو القعدة سنة (١٠٦١هـ)، وناسخها هو: أحمد بن محمد بن عبد الغني.

وعليها تصحيحات وتعليقات مهمة، ويظهر أنها لكاتب النسخة نفسه، مما يُرجِّح أن يكونَ من أهل العلم بالقراءات، كما وضع على حواشي النسخة عناوين توضيحية للمباحث والفوائد المهمة، صُدِّرت في أكثرها بقول الكاتب: «قف على كذا...» ولا أثر للمقابلة في هذه النسخة؛ لذا فإنَّ فيها

بعض السقط والتصحيف.

١٥- نسخة الخزانة التيمورية، بالقاهرة (ت):

وهي محفوظة بالخزانة التيمورية، بدار الكتب القومية، بالقاهرة برقم: ٣٦٦/ تفسير تيمور [١/ ٥٤]. وعنها مصوَّرة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، برقم (٢٢٤٩).

وهذه النسخة لدينا منها الجزء الثاني فقط، ويبدأ بسورة (الأعراف) إلى نهاية الكتاب، ويقع هذا القدر في (٥٢٤) صفحة، في كل صفحة (٢٧) سطراً.

وهي من النسخ المتأخرة؛ إذ إنها نسخت في ذي القعدة (١٣٢٣هـ)، وناسخها هو: محمد بن عبد القادر المجذوب، وذلك بميدان الحصى الفوقاني[١] بدمشق، وهي بذلك تتفق مع نسخة (ص) في اسم الناسخ وسنة النسخ، مع الاختلاف في شهر النسخ فقط، وعليها وقف باسم أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور.

* * *

(١) انظر: الدارس في تاريخ المدارس ١/ ٨٦، ٢/ ٢٧.

نماذج مصورة من النسخ الخطية

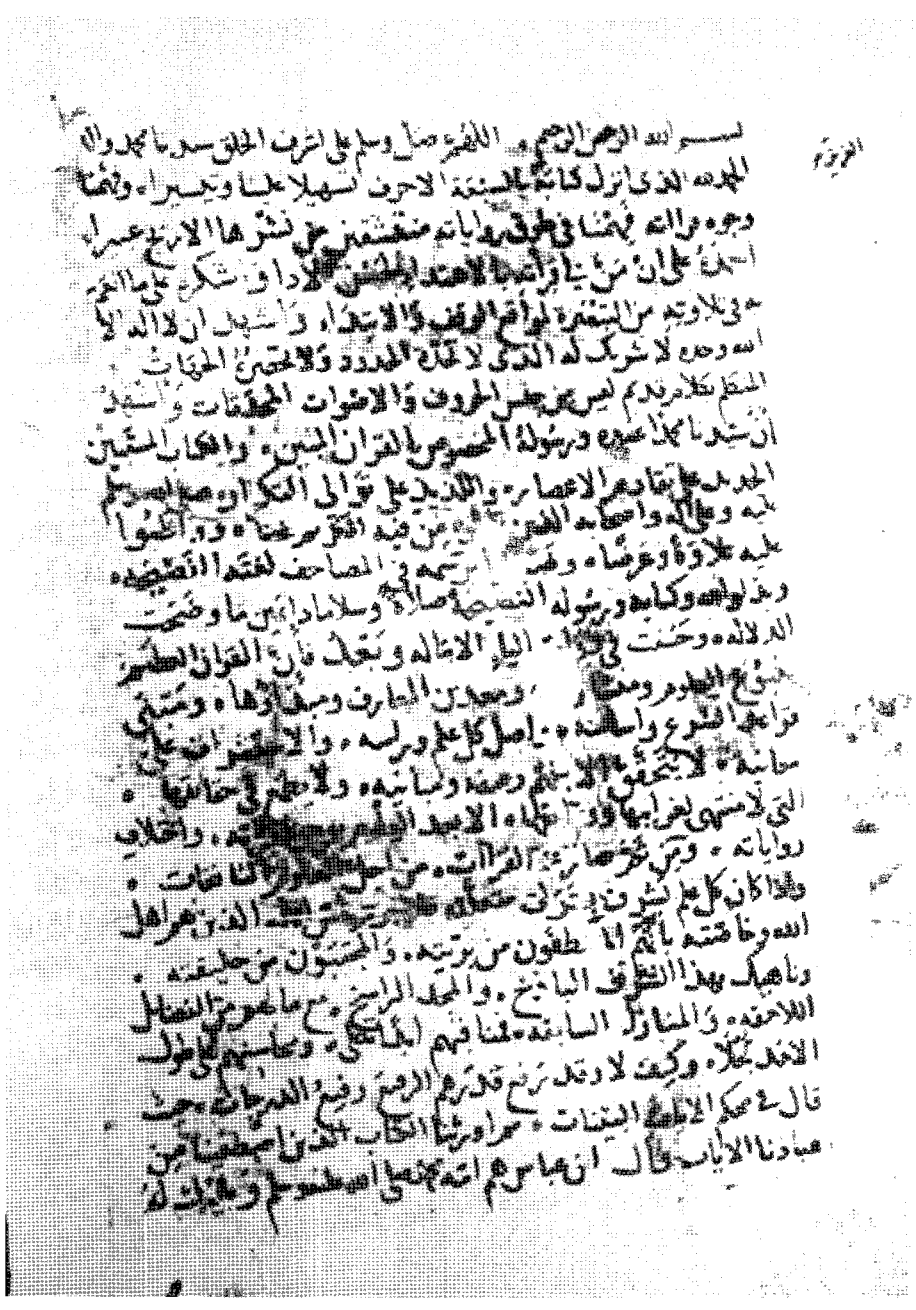

صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول من نسخة (ش)

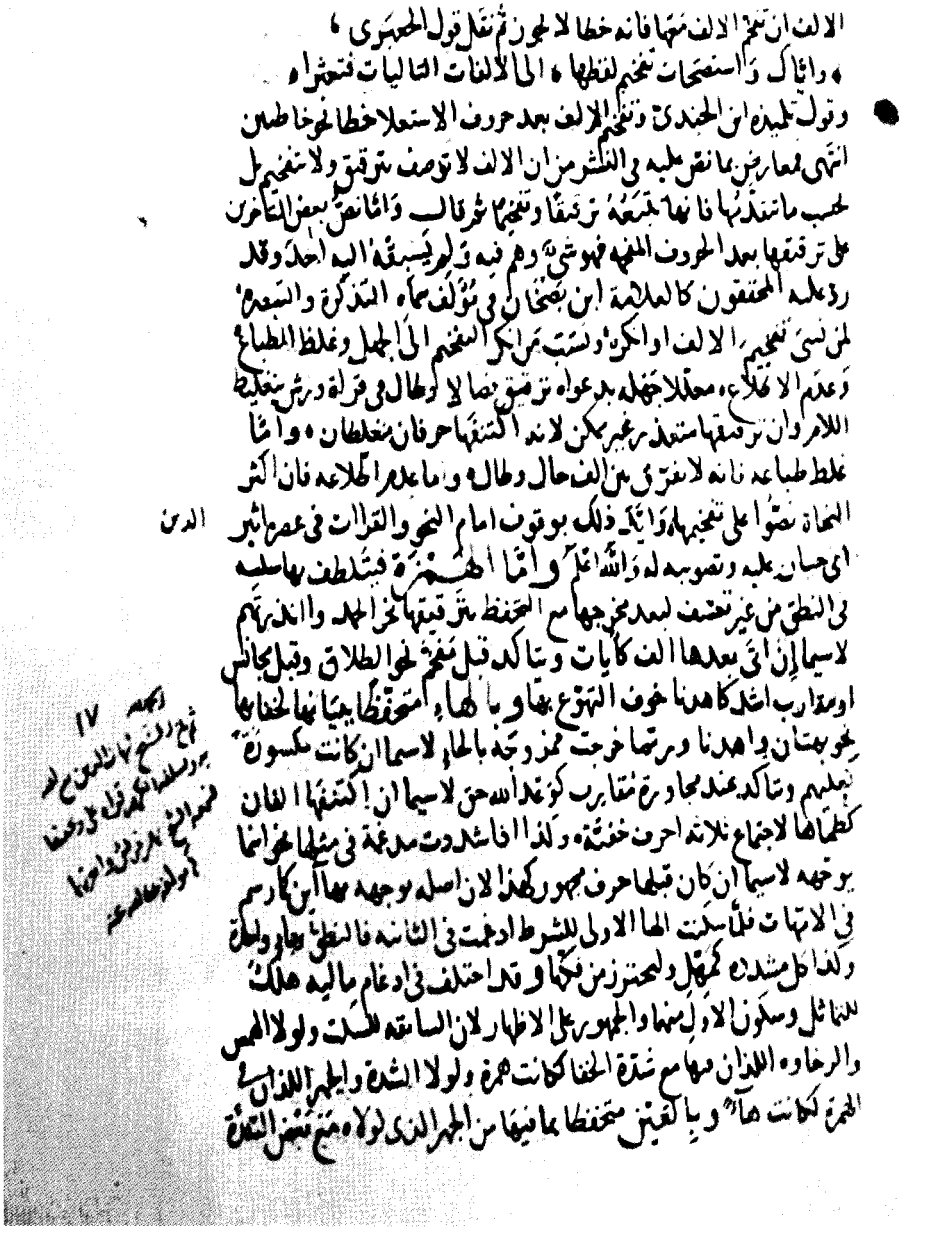

صورة الورقة (٥٩/ ب) من المجلد الأول من نسخة (ش) وعليها خط المؤلف

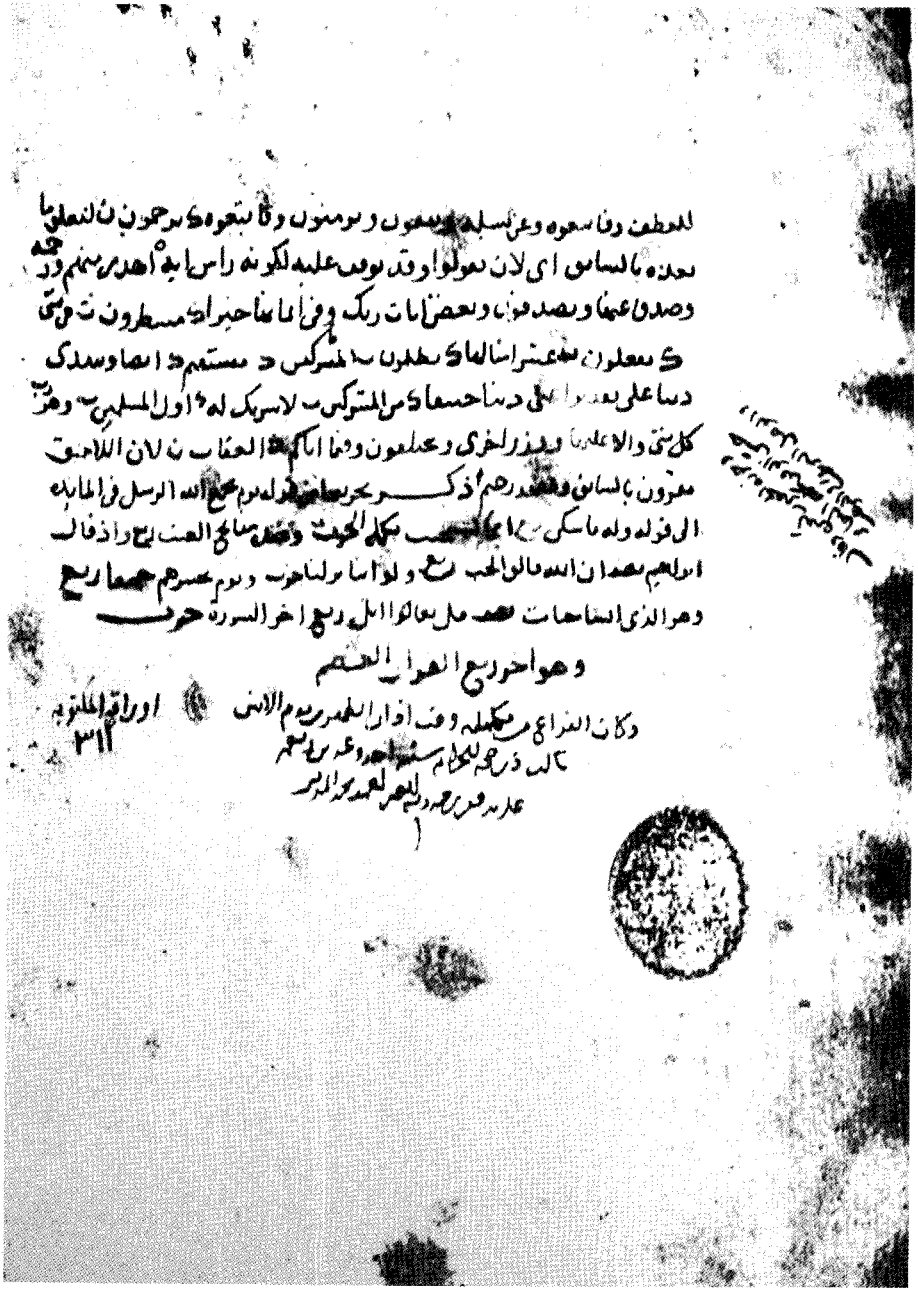

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة (ش)

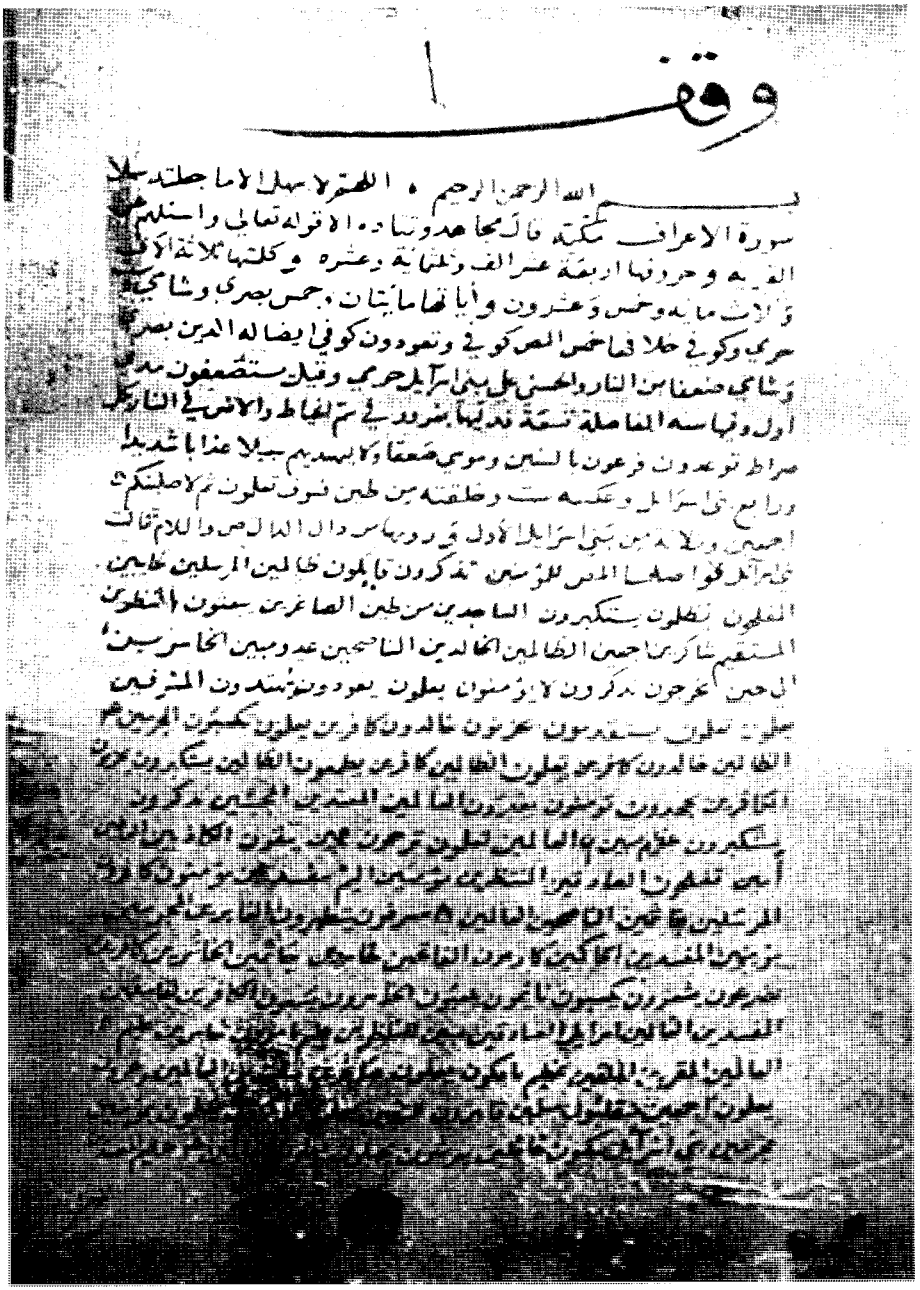
وقف

صورة الصفحة الأولى من المجلد الثاني من نسخة (ش)

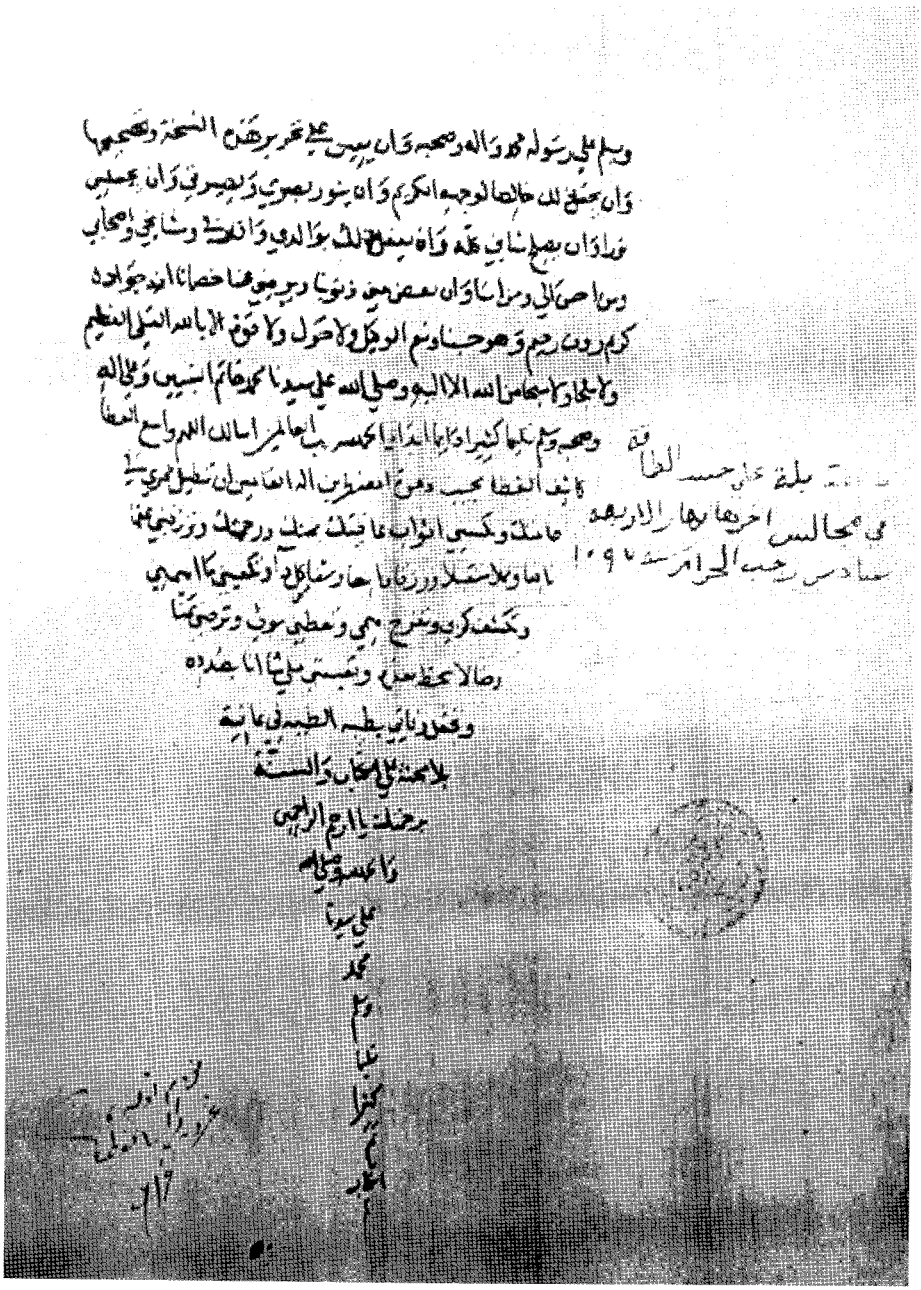

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الثاني من نسخة (ش)

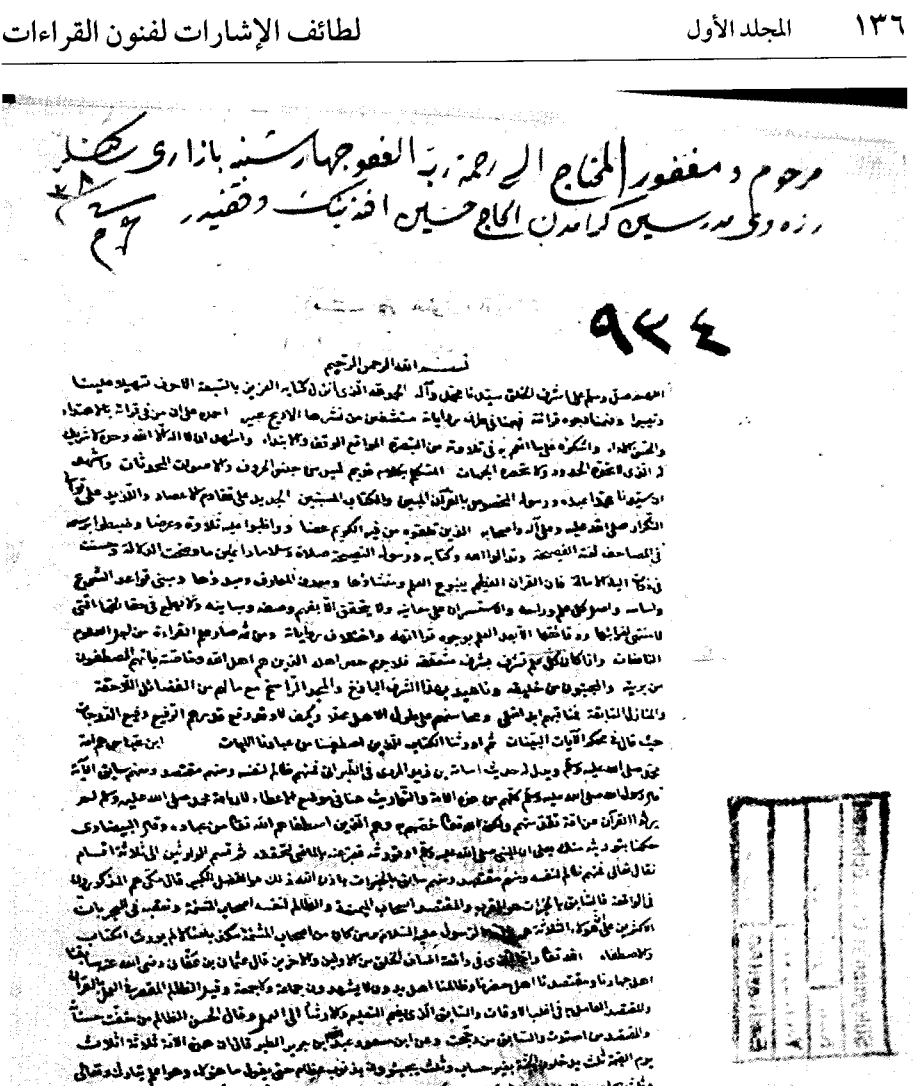

صورة الصفحة الأولى من نسخة (هـ)

صورة الصفحة ٨٧ من نسخة (هـ) وعليها خط المؤلف

صورة الصفحة الأولى من المجلد الثاني من نسخة (هـ)

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (هـ)

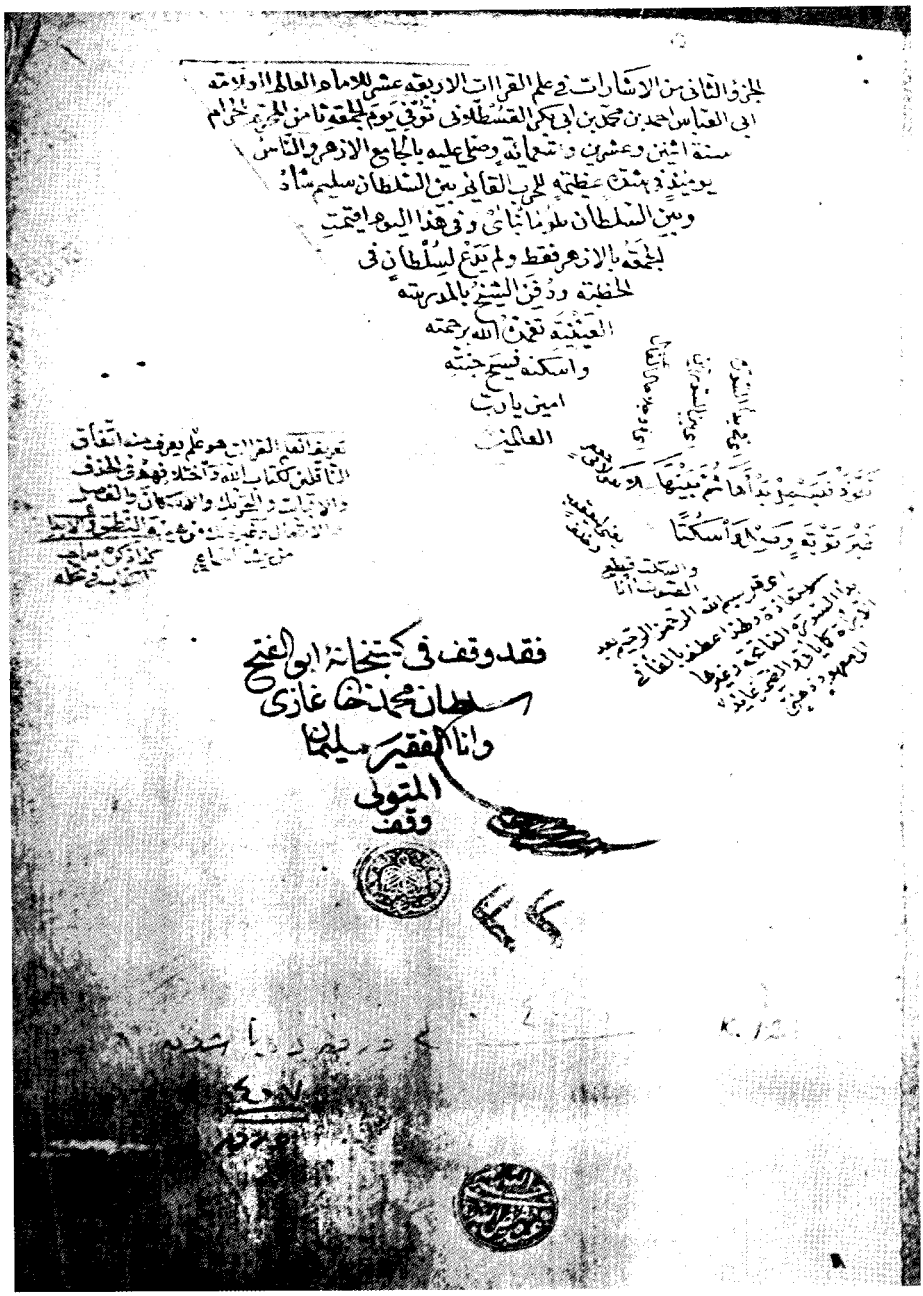

صورة الغلاف من المجلد الثاني من نسخة (ح)

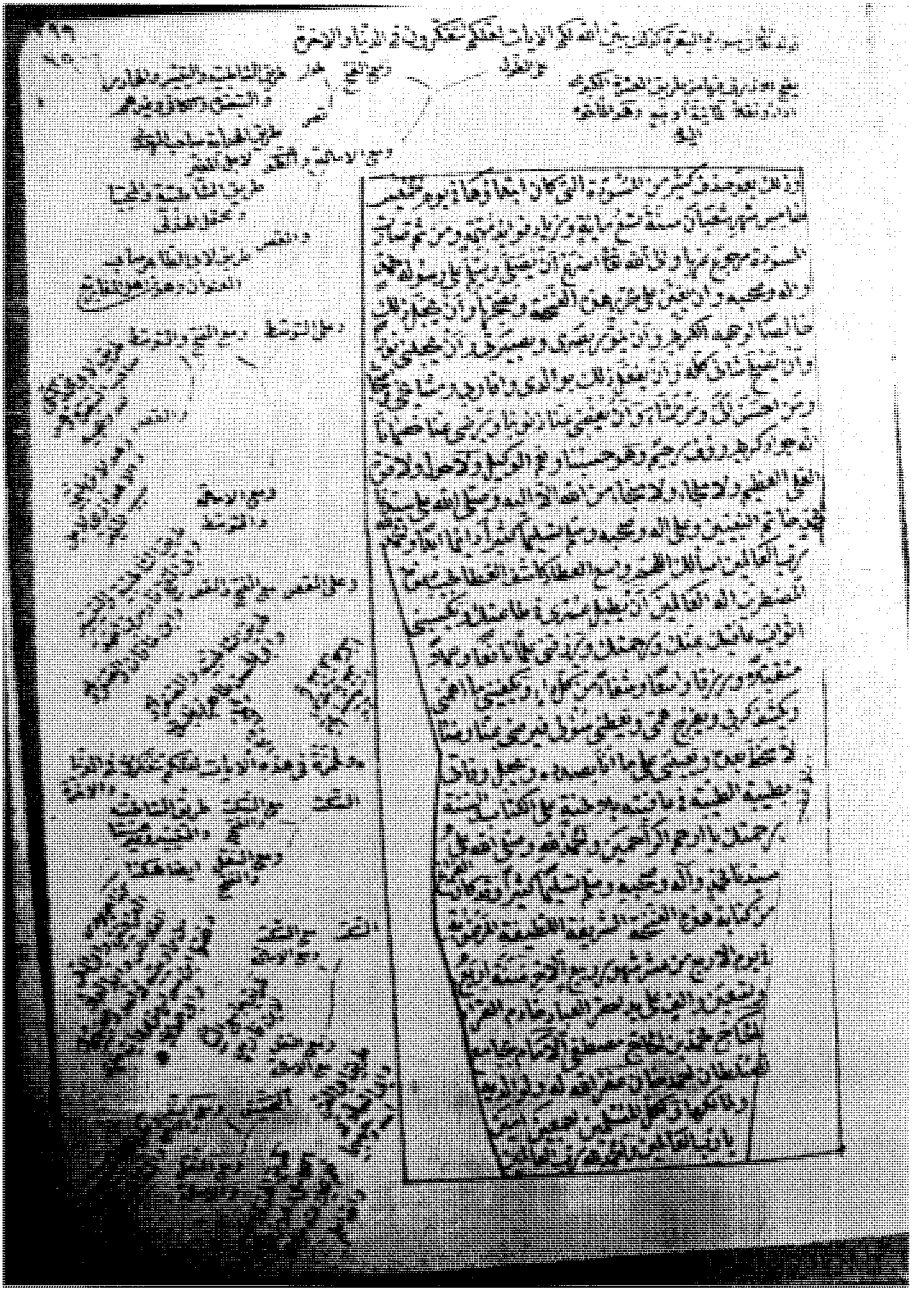

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ح)

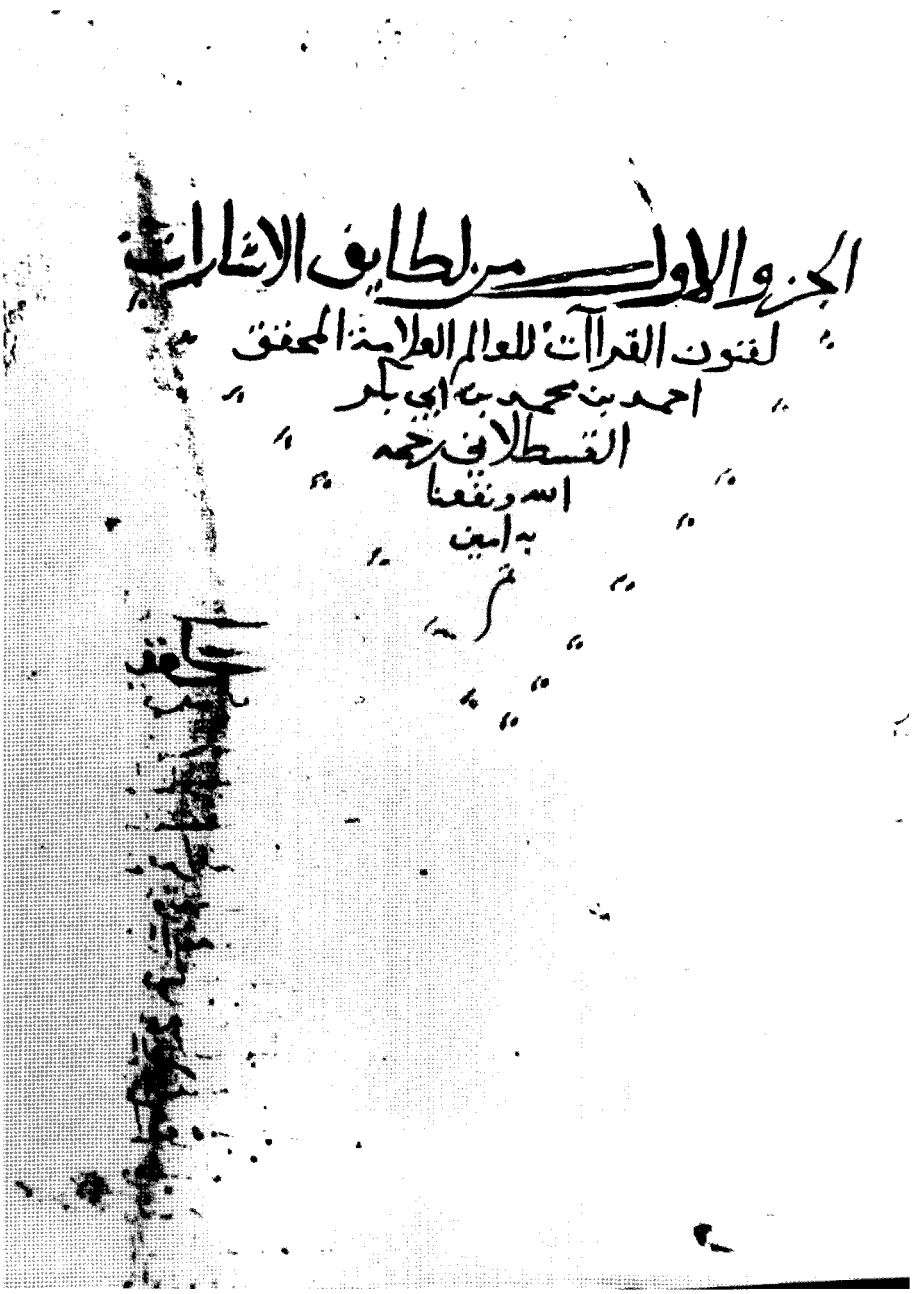

صورة الغلاف من نسخة (ن)

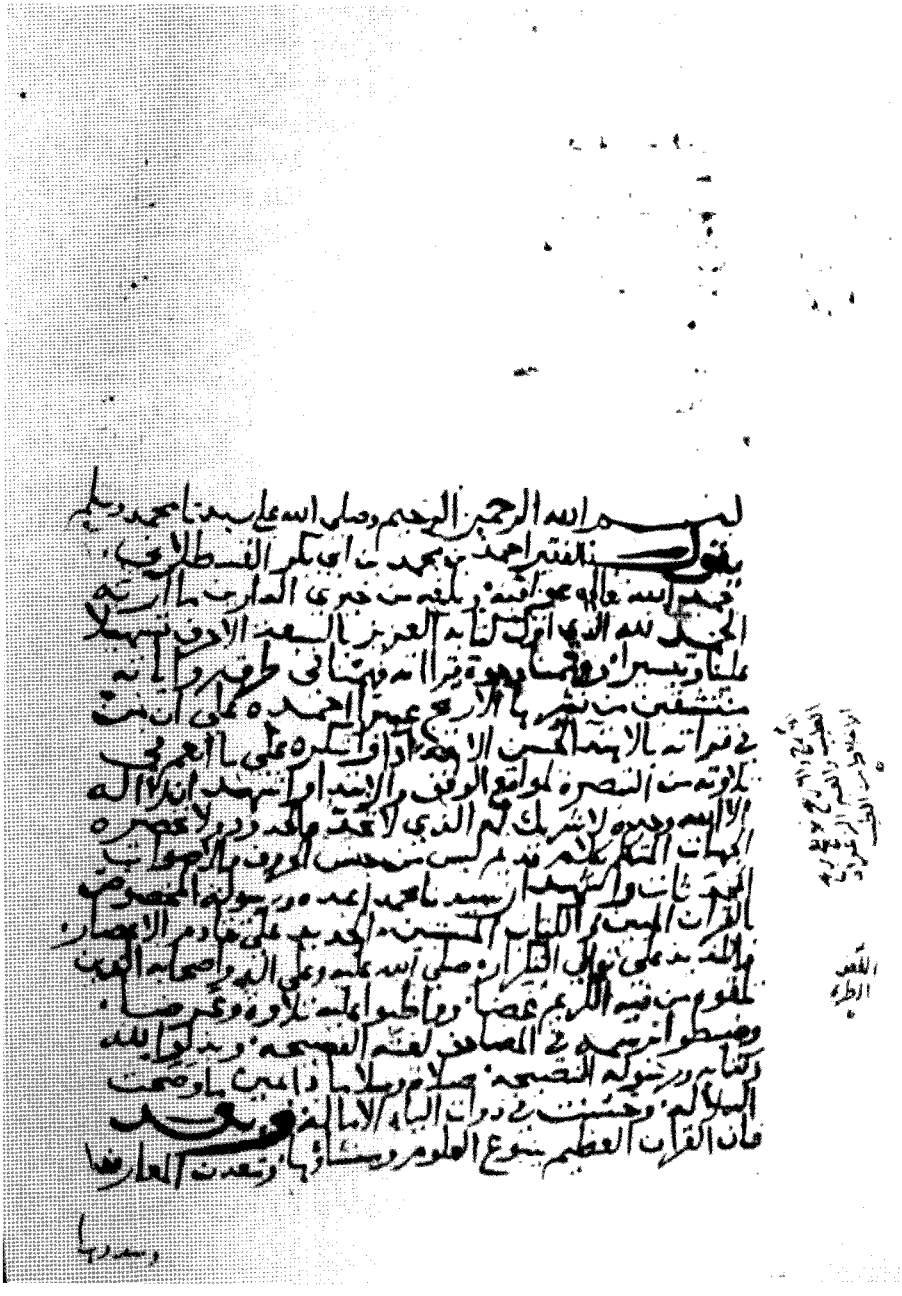

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ن)

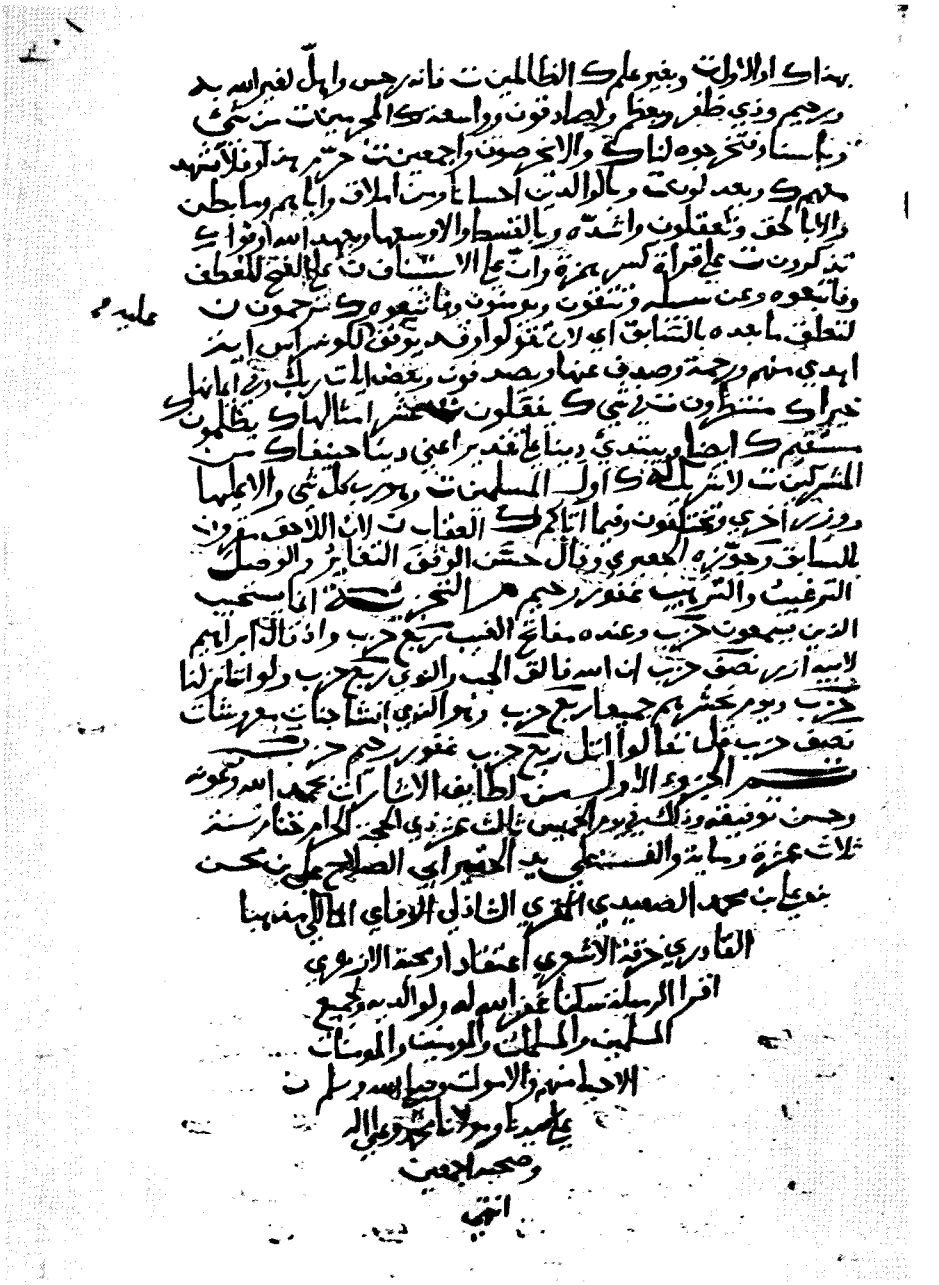

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ن)

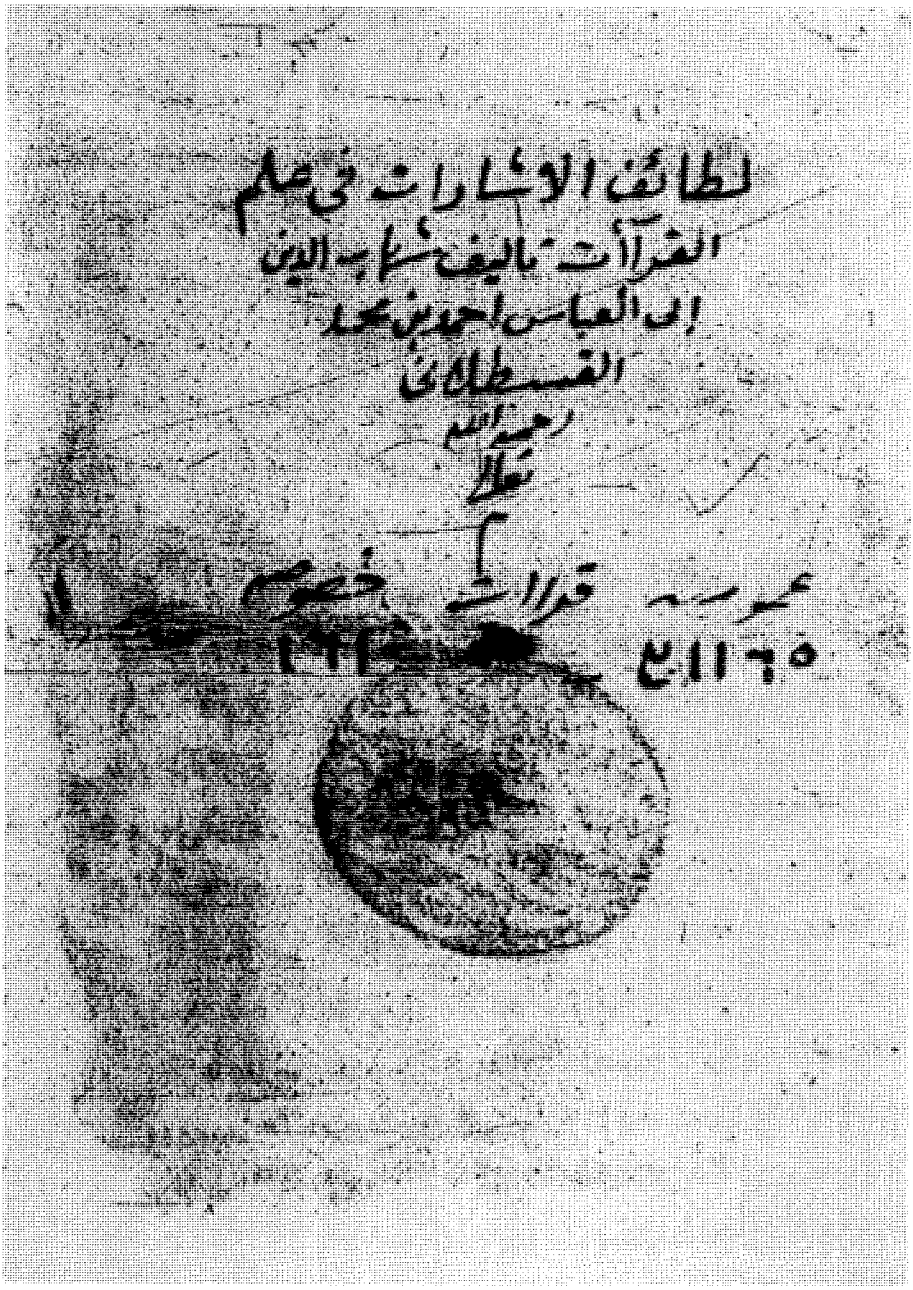

صورة الغلاف من نسخة (غ)

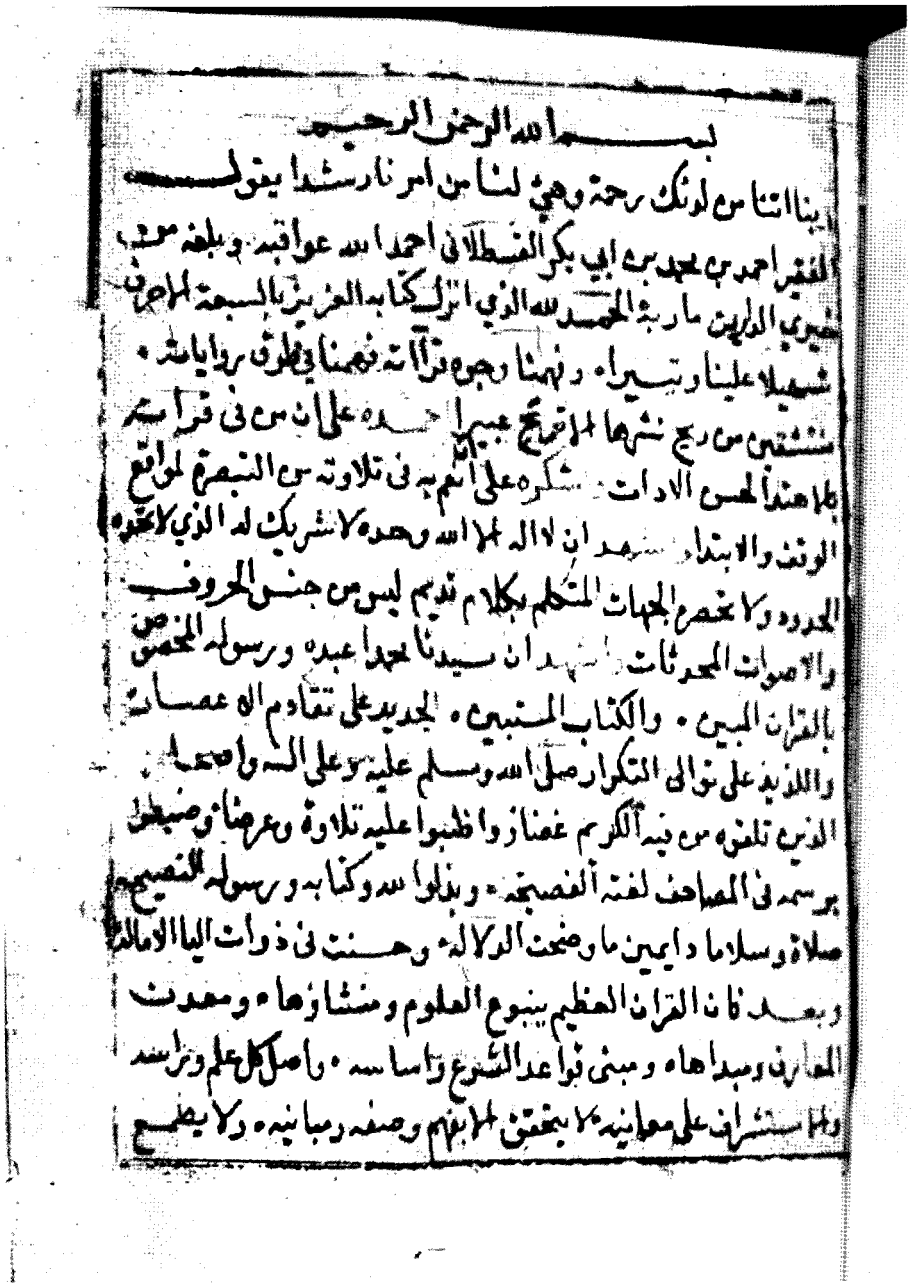

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا اتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من امرنا رشدا يقول
الفقير احمد بن محمد بن ابي بكر القسطلاني احمد الله عواقبه وبلغه من
خيري الدارين مارب الحمد لله الذي انزل كتابه العزيز بالسبعة المأثورة
شهيلا علينا وتيسيره وتسهيلا وجوه قراآته فهمنا في طرق رواياته
منشقين من ريح نشرها المأثور عبيرا حمده على ان من في قراءته
بالهدى الحسن الادات شكره على انعم به في تلاوته من التبصر لمواقع
الوقف والابتداء واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الذي لا تحده
الحدود ولا تحصره الجهات المتكلم بكلام قديم ليس من جنس الحروف
والاصوات المحدثات واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المخصوص
بالقرآن المبين والكتاب المتين الجديد على تقادم الاعصار
واللذيذ على توالي التكرار صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه
الذين تلقوه من فيه الكريم غضا زاهيا وظبوا عليه تلاوة وعرضا وضبطوا
برسمه في المصاحف لغته الفصيحة وبذلوا لله وكتابه ورسوله النصيحة
صلاة وسلاما دائمين ما وضحت الدلالة وحسنت في ذوات اليا الاحالة
وبعد فان القرآن العظيم ينبوع العلوم ومنشأ زهاءه ومعدن
المعارف ومبداها ومبنى قواعد الشرع واساسه واصل كل علم وراسه
والاستشراف على معانيه لا يحقق الا لمن وصفه وبانه ولا يطمع

صورة الصفحة الأولى من نسخة (غ)

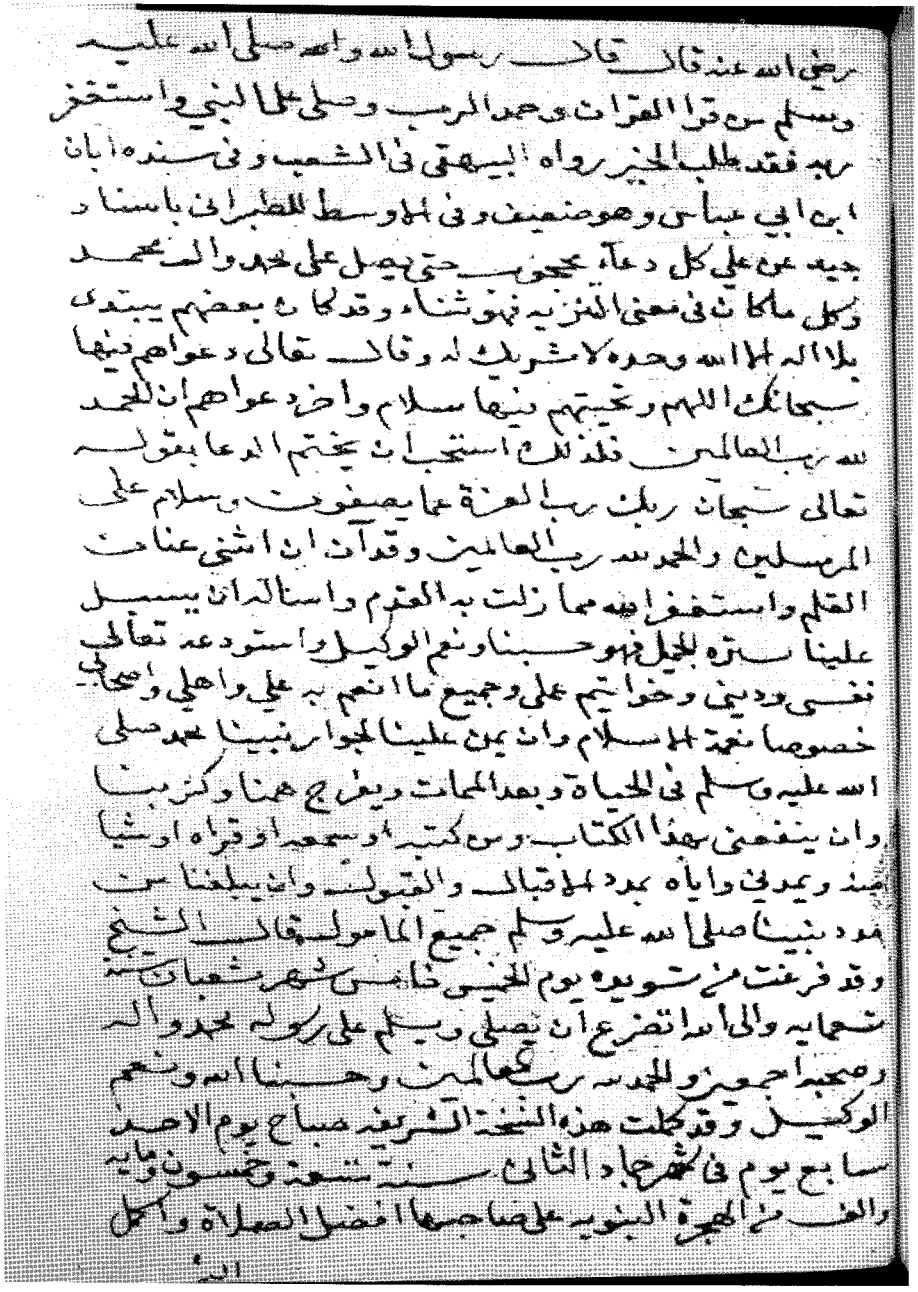

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (غ)

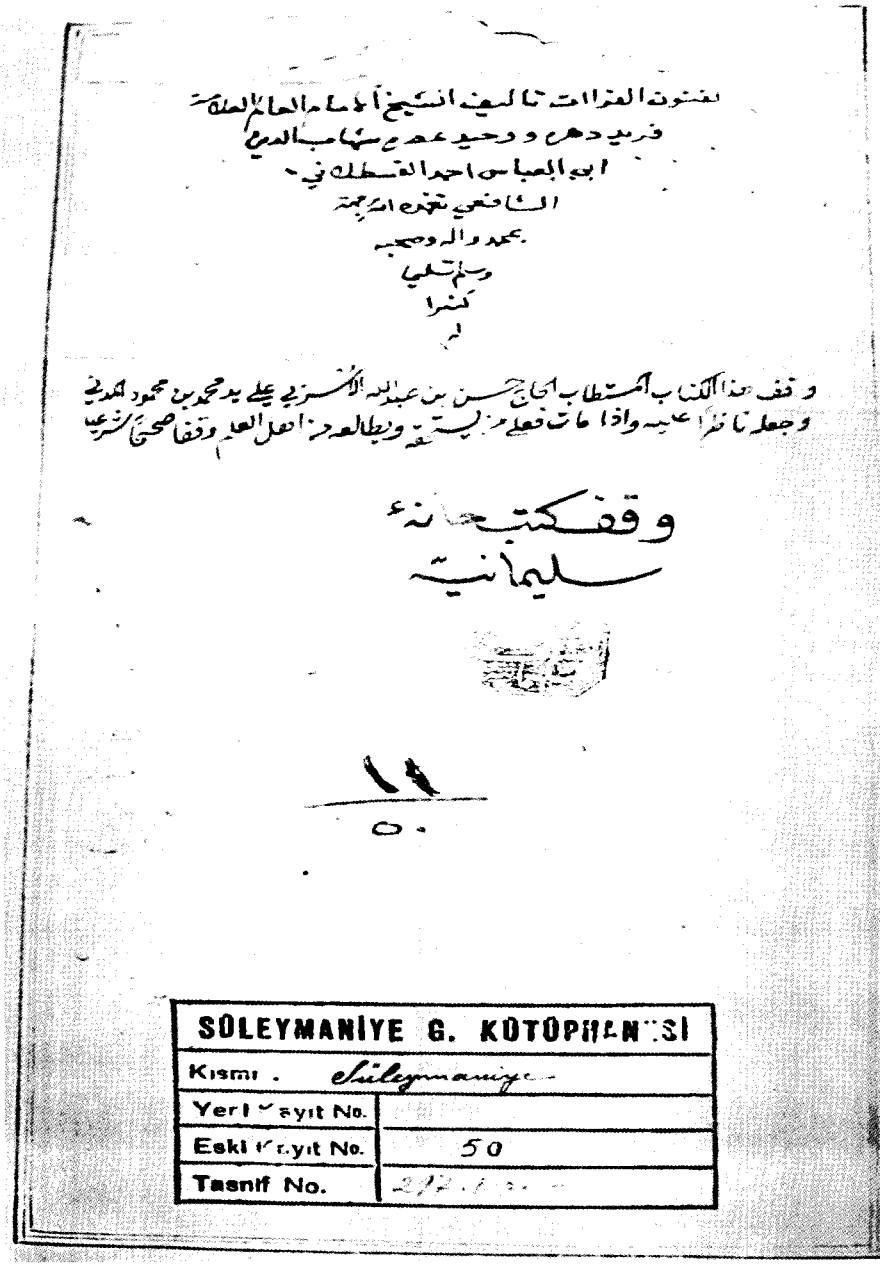

صورة الغلاف من نسخة (س)

صورة الصفحة الأولى من نسخة (س)

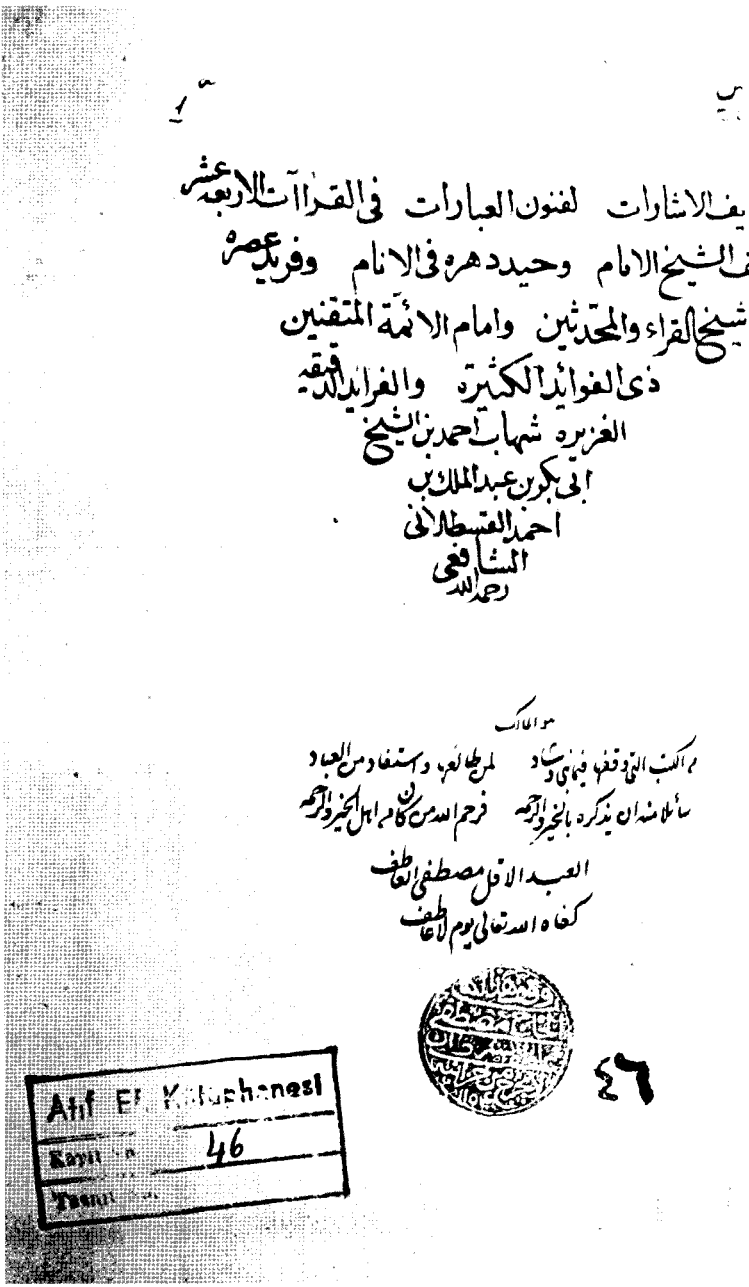
كتاب لطايف الاشارات لفنون العبارات في القراآت الاربعة عشر
تصنيف الشيخ الامام وحيد دهره في الانام وفريد عصره
شيخ القراء والمحدثين وامام الائمة المتقنين
ذي الفوائد الكثيرة والفرايد الدقيقة
الغزيره شهاب احمد بن الشيخ
ابي بكر بن عبد الملك بن
احمد القسطلاني
الشافعي
رحمه الله

من الملاك
من الكتب التي وقفها فيما ي[illegible] لمن طالعه واستفاد من العباد
سائلا منه ان يذكره بالخير وترحم فرحم الله من كان من اهل الخير والترحم
العبد الاقل مصطفى لطف
كفاه الله تعالى يوم لطف

Atıf Efendi Kütüphanesi
Kayıt No 46
Tasnif

٤٦

صورة الغلاف من نسخة (ط)

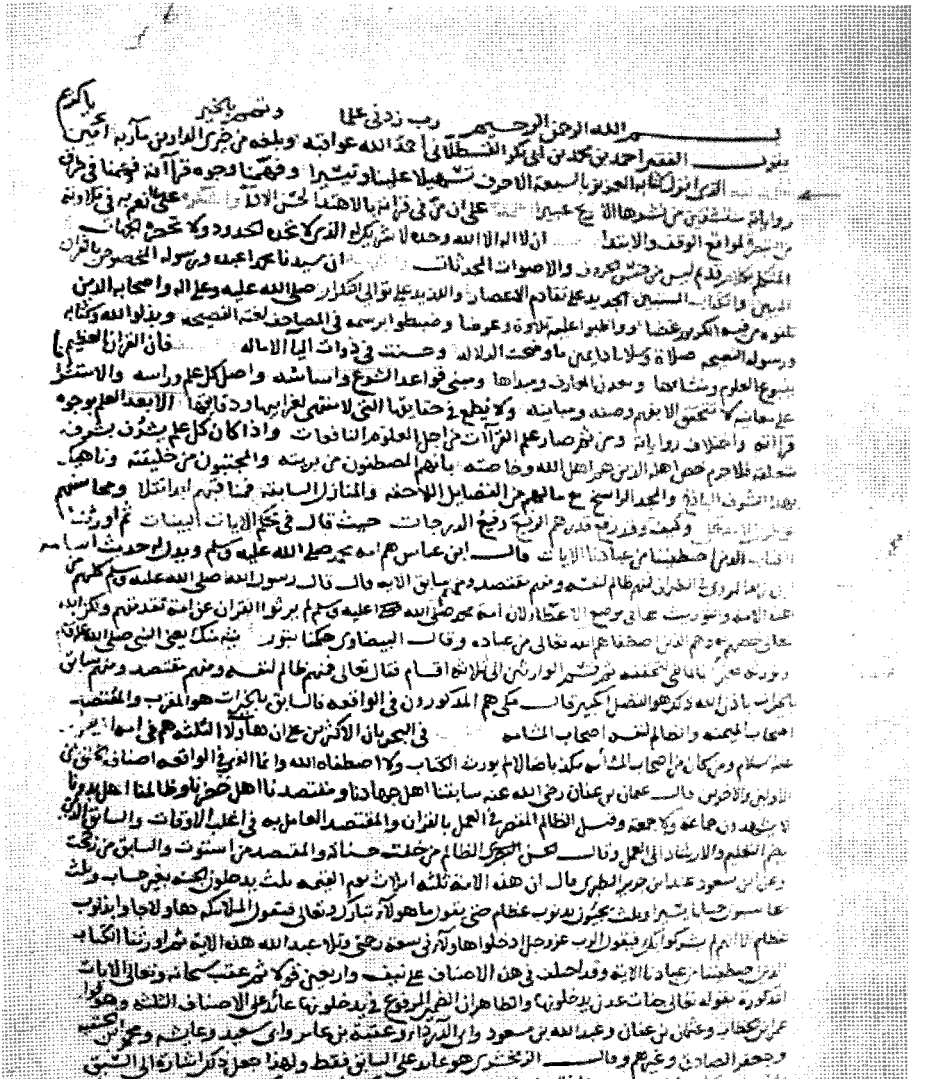

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ط)

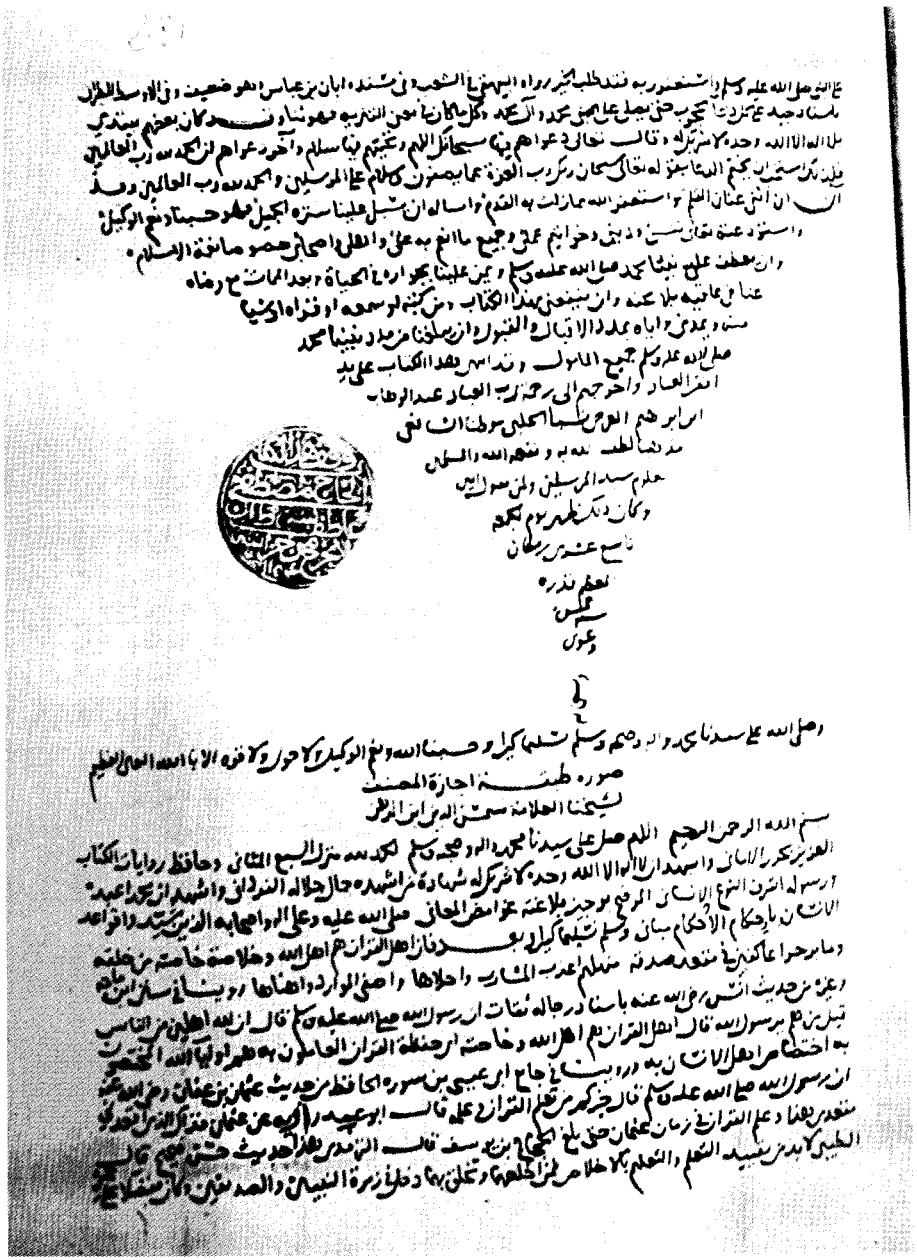

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ط) وعليها خط المؤلف بإجازته
لتلميذه ابن الدهن الحلبي

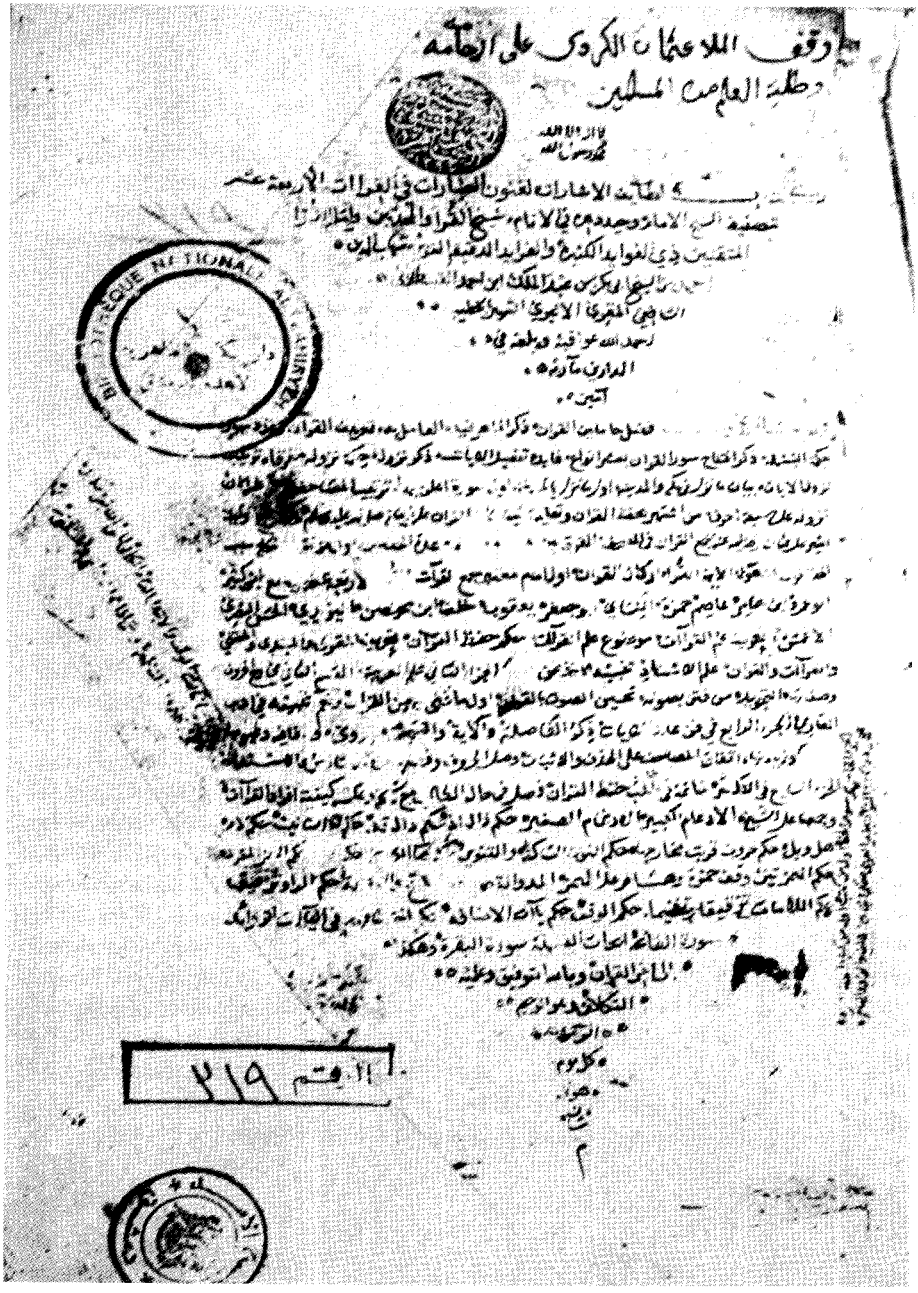

صورة الغلاف من نسخة (د)

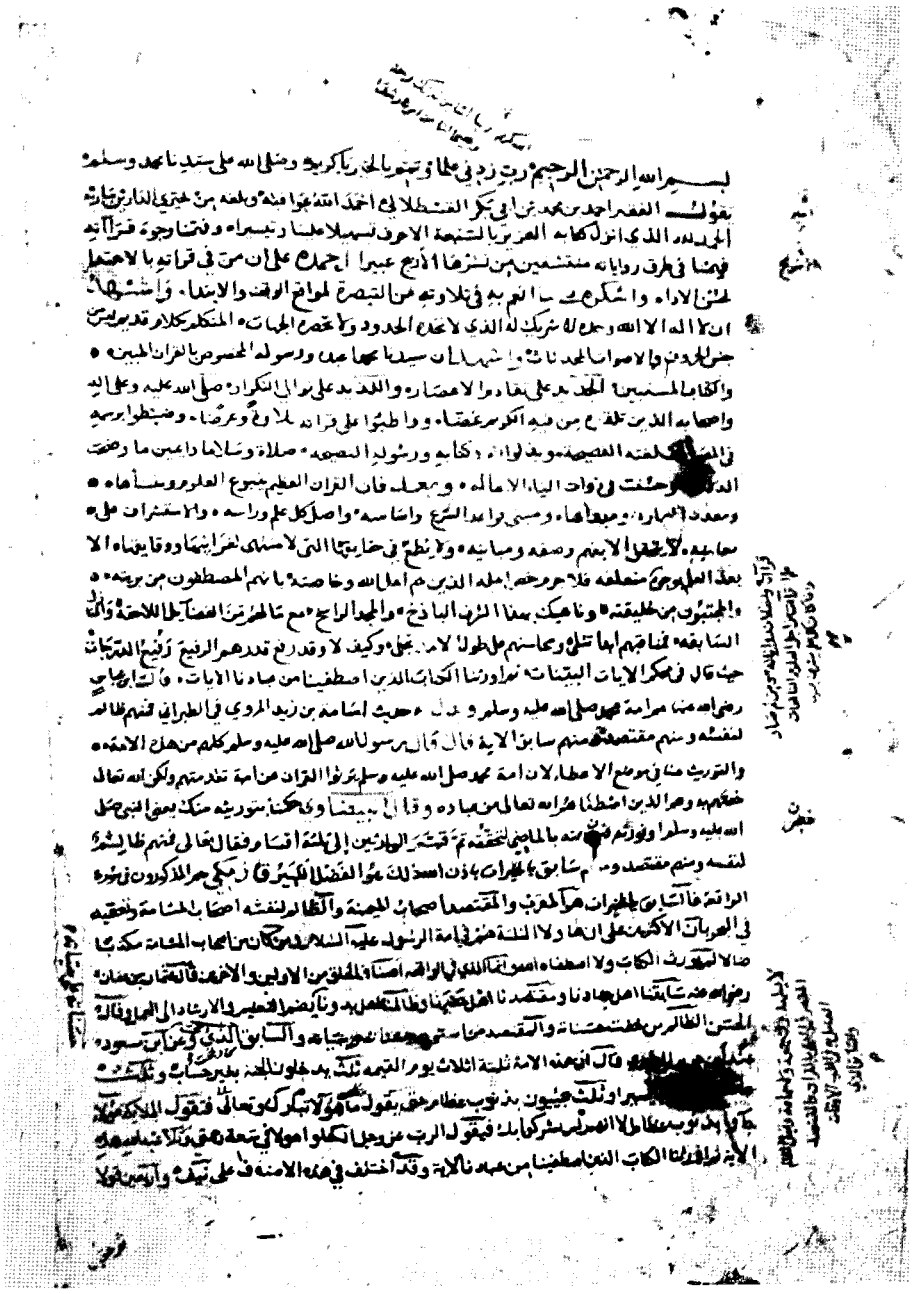

صورة الصفحة الأولى من نسخة (د)

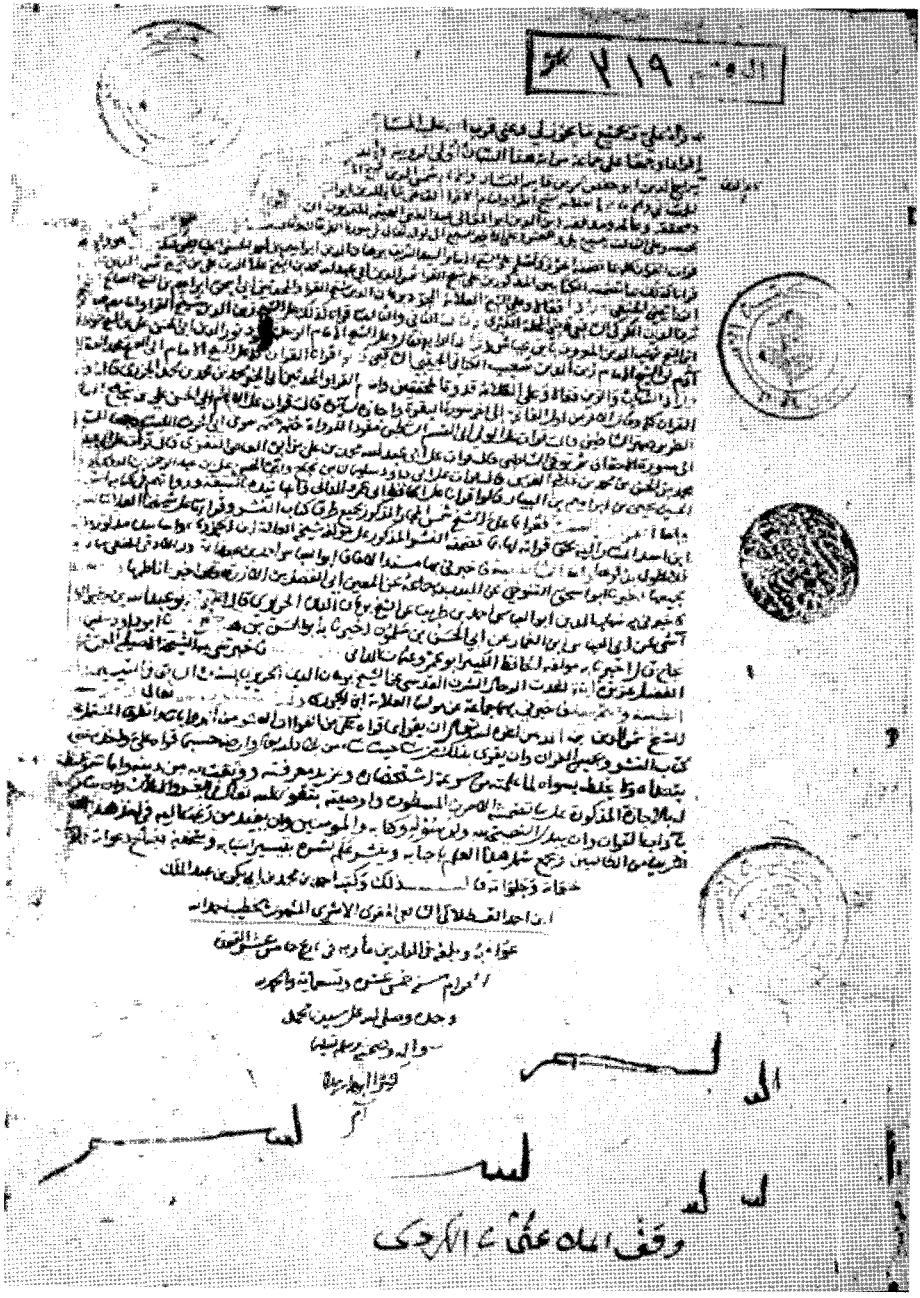

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (د)

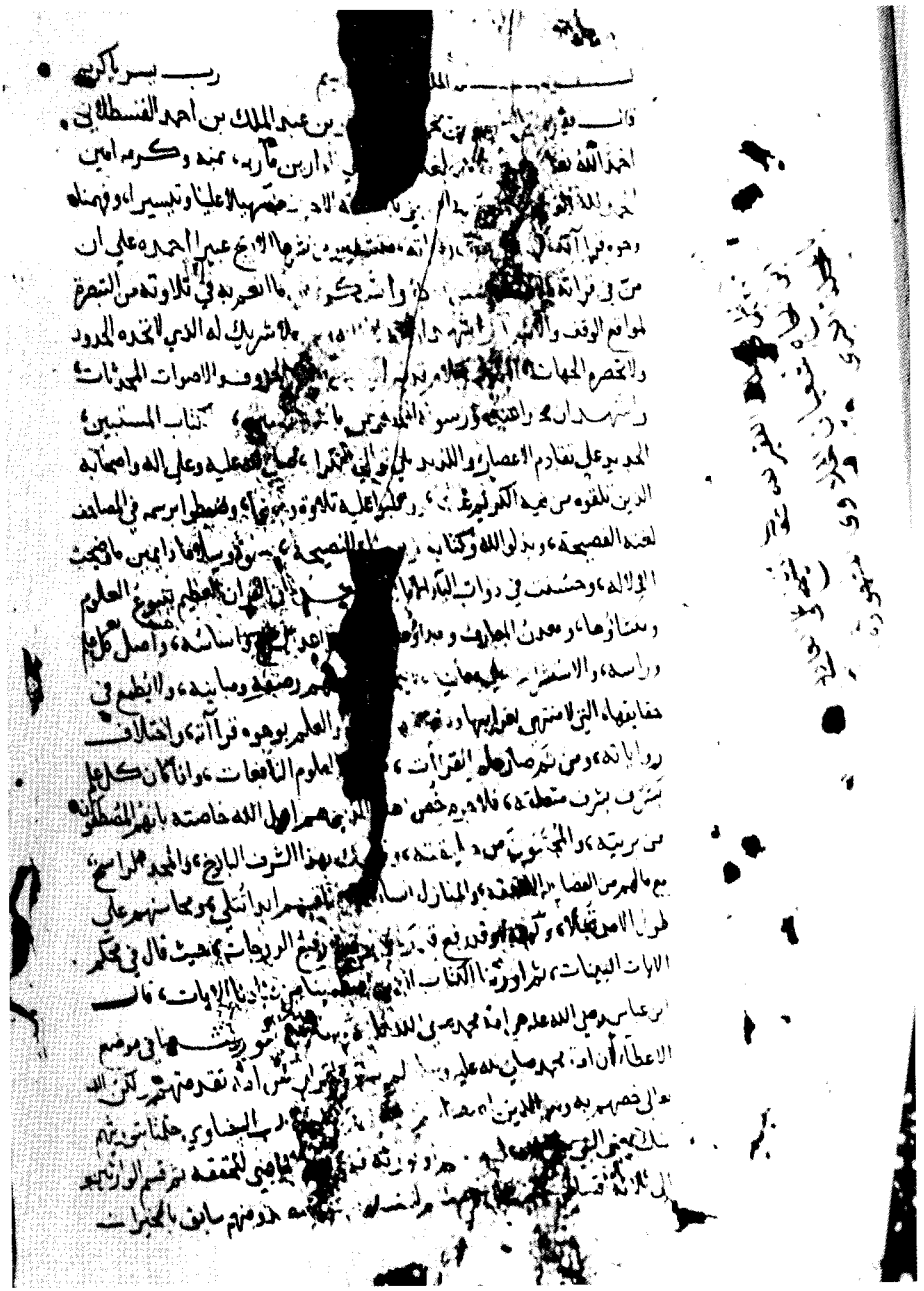

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ف)

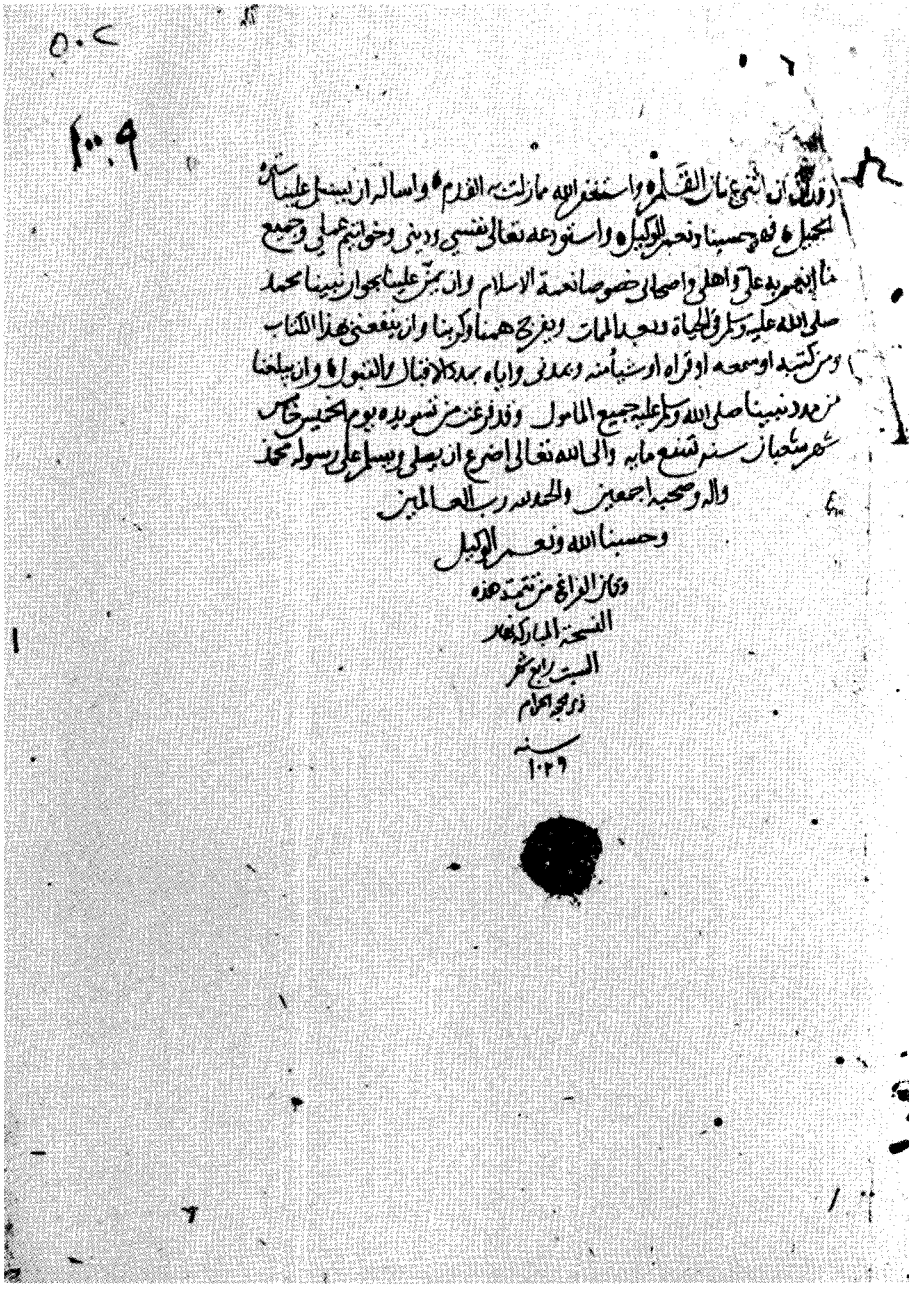

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ف)

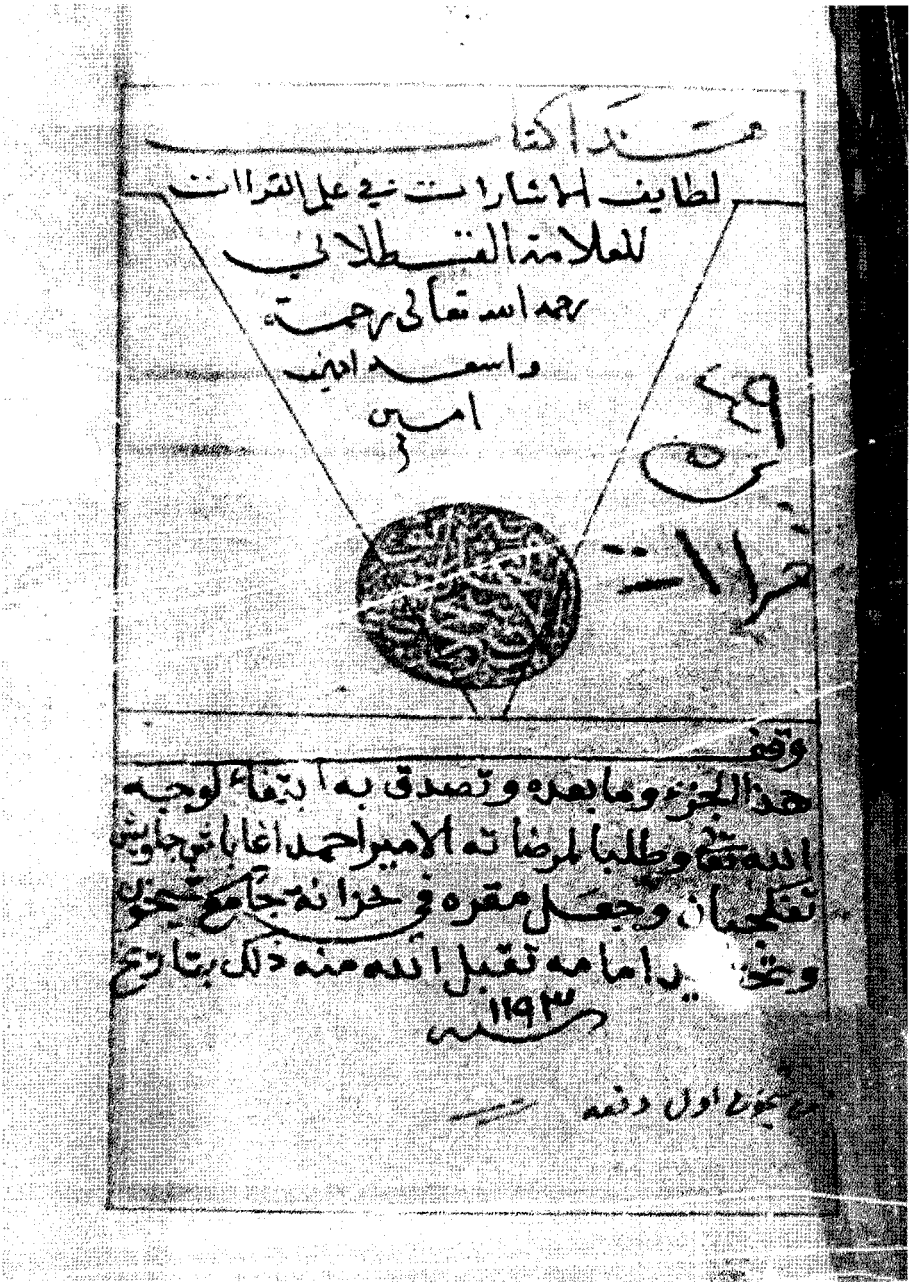

صورة الغلاف من نسخة (خ)

صورة الصفحة الأولى من نسخة (خ)

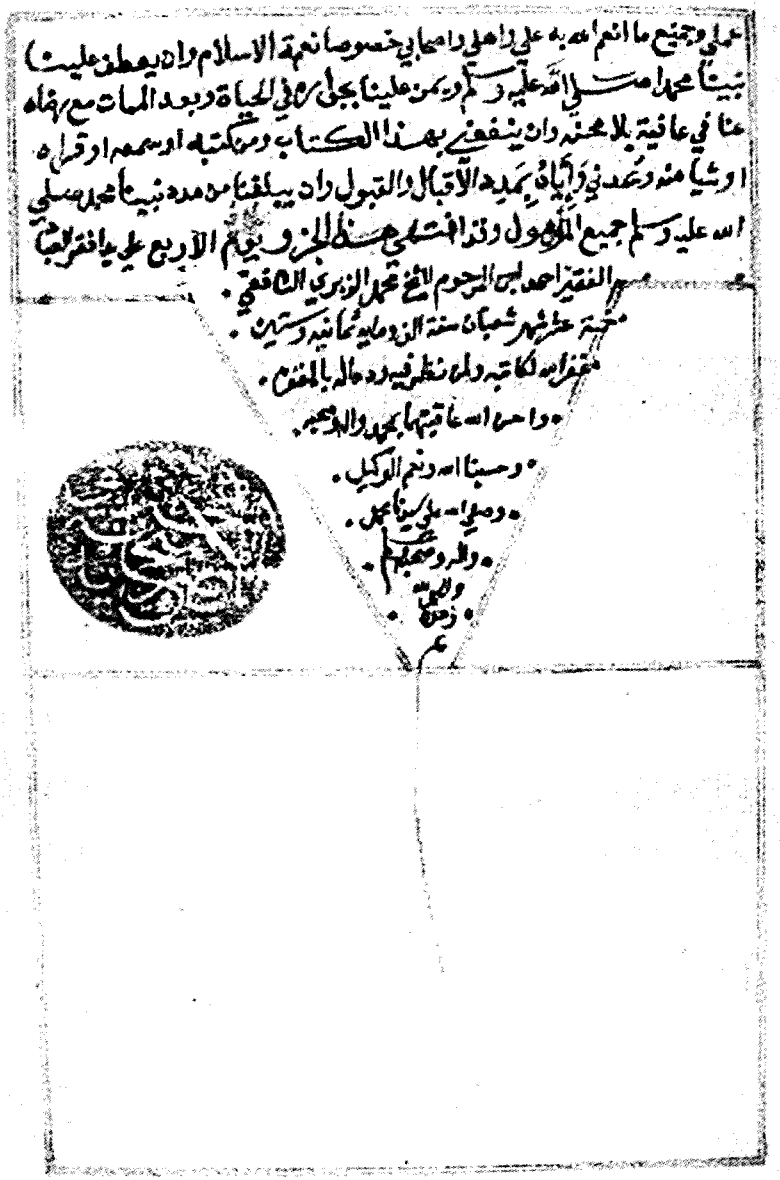

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (خ)

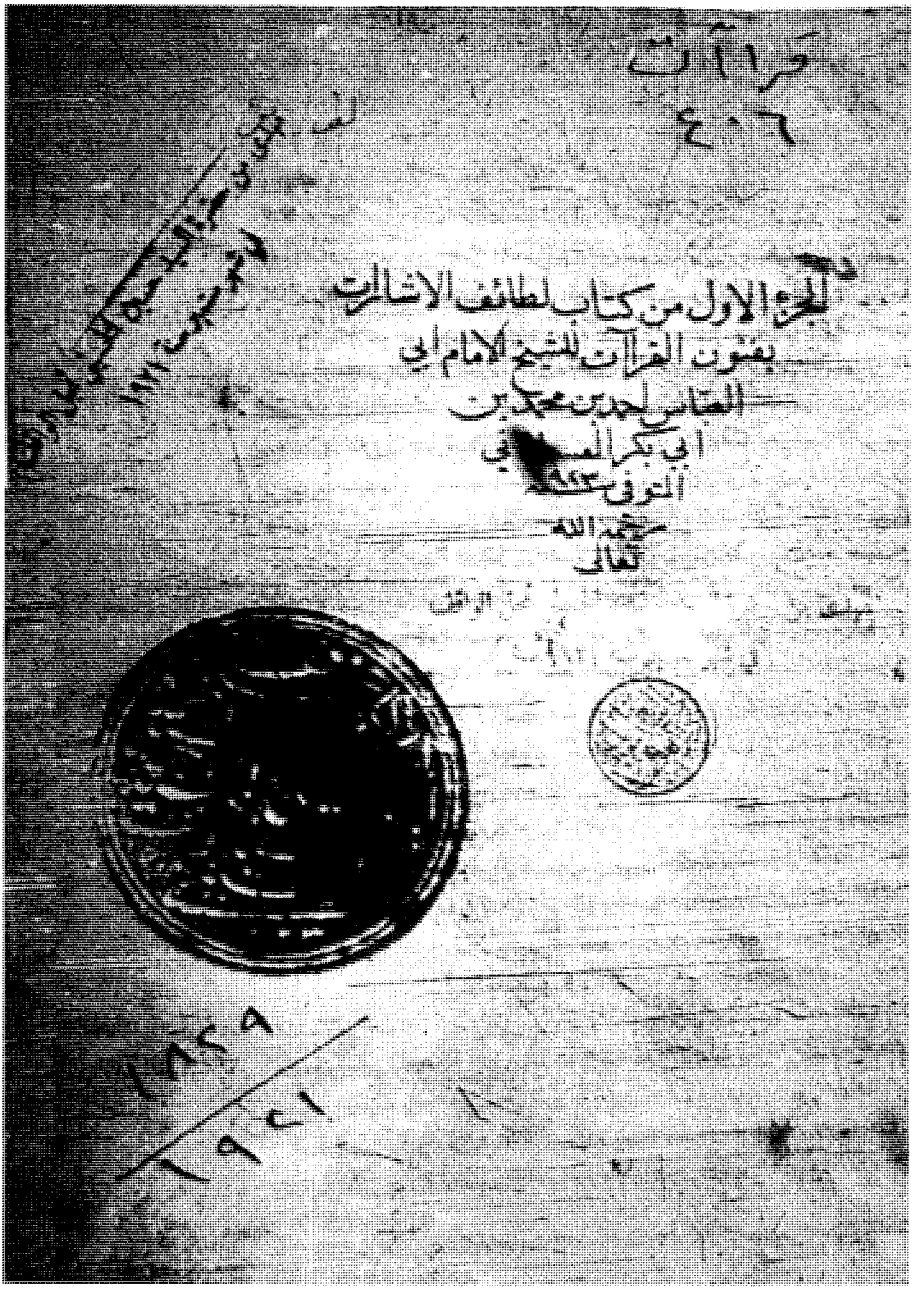

صورة الغلاف من نسخة (ص)

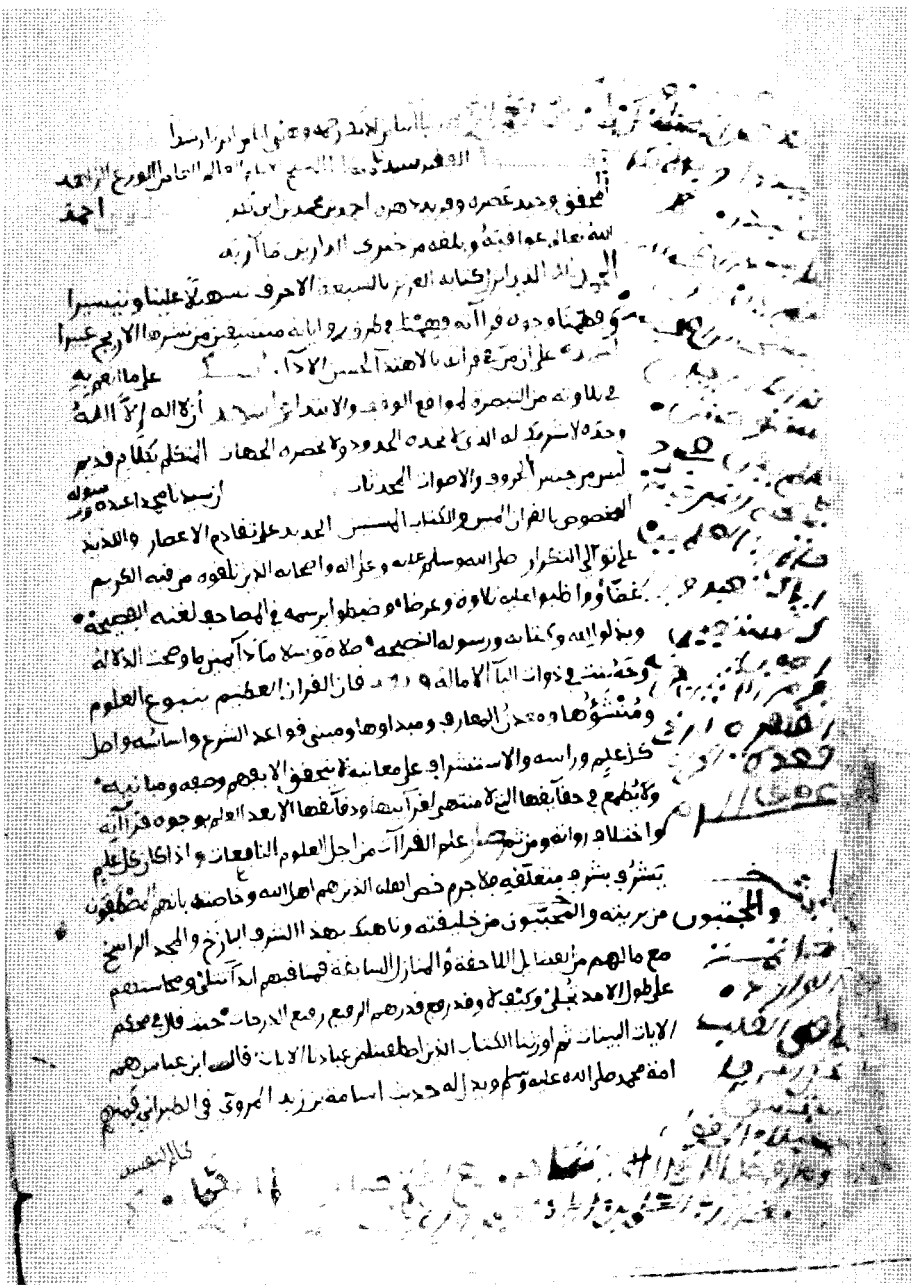

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ر)

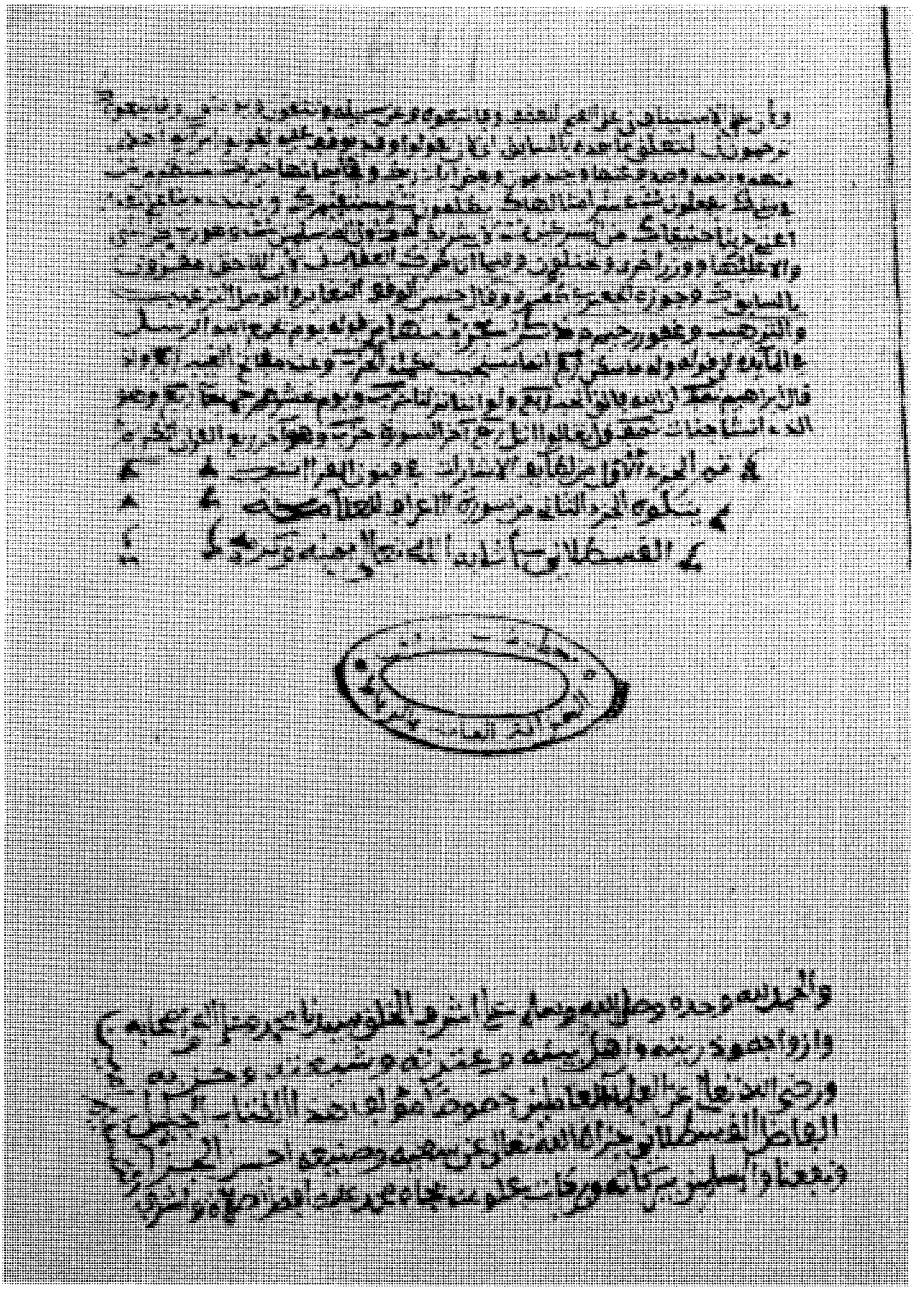

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ر)

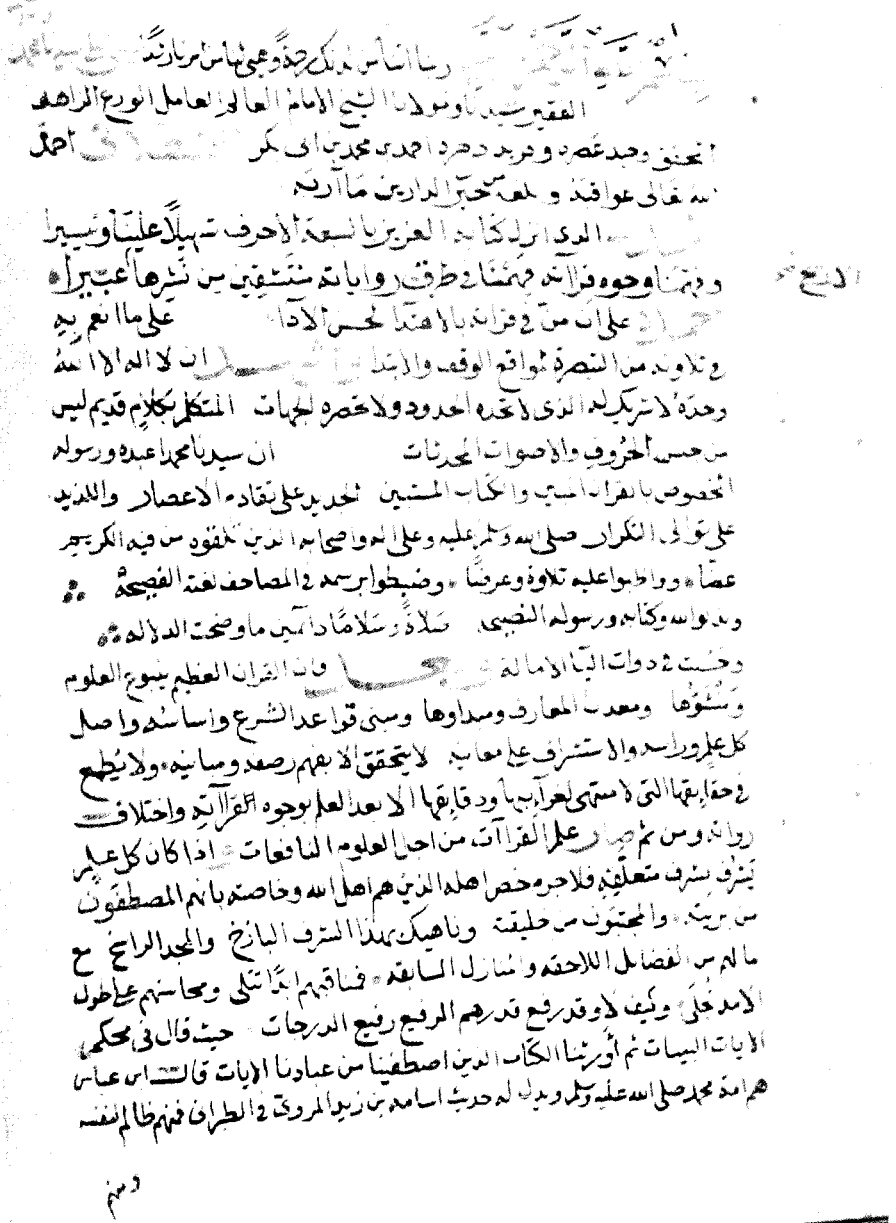

صورة الصفحة الأولى من نسخة (م)

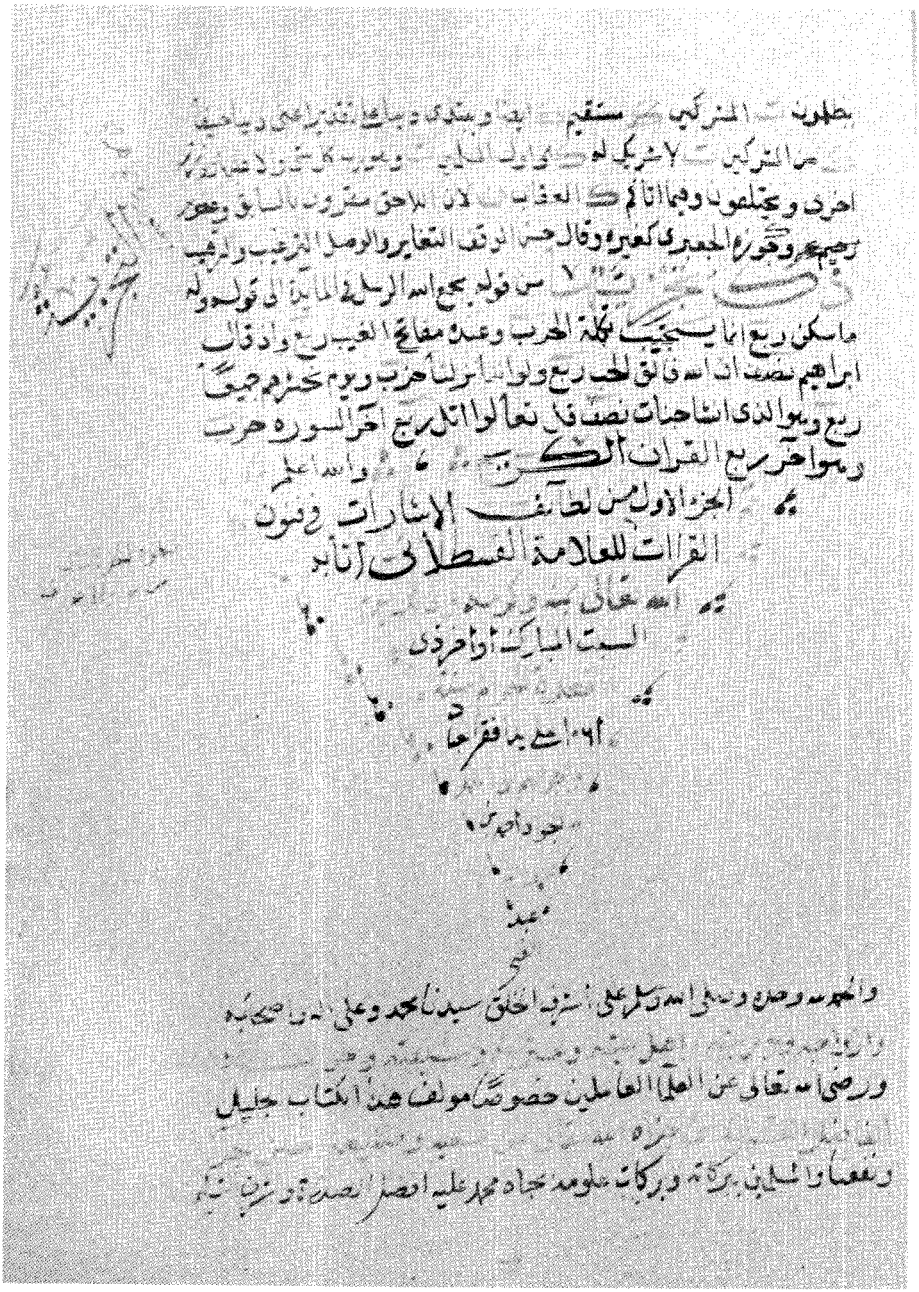

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (م)

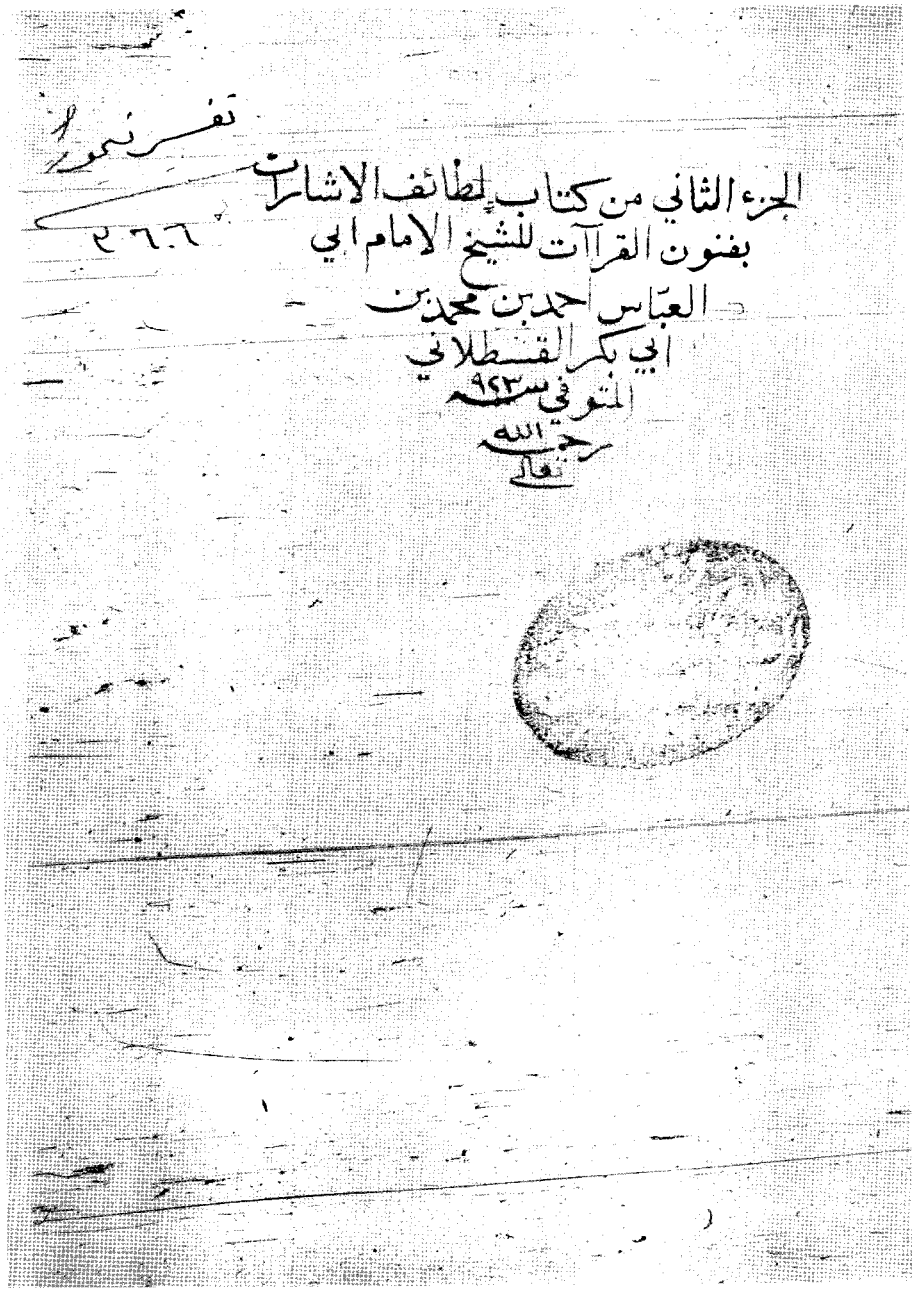

صورة الغلاف من نسخة (ت)

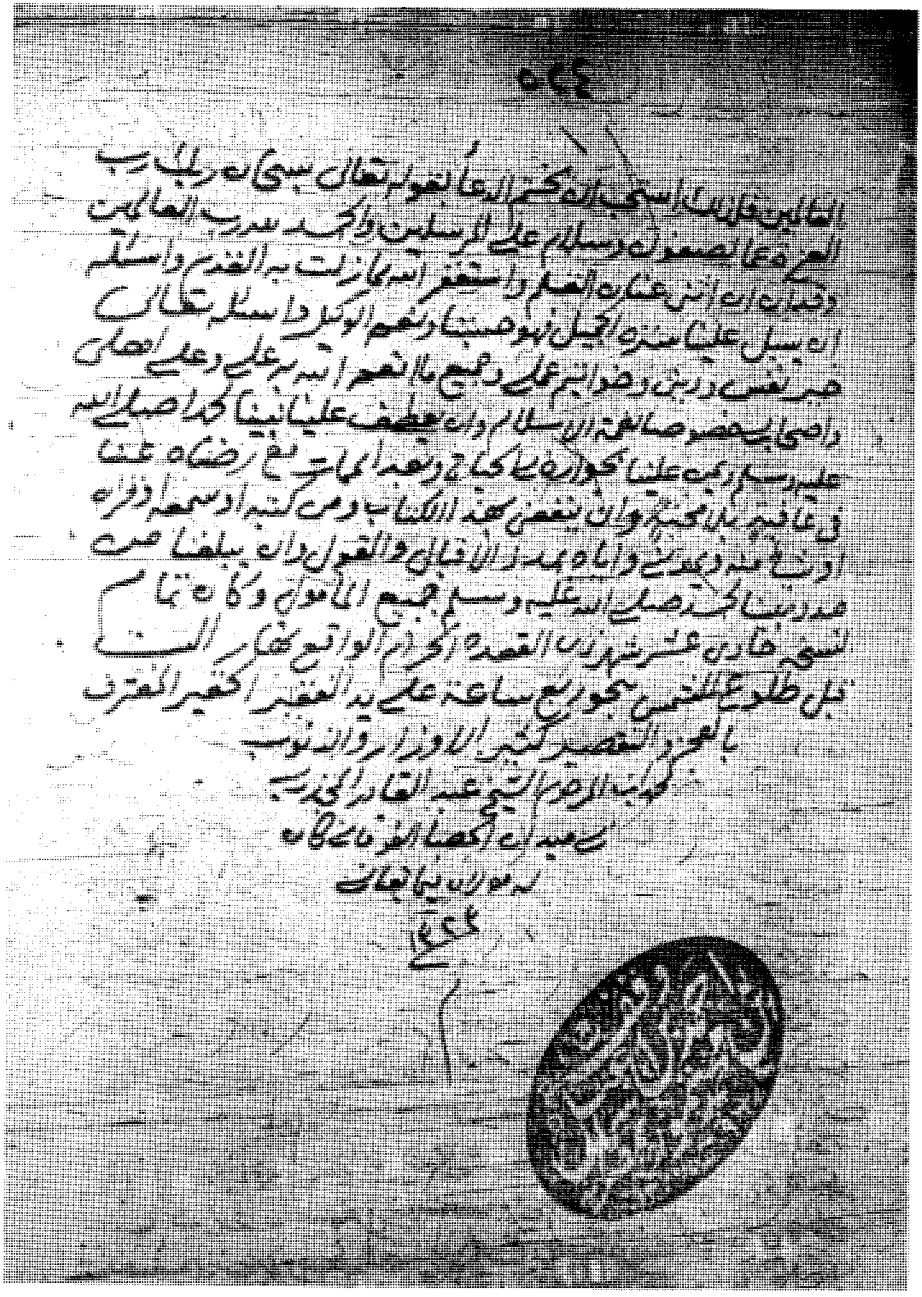

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ت)

فهرس موضوعات المجلد الأول

الموضوع	الصفحة
- كلمة معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	أ
- كلمة الأمين العام لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف	هـ
- مقدمة التحقيق	١
- (أ) ترجمة الحافظ القسطلاني	٣
- تمهيد	٣
- عصر المؤلف (القسطلاني)	٥
١- الحالة السياسية	٦
- الخلافة الإسلامية	٨
٢- الحالة الإجتماعية	١٠
٣- الحالة الدينية	١١
٤- الحالة العلمية	١٢
- التعريف بالإمام القسطلاني	١٤
- اسمه ونسبه	١٤
- نسبته	١٥
- مولده ونشأته	١٩
طلبه للعلم وشيوخه ورحلاته	٢١
- طلبه للعلم	٢١
- شيوخه	٢١
١- شيوخه في القراءات	٢٢
٢- شيوخه في الحديث	٢٦
٣- شيوخه في الفقه	٢٨

الموضوع	الصفحة
٤- شيوخه في النحو	٣٠
- رحلاته	٣٠
أخلاقه وثناء العلماء عليه	٣٢
- أخلاقه	٣٢
- ثناء العلماء عليه ، وأوصافه العلمية	٣٥
- وظائفه	٣٦
عقيدته ومذهبه	٣٨
- عقيدته	٣٨
- مذهبه الفقهي	٣٩
- تلاميذه	٤٠
* مؤلفاته	٤٢
- سرد مؤلفاته	٤٤
١- مؤلفاته في علوم القرآن	٤٤
٢- مؤلفاته في الحديث وعلومه	٤٧
٣- مؤلفاته في السيرة النبوية	٤٩
٤- مؤلفاته في التراجم	٥١
٥- مؤلفاته في فنون أخرى	٥٢
- محنه وابتلاؤه	٥٣
- وفاته	٥٥
(ب) التعريف بكتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات»	٥٧
١- تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف	٥٨
- تحقيق عنوان الكتاب	٥٨
- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف	٥٩
٢- مضمون الكتاب	٦١

الموضوع	الصفحة
١- المقدمات	٦٢
٢- المقاصد	٦٣
أ- الأصول	٦٣
ب- الفرش	٦٤
٣- سبب تأليف الكتاب والمراحل التي مَرَّ بها	٦٥
- سبب التأليف	٦٥
- المراحل التي مر بها	٦٧
أ- المرحلة الأولى	٦٩
ب- المرحلة الثانية	٦٩
جـ- المرحلة الثالثة	٦٩
٤- مصادر الكتاب	٧٠
أ- مصادره في ذكر القراءات العشر	٧١
ب- مصادره في القراءات الأربع الزائدة على العشر	٧١
جـ- مصادره في إعراب هذه القراءات الأربع عشره	٧٢
د- مصادره في الوقف والابتداء	٧٣
هـ- مصادره في علم الرسم	٧٣
و- مصادره في علم عد الآي	٧٤
ز- مصادره في علم التجويد	٧٤
ح- مصادره في المقدمات	٧٤
ط- مصادره في تجزئة المصحف	٧٤
٥- أهمية الكتاب	٧٥
٦- منهج الكتاب	٧٧

الموضوع	الصفحة
٧- موقف القسطلاني من ترجيح بعض القراءات المتواترة على بعضها الآخر	٨١
- موقفه من النصوص التي ينقلها	٨٤
٨- من الملاحظات على الكتاب	٨٤
أ- وقوع المؤلف في الكتاب في تأويل صفات الله تعالى	٨٥
ب- الملاحظات في القراءات	٨٥
- عدم الالتزام أحياناً في ذكر الآيات بترتيب المصحف	٩٠
- ملاحظات أخرى من قبيل السهو أو الوهم	٩١
(ج) منهج التحقيق	٩٢
(د) وصف النسخ الخطية	١١٢
١- نسخة المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد الوطنية) بدمشق (ش)	١١٢
٢- نسخة مكتبة الفاتح بإستانبول، تركيا (هـ)	١١٥
٣- نسخة مكتبة الفاتح بإستانبول، تركيا (ح)	١١٨
٤- نسخة جامعة برنستون بأمريكا (ن)	١٢٠
٥- نسخة دار الكتب المصرية (غ)	١٢٠
٦- نسخة المكتبة السليمانية بإستانبول (س)	١٢١
٧- نسخة مكتبة عاطف أفندي بإستانبول، تركيا (ط)	١٢٢
٨- نسخة مكتبة، الأسد الوطنية بدمشق (د)	١٢٣
٩- نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (ف)	١٢٣
١٠- نسخة دار الكتب المصرية (خ)	١٢٤
١١- نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (ب)	١٢٥
١٢- نسخة دار الكتب المصرية (ص)	١٢٦
١٣- نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب (ر)	١٢٦
١٤- نسخة الخزانة العامة بالرباط، بالمغرب (م)	١٢٧
١٥- نسخة الخزانة التيمورية بالقاهرة (ت)	١٢٨
نماذج مصورة من النُّسخ الخطِّيَّة	١٢٩